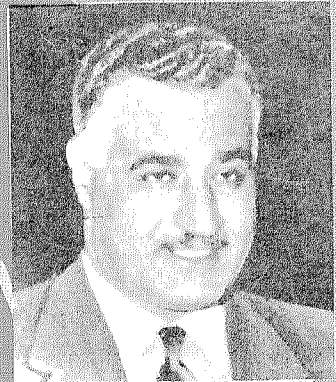


الدكتور عبد العظيم رمضان



المواجهة

المصرية-الاسرائيلية

في البحر الأحمر

١٩٤٩-١٩٧٩




اهداءات ٢٠٠٢
أ.د/عبد العظيم رمضان
القاهرة

الدكتور عبد العظيم رمضان

المواجهة
المصرية - الإسرائيلية
في البحر الأحمر
١٩٤٩ - ١٩٧٩

 **كتب عربي**
(إهداء)
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

 **BIBLIOTHECA ALEXANDRINA**
مكتبة الإسكندرية

رقم التسجيل ٧٢٤٩٦

يناير ١٩٨٢

الإشراف الفني وتصميم الغلاف

عدلى فهميم

المواجهة المصرية - الاسرائيلية فى البحر الأحمر جزء من ملحمة الصراع العربى - الاسرائيلى ، وهى ملحمة لم تكتمل فصولها بعد . وأعترف بأننى حين شرعت فى إعداد هذه الدراسة ، لم أكن أتصور ذلك الحجم الهائل للبحر الأحمر فى دفع عجلة الأحداث والسياسة والحرب فى منطقتنا العربية ، ربما لتدرة ما كتب عن البحر الأحمر فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وربما لأن الدراسات التى تناولت هذا الموضوع اقتصرت على بعض أجزائه وجوانبه ، ولم تمتد إليه بنظرة شاملة تستوعب أبعاده وآفاقه .

ولعل من هنا تبدو أهمية هذه الدراسة التى أضعها بين يدى القارئ . فلأول مرة - فى حدود علمى - تقوم دراسة تاريخية عربية متكاملة تلقى الضوء على حركة الصراع العربى الاسرائيلى التاريخية من هذا المنظور - منظور البحر الأحمر . وإذا كانت هذه الدراسة قد ركزت لحد كبير على الدور المصرى ، فلاذن مصر لعبت - فى الحقيقة - الدور الرئيسى فى هذه المواجهة ، بحكم سيطرتها على المنفذ الشمالى للبحر الأحمر ، وهما : قناة السويس ومضيق تيران - من جهة ، ومن جهة أخرى بحكم أنها صاحبة أكبر قوة بحرية عربية ضاربة فى البحر الأحمر . فضلا عن ذلك فإن هذه المواجهة قد تمت فى الفترة الزمنية التى كانت مصر

تمارس فيها دورها التاريخي في زعامة حركة القومية العربية
ونضال الأمة العربية ضد الامبريالية والصهيونية .

ان صفحات هذه الدراسة تبدأ بالبحر الأحمر منذ أن كان
مجرد أطماع قراؤه الفكر الاستراتيجي الصهيوني ، وتنتهي
بالبحر الأحمر بعد أن تحققت هذه الأطماع بالكامل . وبين
هذه الأطماع الصهيونية وتحقيقها صفحات تقطع بالدماء
وسلسلة من الهزائم والانتصارات . وانها حقيقة تنقل النفس
بالحزن حقا ، أن تتمكن الغزوة الصهيونية الوافدة أساسا من
بلاد شرقى أوروبا وغربيها ، من تثبيت أقدامها في المنطقة
العربية وزرع شعب أوروبي أصيل في أرض فلسطين العربية
تحت ستار الدين ! ؟ بعد أن عجزت عن ذلك جمافل
الصليبيين .

ولكن قد يعزى المواطن العربي أن يعلم أنه في هذه المواجهة
لم يكن يصارع إسرائيل وحدها ، بل كان يصارع معها
الاستعمار الامبريالي بكل امكانياته . وان اصرار الاستعمار
الامبريالي العجيب على دفع إسرائيل الى البحر الأحمر
وتصفية الحصار المصري المفروض عليها ، - وهو ما تكشفه
هذه الدراسة بكل وضوح - لظاهرة تدعو الى التأمل ! . فقد
كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي ضغطت لاعطاء
إسرائيل منفذا على البحر الأحمر في عام ١٩٤٧ . وكانت
بريطانيا هي التي أمرت بسحب قوات الجيش العربي
الأردني في مارس ١٩٤٩ من ميناء « أم الرشراش » - الذي
تحول فيما بعد الى ميناء إيلات - لكي تمهد الطريق لإسرائيل
لاحتلاله بعملية « عوفداه » . وكانت فرنسا وبريطانيا
والولايات المتحدة هي التي ساندت إسرائيل في مجلس الأمن
في كل محاولاتها لفك الحصار المصري في شرم الشيخ على
مضيق تيران . وكانت فرنسا وبريطانيا هما اللتان هياتا
لإسرائيل الفرصة في عام ١٩٥٦ لاحتلال سيناء وشرم الشيخ
لكسر الحصار المصري ، وساعداها على عدم الانسحاب

منها الا على أساس أن تضمن الأمم المتحدة مرور السفن الإسرائيلية فى مضيق تيران • وكانت الولايات المتحدة هى التى فرضت الأمر الواقع فى مضيق تيران يوم ٦ ابريل ١٩٥٧ حين أمرت سفينتها « كيرن هيلز » بعبور مضيق تيران الى اسرائيل بينما كانت تحمل البترول الايرانى ، وذلك فى وجود قوات الطوارئ الدولية • وكانت الولايات المتحدة هى التى أضاعت النور الأخضر لاسرائيل لتضرب ضربتها الأولى فى ٥ يونيه ١٩٦٧ بينما كانت توجّه لمصر أشد التهديدات والتهديدات حتى لا تضرب هذه الضربة ! • وكانت الولايات المتحدة هى التى فرضت الأمر الواقع وفكت الحصار الذى فرضته مصر ، بالاشتراك مع جمهوريتى اليمن الشمالية والجنوبية ، على اسرائيل فى باب المندب ، وحركت مدمرتين أمريكيتين فى الأسبوع الأخير من نوفمبر ١٩٧٣ لتعبيرا مضيق باب المندب بحجة زيارة ميناء مهنوع •

ولكن فى الوقت نفسه ، كانت لاسرائيل أطماعها الخاصة بها فى البحر الأحمر ، التى دفعتها الى انتهاك شروط الهدنة ووقف إطلاق النار أثناء الحرب العربية الاسرائيلية الأولى ، للوصول الى منفذ الى البحر الأحمر • وهى التى قادتها الى خوض حربين أخريين هما : الحرب العربية الاسرائيلية الثانية عام ١٩٥٦ ، وحرب يونية ١٩٦٧ — وذلك لفك الحصار المصرى المفروض على ملاحقتها فى البحر الأحمر •

وهكذا يبدو البحر الأحمر فى صفحات هذه الدراسة محركا رئيسيا فى كل حلقات الصراع العربى الاسرائيلى ، وبصورة تكاد توحى بأنها كشف جديد ! ، مع أن البحر الأحمر — كما سوف نرى هو من أقدم عوامل المواجهة العربية الاسرائيلية وأكثرها دواما •

ولقد استعنت فى إعادة تركيب الصورة التاريخية لهذه الأحداث العظمى ، بأثارها المبعثرة فى القوانين والمراسيم

والاتفاقيات والمعاهدات والتقارير الرسمية والنشر
التشريعية ومحاضر المحادثات السياسية ومناقشات مجال
الأمن ومضابط الكنيست والمذكرات المتبادلة والخم
والنصريات والبيانات والمحاکمات وقرارات الحر
والسلام ، فضلا عن المذكرات السياسية العربية والأجنبية
والدوريات • كما استعنت بعدد هام من الدراسات السياس
والعسكرية والقانونية • وكل ذلك فى إطار الالتزام بمن
البحث العلمى التاريخى • ولعلنى أكون بذلك قد وفقت
خدمة تاريخنا القومى العربى وألقىت بعض الضوء ع
جوانب هذه المواجهة التاريخية الهامة •

مصر الجديدة فى ٢٨ نوفمبر ١٩٨١

دكتور عبد العظيم رمضان

وصول إسرائيل إلى البحر الأحمر

١ - البحر الأحمر في

الاستراتيجية الصهيونية :

البحر الأحمر والبحر المتوسط هما منفذا إسرائيل
الموحيدين إلى العالم الخارجى • وذلك بسبب حرمانها من أية
مواصلات برية عبر الدول العربية التى تحيط بها • ويعد
البحر المتوسط عتبة إسرائيل الأمامية المطلّة على الغرب ، بينما
يعد البحر الأحمر عتبة الخلفية الموصلة إلى أفريقيا وإيران
والهند والشرق الأقصى وأستراليا ، وهو الطريق الرئيسى
لاستيراد البترول الإيرانى ولتصدير الأسلحة سرا إلى جنوب
أفريقيا ، وإستيراد اليورانيوم وغيره من المواد
الاستراتيجية •

وتعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة فى المنطقة العربية ، فيما عدا مصر ،
التي لها سواحل تطل على كل من البحرين الأحمر والمتوسط • وبسبب هذا
الموقع ، وبسبب ظروفها الاقتصادية ، واعتمادها لحد كبير فى الكثير من

الموارد على العالم الخارجى ، فمن هنا كانت أهمية المواصلات البحرية بالنسبة لها ، فهى شريان حياتها . ومن هنا أيضا اهتمام مصر ، منذ قيام اسرائيل ، بضربها فى مقتلها وهو البحر ، ليس فقط عن طريق حرمانها من المرور فى قناة السويس ، لقطع أى اتصال بحرى بين الساحل الاسرائيلى على المتوسط والبحر الأحمر ، أو بين هذا الساحل والساحل الاسرائيلى على البحر الأحمر ، الا بالالتفاف حول رأس الرجاء الصالح - وإنما أيضا عن طريق حرمانها من البحر الذى يقع عليه ساحلها الجنوبى ، وهو البحر الأحمر .

وتتصل اسرائيل بالبحر الأحمر عن طريق مينائها على خليج العقبة Elath . وحتى ١٠ مارس ١٩٤٩ لم يكن لاسرائيل أى وجود فى هذا الخليج أو هذا الميناء . بل ان اسم « ايلات » نفسه لم يكن له وجود فى المنطقة العربية - وإنما كان هذا الميناء يعرف باسم « أم الرشراش » ، وهو الميناء الفلسطينى الحصين على خليج العقبة (١) .

أما كيف وصلت اسرائيل الى هذا الميناء فى ١٠ مارس ١٩٤٩ ، فقد تم عبر سلسلة طويلة من الأحلام الصهيونية والمغامرات السياسية والدبلوماسية والعسكرية ، تكون فى حد ذاتها قصة مثيرة تصور البعد الاستراتيجى للعقبة الصهيونية ، وتصلح درسا للعرب قد يصلح من شأنهم فى المستقبل !

وتبدأ القصة بالأحلام الصهيونية حول الامتداد الجغرافى لفلسطين ، أو « أرض اسرائيل » فمع أن آراء الحركة الصهيونية كانت متفقة على ضرورة الحصول على امتداد جغرافى واسع لأرض اسرائيل ، الا أن حدود هذا الامتداد لم تكن موضع اجماع . وقد صور وايزمان فى مذكراته هذه الحقيقة بقوله : « اننى أعلم ان الله قد وعد أبناء اسرائيل بفلسطين ، ولكنى لا أعرف الحدود التى رسمها . اننى أعتقد أنها أوسع من الحدود المقترحة الآن ، وربما ضمت شرق الأردن . فإذا حافظ الله على وعده لشعبه فى الوقت الذى يختاره ، فان واجبنا هو انقاذ كل ما يمكن انقاذه من بقايا اسرائيل » ! .

ومنذ أن استقر رأى الحركة الصهيونية فى عام ١٩٠٥ على اختيار فلسطين مكانا للدولة اليهودية ، أخذ الفكر الصهيونى يناقش مسألة حدود فلسطين ، أو « أرض اسرائيل » المقترحة . وقد حددت نشرة « فلسطين » Palestine الناطقة بلسان لجنة فلسطين البريطانية - وهى مؤسسة صهيونية - حدود فلسطين كما تزيدها الحركة الصهيونية ، فجعلت الحد الغربى هو البحر المتوسط ، أما الحد الشرقى ، فذكرت أن الاعتبار

الاقتصادية والاستراتيجية تشير الى الأهمية الحيوية الكامنة فى السيطرة على جزء من الخط الحديدى الحجازى ، خصوصا وان ميناء العقبة هو جزء من الأراضى الفلسطينية ، وهذه الاعتبارات تفرض التعريف التالى لحدود فلسطين المستقبل :

« من الشمال ، الأميال الخمسة الأولى من مجرى نهر العوالى • ومن ثم اعتبار دمشق كحد شمالي • وإذا تعذر الحصول على دمشق ، وفى ذلك خسارة فادحة تثير حقنا فى التعويض فى أماكن أخرى - يمتد الحد من الجنوب الشرقى من نهر العوالى حتى الحد الجنوبى لسلسلة جبال لبنان وجبل الشيخ الى نقطة تقع فى درجة ٣٦ شرقا و ٣٣ و ١٥ شمالا • ومن ثم يتجه الحد بخط مستقيم الى بصرى الشام (٣٢ و ٣٠ - شمالا) •

« ومن هذه البلدة يتجه الحد جنوبا فى خط متواز مع الخط الحديدى ، وعلى بعد مسافة تتراوح بين عشرة أميال وعشرين ميلا شرقا - حتى يصل الى منخفض الجفر ، الذى يقع على بعد ٢٠ ميلا الى الشرق من معان •

« ومن هناك ينحرف الحد حتى يصل الى الشاطئ الشرقى لخليج العقبة على بعد بضعة أميال الى الجنوب من البلدة » •

وهذا الحد الشرقى الذى أوردته النشرة يدخل العقبة فى حدود فلسطين بالاضافة الى الأراضى الأردنية والسورية واللبنانية ! •

وفى ٢ نوفمبر ١٩١٧ ، أى من نفس العام ، حصلت الحركة الصهيونية على وعد بلفور باقامة « وطن قومى » لليهود فى فلسطين ، ولم تكن الحكومة البريطانية ، قد أقرت بعد حدودا معينة لفلسطين • وفى يوم ٦ نوفمبر بدأت اللجنة الاستشارية لفلسطين ، وهى لجنة بريطانية تضم معظم الشخصيات الصهيونية ، فى وضع مقترحات لحدود فلسطين ، وقد نصت مقترحاتها التى استندت فيها الى العوامل التاريخية والاقتصادية والجغرافية ، على أن تمتد هذه الحدود فى الشمال من نهر اللبئانى الى بانياس على مقربة من منابع نهر الأردن ، ثم فى اتجاه جنوبى شرقى الى نقطة جنوبية قريبة من دمشق وخط حديد الحجاز • أما الشرق ، فغربى خط حديد الحجاز • وفى الجنوب تمتد الحدود الى نقطة قريبة من العقبة والعريش • أما فى الغرب ، فهو البحر المتوسط • ومعنى ذلك أن تشمل فلسطين الجليل الأعلى ، ونباع اللبئانى والأردن ، وهوران وشرق الأردن وأجزاء من سيناء (٢) •

والملاحظة الهامة عن الحدود الجنوبية التى اقترحتها اللجنة الاستشارية البريطانية ، أنها تتحدث عن حدود تمتد الى « نقطة قريبة من العقبة »

ولا تتحدث عن حدود تصل الى العقبة • بينما كانت نشرة « فلسطين » صريحة فى الاشارة الى أن « ميناء العقبة هو جزء من الأرض الفلسطينية » ، ثم تأكيدها على أن ينحرف الخط الشرقى للحدود من منخفض الجفر ، الذى يقع على بعد ٢٠ ميلا الى الشرق من معان ، « حتى يصل الى الشاطئ الشرقى لخليج العقبة على بعد بضعة أميال الى الجنوب من البلدة » •

وقد كانت اللجنة الاستشارية البريطانية أدق فى تعبيرها ، لأن العقبة فى الحقيقة كانت تتبع فى ذلك الحين الحجاز ، الذى يمتد من معان مارا برأس خليج العقبة الى نقطة بين الليث والقنفذة (٣) وترجع تبعية العقبة للحجاز الى عام ١٨٩٢ فقط • فقد كانت قبل ذلك تحت الادارة المصرية بمقتضى فرمان يونيه ١٨٤١ الذى أعطى محمد على حق ادارتها وادارة مركزين آخرين على خليج العقبة هما : طابة والمويلح ، بهدف تأمين طريق الحج بين مصر والحجاز • وظلت العقبة تحت الادارة المصرية حتى عام ١٨٩٢ حين قرر السلطان العثمانى إلحاقها بولاية الحجاز •

ومن الأمور ذات المغزى أن السبب الذى دعا السلطان العثمانى الى نزع العقبة من الادارة المصرية وإدخالها فى تبعية الحجاز ، يرجع فى جزء كبير منه الى محاولة صهيونية من المحاولات الصهيونية المبكرة للمتوطن على الساحل الشرقى لخليج العقبة ! •

ففى عام ١٨٩٠ زار مصر يهودى يدعى « بول فريدمان » ، أبلغ سلطات الاحتلال البريطانى عن عزمه على الهجرة الى سواحل الخليج ، ولم تمنع تلك السلطات • وفى أواخر العام التالى ١٨٩١ ، توجه فريدمان ومعه عشرون من اليهود الالمان والروس الى ساحل الخليج فى محاولة لاستيطانه ، واشتروا أرضا فى ناحية « المويلح » ، مع ان قوانين العثمانية لم تكن تبيح بيع الأرض للأجانب فى شبه جزيرة العرب • وقد نبهت الصحف المصرية الى الخطر القادم من أوروبا ، وأثار الأمر الحكومة العثمانية ، التى لم تكف بطرد فريدمان وجماعته من المنطقة ، وانما انتهز السلطان عبد الحميد الثانى فرصة اعتلاء عباس الثانى العرش فى ١٧ يناير ، وبعث اليه بفرمان ، تعمد فيه حرمان مصر ليس فقط من ادارة المراكز الممنوحة لها شرقى خليج العقبة ، وانما من شبه جزيرة سيناء ذاتها • وقد وقعت لذلك أزمة بين مصر والدولة العثمانية ، انتهت بترك شبه جزيرة سيناء لمصر وفقا لحدودها القديمة ، وأصبحت العقبة قسما من ولاية الحجاز (٤) •

وقد ظلت العقبة جزءا من ولاية الحجاز حتى قيام الثورة العربية الكبرى ، وتم انتزاعها من يد الأتراك فى ٦ يوليو ١٩١٧ بواسطة الجيش

العربي ، ودخلها فيصل في شهر أغسطس (٥) . وبقيت جزءا من حكومة الحجاز حتى سنة ١٩٢٤ (٦) .

كانت الحركة الصهيونية اذن حريصة على ادخال العقبة في حدود فلسطين . وفي التعريف الذي تضمنه كتاب : « الصهيونية والمستقبل اليهودي » Zionism and The Jewish Future الذي وضعه ليف من الكتاب الصهيونيين ، أمثال حاييم وايزمان ، وجاستر ، وهاري ساكر ، لحدود فلسطين — تحدث عما ورد في سفر الملوك الاول ٩ : ٢٦ واخبار الأيام الثاني (٨ : ١٧ - ١٨) ، من ان سليمان لما أكمل بناء بيت الرب وبيت الملك في القدس ، « عمل سفنا في عصيون جابر (العقبة) التي بجانب ايلة (ايلات) على شاطئ بحر « سدف » في أرض « أدوم » (البحر الأحمر) .

ثم انتقل الى تعيين النقاط التي لابد منها لتطور البلاد الاقتصادي في الزمن الحديث ، فقال :

« علينا أن نتذكر أن دور فلسطين ، من وجهة النظر الاقتصادية ، هو دور جسر مزدوج : فهو من جهة ، جسر يصل قارتي أوروبا وآسيا مجتمعتين بالقارة الافريقية . ومن جهة أخرى ، هو جسر بين حوض البحر المتوسط وشواطئ المحيط الهندي .

« وكجسر بين قارتين ، يجب أن يكون لفلسطين خط للسكك الحديدية وطرق للقوافل . وكجسر بين حوضين بحريين ، يلزم أن تكون لها منافذ على تينك الحوضين » .

« فعن الممكن دون صعوبات كبيرة ، وباستخدام الأدوات الحديثة ، انشاء مرافئ ممتازة في حيفا ويافا على البحر المتوسط . بينما تشكل « العقبة » على البحر الأحمر ، حيث جهز سليمان اسطوله الشرقي في قديم الزمان ، المنفذ الطبيعي صوب المحيط الهندي . وهو منفذ يخص فلسطين تاريخيا . والواقع أن العقبة لا قيمة لها على الاطلاق لدى انسان آخر ، بينما هي ضرورة حيوية بالنسبة لفلسطين » (٧) .

ولم تلبث المذكرة الرسمية التي قدمتها المنظمة الصهيونية لمؤتمر الصلح يوم ٣ فبراير ١٩١٩ ، ان أكدت على ضرورة ادخال « العقبة » في أراضي فلسطين . فبعد أن طالبت بصراحة بالأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن ، على أساس انها « منذ أيام التوراة الأولى ، كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأرض الواقعة الى الغرب من نهر الاردن » ، قالت :

« ان تطوير الزراعة فى شرقى الأردن يجعل من اتصال فلسطين بالبحر الأحمر ، وبناء موانئ صالحة فى خليج العقبة ، ضرورة ملحة • ومن الجدير بالذكر ان العقبة كانت ، منذ أيام سليمان فصاعدا ، نهاية طريق تجارى هام فى فلسطين » •

والأمر الجدير بالذكر فى هذه المذكرة ، انها على الرغم من انكارها وقوع العقبة فى أرض الحجاز ، الا انها تعترف ضمنا بدخولها فى أرض شرق الأردن • ولذلك ، حين أقدمت بريطانيا على انشاء اماره شرق الاردن وفصلها عن الاراضى الفلسطينية ، احتجت الحركة الصهيونية بشدة ، ولم تعترف بالوضع الجديد ، الذى « حرم فلسطين من ثلثى مساحتها بضرية واحدة » • ذلك انه على الرغم من ان اماره شرق الاردن فى ذلك الحين لم تكن تتضمن العقبة ، الا ان اقتطاعها من فلسطين ، كان ضربة لاحلام الصهيونيين فى ضم العقبة الى « أرض اسرائيل » ! •

ولقد ظلت العقبة تابعه لحكومة الحجاز الى سنة ١٩٢٤ كما ذكرنا . وفى هذا العام تمكن الامير عبد الله من اقناع والده الملك حسين ، بالتنازل له عنها مع مقاطعة عمان . وقد قبل الملك حسين على أن يكون التنازل للامير عبد الله شخصا ، وأن يبقى حق الملكية للحجاز . وقد تم هذا التنازل فى ٢٣ مارس ١٩٢٤ . وفى صيف ١٩٢٥ ضمت العقبة ومعان رسميا الى شرق الاردن ، وكان ذلك ابان الحرب الحجازية النجدية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ . وعقدت لذلك معاهدة جدة يوم ٥ يونيو ١٩٢٥ . وفى يوم ١٦ يوليو ١٩٢٥ احتفل الامير عبد الله رسميا بضم هذه المقاطعة الى امارته (٨) •

على انه بعد انهيار الدولة الهاشمية وقيام الدولة السعودية ، لم تعترف الأخيرة بالضم ، واتفقت مع الحكومة البريطانية صاحبة الانتداب على شرقى الاردن على حل هذه المشكلة بالمفاوضات السياسية (٩) •

ولما كانت الحدود المصرية الشرقية ، طبقا للاتفاق الذى جرى بين الباب العالى والحكومة البريطانية فى ١٤ مايو ١٩٠٦ (باسم الحكومة المصرية) فى اثناء أزمة طابا ، تمتد من رفح فى خط مستقيم الى رأس خليج العقبة على بعد ٣ أميال غرب قلعة العقبة (١٠) • فان هذه المسافة القصيرة تكون هى الفاصل بين الحدود الاردنية والحدود المصرية ، وتمثل الطرف الجنوبى للنقبة الفلسطينى ، وتمتد من العقبة شرقا الى رأس طابا غربا •

٢ - الحركة الصهيونية والسعي الى منفذ على البحر الاحمر :

على كل حال ، فقد كان هذا هو الوضع عندما عرضت قضية فلسطين على الامم المتحدة فى ابريل ١٩٤٧ . فقد شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة عرفت باسم « لجنة التحقيق » (اسمها الرسمى « لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين » UNSCOP) وكلفتها بزيارة فلسطين والتحقيق فى قضيتها . وقد انقسمت هذه اللجنة الى قسمين :

اكثرية ، ترى تقسيم فلسطين الى دولتين : عربية ويهودية ، مع اقامة وحدة اقتصادية .

واقلية ، ترى قيام حكومتين مستقلتين ذاتيا ، تتألف منهما دولة اتحادية مستقلة .

وهنا نشطت الحركة الصهيونية سعيا وراء تحقيق أحلامها فى البحر الاحمر .

فلقد كان المشروع الذى اقترحته اكثرية لجنة التحقيق الدولية يقوم على ان تضم الدولة اليهودية منطقة الجليل الشرقية ، ومعظم السهل الساحلى ، وجميع منطقة بير سبع التى يدخل فيها اقليم النقب المجاور لشبه جزيرة سيناء مباشرة .

أما الدولة العربية ، فتضم منطقة الجليل الغربية ، ومنطقة السامرة Samaria الجبلية باستثناء القدس ، والمنطقة الساحلية من اشدود حتى حدود مصر .

وقد نص المشروع على أن توضع منطقة القدس تحت نظام الوصاية الدولية ، نظرا لصبغتها الدينية وأهميتها للاديان الثلاثة (١١) .

كان هذا المشروع الذى قدم الى الجمعية العامة لمناقشته يوم ٢١ اغسطس ١٩٤٧ ، موافقا للمطامع اليهودية أكثر من أى مشروع آخر من مشروعات التقسيم . فقد اعطى القسم الاكبر من صحراء النقب للدولة اليهودية .

وبالرغم من انه لم يعط مدينة عكا لليهود ، الا انه اعطاهم مدينة يافا العربية .

وقد كان ادخال صحراء النقب ووصول الدولة اليهودية الى البحر الاحمر ، مغريا لليهود على قبوله . ولهذا تراجع المجلس الصهيونى العام الذى عقد فى زيورخ عن قرار اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية الذى صدر فى باريس فى اغسطس ١٩٤٦ ، وقبل المشروع ، بالرغم من انه كان أقل ظموحا من مشروع الوكالة بخصوص التقسيم (١٢) .

وقد قبلت الوكالة اليهودية بدورها هذه المقترحات التى تضمنها مشروع الاغلبية ، على الرغم من ان هذه المقترحات - حسب كلام ممثل الوكالة امام الجمعية العامة للامم المتحدة ، « لم تكن ترضى الشعب اليهودى ، لأن التقسيم لا محل له فى تصريح بلفور ، ولا فى الانتداب . وانما كان المقصود أن تصبح فلسطين - فلسطين كلها - دولة يهودية آخر الامر . وكانت شرق الاردن داخلة فى الاراضى التى تناولها . . والآن يراد حصر الوطن القومى اليهودى فى أقل من ١ : ٨ من المساحة المخصصة له اصلا . وهذه تضحية ينبغى الا تطلب من الشعب اليهودى » ! . وكان اعتراض الوكالة موجها الى استبعاد الجليل الغربى ، وهو أكبر جزء من الجليل ، من الدولة اليهودية ، « مما يضر بنمو الدولة اليهودية وتقدمها » . كما اعترضت على وضع خاص لادارة القدس ، مطالبة بضم القسم اليهودى من مدينة القدس الحديثة الى الدولة اليهودية . ولكنها اعتبرت المشروع مع ذلك مقبولا ، لانه « يجعل من الممكن اعادة انشاء الدولة اليهودية » (١٣) .

على انه لما كان العرب قد رفضوا كلا من المشروعين ، فهنا بات مشروع الاغلبية الذى يحقق قيام الدولة اليهودية بمنافذها على البحرين المتوسط والاحمر معرضا للخطر . وكان على الولايات المتحدة - التى كانت تخشى الخطر الشيوعى وقتذاك على المنطقة العربية - اغراء العرب على قبول مشروع التقسيم عن طريق اجراء بعض التعديلات ، كالحاق يافا العربية بالقسم العربى ، فى الوقت الذى كان الضغط الصهيونى يشتد داخل اروقة الامم المتحدة وخارجها لضمان اقرار مشروع التقسيم .

فى ذلك الحين شعر بعض اعضاء الوفد الأمريكى بأن اليهود قد حصلوا على قسم كبير من فلسطين (٥٦ ٪ مقابل ٤٣ ٪ من مساحة البلاد العربية) (١٤) . وان ذلك قد يعطى العرب الحق فى الاعتراض . فاقترحوا اقتطاع جزء من النقب ، بما فيه العقبة من الدولة اليهودية المقترحة ، وضمه الى المنطقة العربية ، ليقبلوا بقرار التقسيم .

وكان من الطبيعى ان يزعم هذا الاقتراح الوكالة اليهودية ، لانه

يهدد الاحلام الصهيونية الاستراتيجية فى الوصول الى منفذ على البحر الاحمر ، فسارعت الى ايفاد حاييم وايزمان لمقابلة الرئيس هارى ترومان ، لكى يثنى اعضاء الوفد الامريكى عن هذه الفكرة . ولندع حاييم وايزمان يروى بنفسه قصة هذا اللقاء التاريخى المثير ، ويروى خلفياته وظروفه التاريخية فى اسهاب مثير :

« كنت منذ الوقت الذى صدر فيه تصريح بلفور ، قد عقلت أهمية كبرى على العقبة والمنطقة التى تحيط بها . وفى عام ١٩١٨ ، كنت قد أبحرت فى خليج العقبة عندما توجهت لرؤية الامير فيصل ، وقد تركت هذه الرحلة فى نفسى انطباعا عن طبيعة البلاد . واذا كانت فى الوقت الحالى تبدو صحراء مجدية ، الا أنه مع قليل من الخيال ، يتضح على الفور ان العقبة هى بوابة المحيط الهندى ، وان الطريق منها بين فلسطين والشرق الاقصى اقصر بكثير من طريق بورسعيد وقناة السويس . »

« لذلك فقد انزعجت بعض الشئ حين علمت ، فى الاسبوع الثانى من نوفمبر ، ان الوفد الامريكى ، فى رغبته للتوصل الى حل وسط يلقى قبولا من العرب ، قد اخذ يؤيد اقتطاع الجزء الجنوبى من النقب منا ، بما فيه العقبة ، واعطائه للعرب . وبعد مشاورة مع اعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ، قررت الذهاب الى واشنطن لمقابلة الرئيس ترومان ، ووضع المسألة برمتها أمامه . »

« وفى صباح يوم الاربعاء ١٩ نوفمبر ، استقبلنى الرئيس استقبالا وديا حافلا . وقد تحدثت فى البداية بصفة عامة عن النقب ، فأبدت اعتقادى بأنه سوف يصبح جزءا هاما من الدولة اليهودية . وقلت ان المنطقة الشمالية التى تمتد من غزة الى عسلوج Asluj أو بير سبع ، هى منطقة جميلة ، وهى تحتاج بطبيعة الحال الى الماء ، الذى يمكن استخراجه : اما من الشمال ، حسب مشروع لودرميلك Lowdermilk (١٥) ، أو الحصول عليه محليا عن طريق ازالة ملوحة المياه المالحة التى توجد بوفرة فى تلك الانحاء . وقلت اننا فى الحقيقة مشغولون لحد كبير فى معهدنا Rehovoth Institute فى اجراء تجارب على المشروع الثانى ، وقد نجحنا فى استخلاص مياه للشرب بثمن اقتصادى ، ولكن بالنسبة للرى ، فان استخلاص مياه بمقادير كافية مازال فى حاجة الى دراسة . »

« وقلت ان المستوطنات التى تتلقى المياه من قبل ذلك من خط انابيب المياه قد حققت نجاحا ملحوظا ، وان المستر هنرى والاس Henry Wallace

الذى عاد مؤخرا من زيارة له الى النقب ، قد فوجئ برؤية مساحات عظيمة مزروعة بالجزر ، وكان قد سبقها على نفس التربة محصول طيب من البطاطس ، والى جوارها كانت توجد مساحات مزروعة بالموز . ان كل ذلك يبدو رائعا حين يأخذ الانسان فى حسابه أنه كان يوجد فى هذا الجزء من العالم شريط من الحشائش استمر الوف المسنين ، ولكنه - كما قلت للرئيس - يتفق مع ما حققه اليهود من تقدم فى كثير من المناطق الاخرى فى فلسطين .

« ثم تحدثت بعد ذلك عن العقبة . فتأشددت الرئيس قائلا انه اذا كان شمة تقسيم سوف يحدث للنقب ، فان هذا التقسيم ينبغي ان يكون رأسيا وليس أفقيا ، لأنه سيكون عادلا لحد كبير ، حيث سيعطى لكل من الطرفين جزءا من المنطقة الخصبة وجزءا من الصحراء . ولكن فيما يختص بنا ، فانها لضرورة ملحة لنا ان تكون العقبة فى التقسيم من نصيب الدولة اليهودية .

« ان العقبة فى الوقت الحالى خليج عقيم ، وهو فى حاجة الى تطهير وتعميقه وتحويله الى ممر مائى قادر على استقبال السفن ذات الأحجام الضخمة . واذا أخذت العقبة منا فستظل على الدوام صحراء ، أو هى على أية حال ستظل كذلك لوقت طويل جدا . اما اذا كانت جزءا من الدولة اليهودية ، فستصبح بسرعة فائقة مجالا للتطوير ، وستنضم اسهاما حقيقيا فى المعاملات والتجارة ، لأنها ستفتح طريقا جديدا . وان المرء ليستطيع التنبؤ باليوم الذى يمكن ان تشق فيه قناة تمتد من نقطة ما على الساحل الشرقى للبحر المتوسط الى العقبة . ان مثل هذا المشروع ليس امرا سهلا ، ولكن المهندسين الأمريكيين والسويديين يرسمون بالفعل خطوطه العامة . وستكون هذه القناة موازية لقناة السويس ، ويمكنها اختصار الطريق بين أوروبا والهند يوما أو أكثر .

واستطردت مناشدا الرئيس قائلا انه اذا اختار المصريون أن يقفوا موقف العداء للدولة اليهودية ، وهو ما امل الا يكون ، فسيكون فى مقدورهم منع ملاحتنا من المرور فى قناة السويس عندما تنتقل ملكيتها اليهم ، وهو ما سيحدث فى خلال أعوام قليلة . وسيكون فى مقدور العراقيين أيضا اقامة الصعوبات فى طريق مرورنا فى الخليج الفارسى . وبذلك ننزل كلية عن الشرق . اننا نستطيع مواجهة مثل هذا الاحتمال عن طريق بناء قناتنا الخاصة بنا من حيفا أو تل أبيب الى العقبة . وتعتبر امكانيات هذا المشروع عديدة جدا وجذابة وان مجرد ادراك أن مثل هذا الأمر يمكن تحقيقه ، ليكفى فى حد ذاته للحيلولة دون اغلاق الطريق فى وجه اليهود الى الهند .

ولقد سعدت سعادة فائقة حين وجدت الرئيس يسارع بشكل واضح الى
الاطلاع على الخريطة ، ثم وعدنى بالاتصال الفورى بالوفد الأمريكى فى ليك
سكس Lake Success وفى حوالى الساعة الثالثة من
ظهر نفس اليوم ، كان السفير الأمريكى هرشل جونسون Herschel Johnson
يستدعى مستر شرتوك Shertok عضو الوكالة ، لينصحه بقبول
المشروع الخاص بالنقب ، والذي كان يقطع العقبة من الدولة اليهودية كما
تشير كل الدلائل . ولكن بعد دخول المستر شرتوك بقليل ، بل وحتى قبل الكلام
فى الموضوع ، دعى الوفد الأمريكى الى التليفون ، وكان على الجانب الآخر
منه رئيس الولايات المتحدة الذى أخبر الوفد بأنه يعتبر الاقتراح بالاحتفاظ
بالعقبة داخل نطاق الدولة اليهودية اقتراحا صائبا ، وأنه يجب عليهم
مساندته . وعندما خرج المستر جونسون والجنرال هلدنج Hildring من
حجرة التليفون بعد نصف ساعة ، عاد الى المستر شرتوك الذى كان ينتظرهما .
ولم يوجها اليه سوى ملاحظة عابرة : « فى الحقيقة يا سيد شرتوك ليس
لدينا شئ هام نخبرك به » . لقد كان واضحا أن الرئيس قد بر بوعده ، وأنه
بعد ساعات قليلة من مقابلتى له أعطى التعليمات اللازمة للوفد الأمريكى «
(١٥ م) .

وقد أورد ترومان هذه المقابلة فى مذكراته ، فذكر أن وايزمان جاء
لمقابلته يوم ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، كما قدم لزيارته يوم ٨ مارس ١٩٤٨ ، وقد
ألح فى أهمية منطقة النقب فى الجنوب للدولة الاسرائيلية التى سوف تقوم
فى المستقبل (١٦) .

ونلاحظ فى رواية وايزمان انه يتحدث عن « العقبة » ، مع أن العقبة فى
ذلك الحين كانت تتبع امارة شرق الاردن ، ولا تتبع فلسطين . ولم تكن
العقبة مطروحة فى مشروعات التقسيم . كما نلاحظ أنه لا يتحدث عن « أم
الرشاش » ولو حتى اسم « ايلة » أو « ايلات » . والأرجح أنه كان يعنى
المنطقة أو الساحل ، وليس ميناء العقبة الأردنى .

على كل حال ، فان موافقة الرئيس ترومان على ابقاء العقبة داخل
حدود الدولة اليهودية ، قد فتحت الطريق الى قرار الجمعية العامة يوم ٢٩
نوفمبر ١٩٤٧ ، الذى وافقت فيه على مشروع الاغلبية بتقسيم فلسطين الى
دولة يهودية ودولة عربية . على أن هذا المشروع لم يقدر له التنفيذ . فقد
أثار غضب العرب الذين عمتهم الاضطرابات والمظاهرات ، وأدى الى افتتاح
مكاتب التطوع فى كل مكان . وفى يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٧ قررت اللجنة
السياسية للجامعة العربية ، التى عقدت فى القاهرة ، العمل على احباط
مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية فى فلسطين ، وتقـــديم

الأسلحة للفلسطينيين ، والانفاق على حركة المتطوعين . وفى يناير دخل الى فلسطين أول فوج من جيش الانقاذ الذى تألف من متطوعين . وفى الأشهر الخمسة التى تلت قرار التقسيم دارت معارك قوية بين العرب واليهود ، ورفعت الوكالة اليهودية الشكوى ضد الحكومات العربية الى مجلس الامن مطالبة بتنفيذ التقسيم بالقوة (١٧) .

وقد أقنعت هذه الاحداث الدامية الولايات المتحدة بالعدول عن قرار التقسيم . فقد أبلغ مندوبها مجلس الامن يوم ١٩ مارس ١٩٤٨ عند انعقاده ، انه طالما أنه قد اتضح ان قرار الجمعية لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية ، فينبغى على المجلس أن يوصى بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية ، وعليه أيضا أن يطلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة ، وأن يصدر تعليماته الى لجنة فلسطين بتعليق مساعيها فى سبيل تنفيذ مشروع التقسيم .

وقد أزعج هذا التغير الوكالة اليهودية ، لأنه يحرمها من قيام الدولة اليهودية . ووقف مندوب الوكالة يوم ٢٤ مارس ١٩٤٨ يحذر مجلس الامن بان الشعب اليهودى سيعارض أى اقتراح يهدف الى منع أو تأجيل اقامة الدولة اليهودية ، وسيرفض نظام الوصاية على فلسطين ، وأن على لجنة فلسطين أن تعترف دون ابطاء بالمجلس المؤقت لحكومة الدولة اليهودية ، وأنه عند انتهاء حكم الانتداب ، وفى ١٦ مايو ١٩٤٨ على أقصى تقدير ، ستبدأ الحكومة اليهودية المؤقتة عملها بالتعاون مع مندوب الأمم المتحدة فى فلسطين .

وحتى يحبط الصهيونيون أى محاولة من مجلس الامن قد تبطل مفعول قرار التقسيم ، قرروا مجابهة الامم المتحدة بالأمر الواقع . فاخذت الهاجاناه وعصاباتا « ارجون » « وشذيرن » Irgun — Stern فى شن هجمات شرسة على السكان العرب . وفى ٩ ابريل وقعت مذبحة دير ياسين تحت قيادة الارهابى مناحم بيجن Begin وكتب دافيد بن جوريون Ben Gurion بقول ما ان أطل شهر ابريل ١٩٤٨ حتى كانت حربنا الاستقلالية قد تحولت بصورة حاسمة من الدفاع الى الهجوم .

ولم يلبث الانتداب البريطانى أن انتهى رسميا على فلسطين فى يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وانسحب المندوب السامى البريطانى والاداره البريطانية من البلاد . وشرعت الجيوش العربية فى الزحف على فلسطين من الشمال والشرق والجنوب ، بينما أعلن اليهود فور خروج المندوب السامى البريطانى

من حيفا قيام دولة اسرائيل ، وبادر الرئيس ترومان الى الاعتراف بها بعد دقائق من اعلان قيامها (١٨) .

وعلى هذا النحو أخذ المسرح السياسى والعسكرى فى فلسطين يتهيا لتغيير جديد ، تلعب فيه القوة العسكرية الدور الاول فى تقسيم فلسطين ، وأصبح قرار التقسيم الصادر يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ أثرا بعد عين .

وفى الفترة الاولى من القتال ، استطاع العرب الاستيلاء بالفعل على الجانب الاكبر من الدولة اليهودية المقترحة - باعتراف المؤرخين اليهود (١٩) . وبالنسبة للنقب استطاع الجيش المصرى أن يقطع الطريق بينه وبين تل ابيب وتلقت المستعمرات اليهودية المقامة فيه أعنف ضربات بالمدفعية وقعت أثناء الحرب كما يقول « ساشار Sachar (٢٠) » . وأصبحت القوات المصرية تسيطر على القسم الجنوبى بكامله عدا بعض المستعمرات اليهودية المعزولة (٢١) . ولكن اسرائيل استطاعت ، من جهة اخرى ، أن تستولى لنفسها على أراض لم ترد اصلا فى قرار التقسيم ، وشددت قبضتها على الجليل بالاستيلاء على قسم من الجليل الغربى المخصص للمنطقة العربية (٢٢) .

وفى ١١ يونية ١٩٤٨ بدأت الهدنة الاولى لمدة أربعة اسابيع ، تغير فيها ميزان القوى لصالح اسرائيل عن طريق امدادات الاسلحة الثقيلة والطائرات التى أخذت تنهال عليها عن طريق شبكة المنظمات اليهودية فى تشيكوسلوفاكيا ودول اوروبا الشرقية والغربية . وكان لذلك تأثيره فى مشروع التقسيم الجديد الذى اعده الكونت برنادوت .

ففى يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ ، أى قبل موعد الزحف على فلسطين من قبل الجيوش العربية بيوم واحد ، كانت الهيئة العامة للأمم المتحدة قد وافقت على اقتراح للولايات المتحدة يقضى بتعيين وسيط دولى يختاره ممثلو الدول الكبرى ، لتحقيق السلام بين الجانبين العربى واليهودى . وقد تم اختيار الكونت برنادوت لهذه المهمة يوم ٢٠ مايو ، أى بعد الزحف العربى بخمسة أيام . وقد لعب الكونت برنادوت دورا فى ايقاف القتال ، بعد أن صدر من مجلس الأمن قراران فى ٢٢ و ٢٩ مايو بالكف عن الأعمال الحربية . وأخذ فى فترة الهدنة فى الاتصال بالفريقين ودراسة الموقف . وانتهى فى يوم ٢٧ يونية ١٩٤٨ الى وضع مقترحات رآها تصلح اساسا للتسوية السلمية أرسلها بمذكرة الى الحكومات العربية واليهود .

كان أخطر ما فى مقترحات برنادوت أنها تقضى على أحلام الصهيونية فى الحصول على منفذ على البحر الأحمر . فقد تلخصت فى تأليف اتحاد عربى يهودى فى فلسطين يشتمل على شرق الأردن ، ويتألف من عضوين مستقلين ، أحدهما عربى ، بما فيه شرق الأردن ، والثانى يهودى . على أن تضم منطقة النقب الى الأراضى العربية ، وتضم منطقة الجليل الغربى كلها أو جزء منها الى الأراضى اليهودية ، وتضم مدينة القدس الى الأرض العربية مع منح الطائفة اليهودية فيها استقلالاً ذاتياً . ويلاحظ أن المقترحات قد راعت بعض التغييرات العسكرية التى حدثت ، حيث أن قسماً من الجليل الغربى ، المخصص للمنطقة العربية ، كان فى يد اليهود ، بينما كان النقب ، المخصص للمنطقة اليهودية فى يد القوات المصرية .

وقد رفض اليهود هذه المقترحات ، لأنها تعطى النقب ومدينة القدس للعرب . كما رفضها العرب أيضاً ، لأنها صورة للقاعدة التى قام عليها مشروع التقسيم الذى أدى الى النزاع المسلح . وعلى ذلك استؤنف القتال يوم ٩ يوليو فى كل الجبهات (٢٣) .

على أن الكفة فى هذه الجولة أخذت تنقلب على العرب . فقد حققت إسرائيل مكاسب جديدة فى حرب « الأيام العشرة » - كما اصطلح على تسميتها - وثبتت أقدامها فى المنطقة الشمالية كلها حتى حدود لبنان ، كما استولت على اللد والرملة والناصرة ، وأعادت الاتصال بين القدس وتل أبيب . وقد حقق العرب بعض المكاسب فى الجليل الأسفل وفى شمال غزة ، أما فى الجنوب فقد ظل الوضع على حاله (٢٤) . وعاد مجلس الأمن بفرض هدنة ثانية دائمة يوم ١٨ يوليو .

وفى خلال الهدنة الثانية ، أخذ برنادوت فى وضع مقترحات جديدة رأى أن يدخل فيها تعديلات تراعى جانب المنتصرين ، وتتلخص فى أنه على العالم العربى أن يعترف بأن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة ، ويجب تعيين حدود هذه الدولة بما نص عليه مشروع التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، على أن تخرج اللد والرملة من الدولة اليهودية ، وتضم الجليل برمتها الى الدولة اليهودية ، وتضم المنطقة العربية الى شرق الأردن (٢٥) .

وقد تمسك برنادوت فى هذه المقترحات برأيه السابق فى ضم النقب الى الأراضى العربية (٢٦) . وهو الأمر الذى كان مرفوضاً كلية من الوكالة

اليهودية والعصابات الصهيونية ، لانه يحرم اسرائيل من منفذ على البحر الاحمر . وقد قدر لهذا الامر أن يكلف برنادوت حياته . يقول هوارد مورلي ساشار :

« عندما اقترح برنادوت أن تتخلى اسرائيل عن النقب للعرب كاساس للوصول الى تسوية ، عيل صبر اليهود ، وفي ١٧ سبتمبر قام ارهابي من عصابة شتيرن على الارجح باطلاق النار على برنادوت ، بينما كان يقود سيارته في بيت المقدس » (٢٧) .

ولم تلبث اسرائيل أن أخذت تستعد لانتزاع منطقة النقب من أيدي القوات المصرية . وطبقا « لساشار » فان القيادة الاسرائيلية كانت بين أحد أمرين :

اما ان تركز جهودها العسكرية في احتلال منطقة السامرة ، التي كانت تمثل حزاما عربيا ضخما يقسم البلاد الى قسمين .

واما أن تبدأ بهجوم أخير للاستيلاء على صحراء النقب من أيدي المصريين .

وكانت القيادة العليا للمهاجناة تميل الى الرأي الاول ، بينما كان بن جوريون نفسه يميل الى الرأي الاخير . وكانت وجهته نظره أن الامم المتحدة لا تزال تفكر في مشروع برنادوت بمنح النقب للعرب ، ولهذا فمن الضروري وضع العالم أمام الامر الواقع بان تحتل اسرائيل النقب ! .

ويقول « ساشار » ان قرار بن جوريون حسم المرحلة الاخيرة من الحرب فقد اعد الجيش الاسرائيلي عدته للاستيلاء على النقب . وفي ١٥ اكتوبر ، ورغم الهدنة المفروضة ، بدأت القوات البرية والجوية الاسرائيلية هجومها على الجيش المصري ، وبعد اسبوع من القتال الدموي الوحش ضد الدفاع المصري الباسل ، طهر اليهود المنطقة الكاملة المحيطة ببير سبع ، واستولوا على بير سبع نفسها يوم ٢١ اكتوبر ، وفتحوا الطريق الرئيسي للصحراء الجنوبية (النقب) .

وفي ٢٦ ديسمبر صدرت اشارة بالقيام بهجوم اسرائيلي اخير في الجنوب ، وقامت الوحدات الاسرائيلية بتطويق الجبهة المصرية ، وفصلت القواعد المصرية الرئيسية في غزة عن خان يونس ورفع عن بعضها البعض ،

واختزلت شبه جزيرة سيناء ٠ وفى اوائل يناير ١٩٤٩ كانت الجبهة المصرية قد تفككت ، واستولى الاسرائيليون على معظم النقب (٢٨) ٠

وفى يوم ٧ يناير ١٩٤٩ قبلت مصر وقف العمليات الحربية استجابة لقرار مجلس الامن ووساطة أمريكا وانجلترا ٠ وبدأت فى جزيرة رودس محادثات بين وفد عسكري مصرى ووفد عسكري اسرائيلى تحت اشراف المستر بانش Bunche ، استمرت أربعين يوما ، وانتهت باتفاقية رودس فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ ٠ وقد ورد فى الفقرة الثانية من المادة الاولى أنه :

« لا يجوز لاي من الفريقين القيام بأى عمل عدوانى ، أو التخطيط له أو التهديد به ، ضد شعب الفريق الآخر أو قواته المسلحة » (٢٩) ٠

٣ - احتلال أم الرشراش :

على هذا النحو استطاعت اسرائيل الاستيلاء على جزء عظيم من النقب الذى كان فى يد القوات المصرية ، وبقي الجزء الآخر الذى كان فى يد القوات الاردنية ، ويمتد الى خليج العقبة ٠ ومن ثم فقد كان على القوات الاسرائيلية مهمة باقية هى الاستيلاء على هذا الجزء ، والوصول بحدود الدولة اليهودية الجديدة الى البحر الاحمر (٣٠) ٠

وكانت القوات الاردنية عند صدور قرار مجلس الامن يوم ١٥ يوليو ١٩٤٨ بفرض الهدنة الثانية ، تحتل مساحة من النقب على شكل مثلث يبلغ طول ضلعه الشرقى فى وادى عربية مائة كيلو متر ، وطول ضلعه المقابل على الحدود المصرية مائة كيلو متر كذلك ، وطول قاعدته - أى المسافة ما بين وادى عربية والحدود المصرية فى سيناء تزيد على ٦٠ كيلو متر ، وينتهى الضلعان فى « أم الرشراش » وهى الميناء الفلسطينى على خليج العقبة ، وتبعد عن ميناء العقبة الاردنى حوالى خمسة أميال ٠ وكانت القوات الاردنية فى النقب يتراوح عددها بين ثمانمائة والى ألف جندي ، انتشروا فى مواقع حربية هامة تسد الطريق فى وجه أى هجوم محتمل على أم الرشراش وكانت تلك القوة مزودة بمدركات ثقيلة وخفيفة تحت قيادة قائد بريطانى هو الكابتن « برومب » (٣١) ٠

وفى اليوم التالى لتوقيع الهدنة المصرية الاسرائيلية ، أخذ الجيش الاسرائيلى يستعد لاحتلال قرية أم الرشراش من القوات الاردنية ، ليجعل منها مرفأه : « ايلات » ٠

ففى يوم ٢٥ فبراير ١٩٤٩ ، بدأت تحركاته فى جنوب فلسطين تتخذ شكل دوريات مكونة من سيارات الجيب تتجه الى الجنوب لكشف المسالك المؤدية الى العقبة عبر الصحراء . على أن الجيش الاردنى كان متأهباً ، فقد كشف جميع الممرات والطرق التى يمكن اجتيازها بالسيارات من جانب العدو الاسرائيلى ، بما فى ذلك المنطقة الواقعة ما بين وادى عربة وصحراء سيناء ، وهى التى أخذ اليهود فى كشفها . وعندما تأكد قائد القوات الاردنية من الطرق التى يمكن لليهود اجتيازها للوصول الى الخليج ، وزع قواته على تلك الطرق والمسالك وأخفاها فى كمائن ومواقع حربية قوية ، بحيث اصبح من المتعذر مرور القوات الاسرائيلية دون الاشتباك معها . كما ثبت الانغام الارضية ، وحفر الخنادق ونسف الطرق فى أماكن عديدة لزيادة الصعوبات فى وجه القوات اليهودية . ولذلك حين وصلت طلائع القوات اليهودية لمراكز الجيش العربى يوم ٤ مارس ١٩٤٩ ، فوجئت بنسف السيارة الاولى ، واضطرت الدورية الى العودة من حيث أتت .

على انه فى تلك الاثناء ، كانت السياسة الاسرائيلية تنسق مع السياسة البريطانية عملية احتلال أم الرشراش . فبينما كان الوفد الاردنى فى « رودس » ينتظر أوامر عمان لتوقيع الهدنة ، بعثت الحكومة البريطانية الى الدكتور بانش ، نائب الوسيط الدولى ، برقية تخبره فيها أن القوات البريطانية المراقبة فى العقبة لن تتدخل فى حوادث جنوب النقب ، ولن تطلق النار الا اذا هوجمت من قبل القوات الاسرائيلية . وقد أكدت برقية الحكومة البريطانية ما اذا عته الصحف الاسرائيلية فى ذلك الحين من وصول أوامر من وزير الحربية البريطانية اليهودى « شنويل » الى قائد القوات البريطانية فى العقبة بعدم الاشتباك مع اليهود بأى حال من الاحوال ، الا اذا هوجمت العقبة من جانب اليهود ، وفى هذه الحالة لا تطارد القوات اليهودية المهاجمة داخل الحدود الفلسطينية .

وبينما كان ذلك يجرى ، وبينما كان نشاط دوريات الاستكشاف الاسرائيلية فى ازدياد ، ويتوقع الاشتباك بين الجيش الاردنى والقوات الاسرائيلية بين لحظة وأخرى - وصلت برقية من الفريق جلوب Glubb قائد الجيش العربى الاردنى الى قائد القوات الاردنية بتاريخ ٦ مارس ، يطلب اليه فيها سحب قواته فوراً من « أم الرشراش » ، بالإضافة الى « جبل الردادى » الذى يشرف على سهول العقبة ووادى عربة ومن وادى الحيانى - الذى يقع على خط مواصلات القوات الاسرائيلية التى زحفت من بير سبع الى الخليج ، ومن رأس النقب ، وهو تل عال يشرف على أم الرشراش وميناء العقبة . وقد نفذ الكابتن « بروميج » هذا الامر على الفور ، فسحب جميع

القوات من مراكزها . وكانت صدمة عنيفة للجنود أن يصل اليهم الامر بالانسحاب من ميناء أم الرشراش الحصين .

ولم تكذ تتحقق الطائرات الاسرائيلية من انسحاب القوات الاردنية ، وتخليها عن مواقعها ، حتى بدأت قوة صغيرة لا يتجاوز عددها ٢٠٠ جندي بسيارات الجيب واللوريات ، وعدد من المدرعات الخفيفة ، من الزحف الى خليج العقبة ، مارة بنفس المواقع والمسالك التي أخلاها الجيش العربى . وفى يوم ٨ مارس ، وصلت الى نقطة تبعد ٣٠ كيلو مترا عن الخليج . وفى يوم ١٠ مارس ١٩٤٩ ، وصلت الى خليج العقبة ، واحتلت ميناء أم الرشراش دون اطلاق رصاصة واحدة . وقد اطلقت اسرائيل على هذه العملية اسم « عوفداه » ، ومعناها « الامر الواقع » Fait Accompli (٣٢) .

من ذلك يتضح ان الوسائل السياسية لعبت الدور الرئيسى فى هذه العملية الخطيرة التى وضعت اسرائيل اخيرا على البحر الاحمر . وفى هذا الضوء يمكننا فهم هذه العبارة للواء ايجال يادين ، رئيس الاركان العامة للجيش الاسرائيلى عام ١٩٤٩ ، بقوله :

« توضح عملية الاستيلاء على ايلات ، وغيرها من العمليات ، درساً استراتيجياً هاماً هو ان الادوات التى تستخدم فى الاستراتيجية ، غالباً ما تختلف عن الادوات التى تستخدم فى التكتيك . فان الاستراتيجية قد تلجأ احيانا الى استخدام الوسائل السياسية لتحقيق ، أو لخلق ظروف أفضل لاتخاذ قرارات تكتيكية . وعندما تنجح مثل هذه الوسائل ، فانها توفر كثيراً من الدم والعرق » ! (٣٣) .

وقد شرح توفيق أبو الهدى باشا ، رئيس الوزارة الاردنية ، قصة الاستيلاء على «أم الرشراش» بما يكشف ، ليس فقط عن التواطؤ البريطانى ، بل والتواطؤ الأمريكى أيضاً . ففى حديثه فى جلسة مجلس الوزراء الاردنى ورئيس الاركان ، بحضور الملك عبد الله يوم ٢٦ مارس ١٩٤٩ قال :

« كان وصول القوات البريطانية للعقبة بناء على طلبنا ، وبقصد منع اليهود من الوصول للساحل حتى لا يمنعوا اتصالنا بمصر . ولكن ذهبتم ام الرشراش ، ولم يتدخل الانجليز . عندما سألنا السير الكركبرايد عن السبب ، حاول أن يبين وقوع سوء فهم فيما يتعلق بمجىء القوات للعقبة ، وانها جاءت فقط لحماية العقبة . ولكنى اقنعتة بوجهة نظرى ، فأبرق الى المستر بيغن ، فجاء الجواب مؤيذا صحة رأى الحكومة الاردنية ، وان الحكومة البريطانية تعتذر لتقصيرها فى تنفيذ العهد لسببين :

الاول ، لان امريكا نصحتها بعدم الاشتباك مع اليهود .

والثانى : لان اغلب دول الكومنولث البريطانى لم توافق على الاشتباك مع اليهود (٣٤) .

على كل حال ، فمن الطريف أنه حين وصل الى علم الملك عبدالله دخول القوات الاسرائيلية أم الرشراش ، بعث برسالة شخصية الى شرتوك ، وزير الخارجية الاسرائيلية ، يعاتبه فيها على ما يدور فى الجنوب . وقد رد عليه هذا ببرقية قال فيها :

« تعلمون جلالتكم حق العلم أن ما بين شرق الاردن ومصر من اقاليم ، واقع فى حدود السيادة الاسرائيلية . فاذا ما قام الجيش الاسرائيلى بحركات فى تلك الاقاليم ، بما فيها قسم من ساحل الخليج الواقع بين الساحل الاردنى والساحل المصرى ، فما تلك الا حركات مشروعة فى صورة لا يتسرب اليها الشك . وليس هناك أى مبرر لاعتبارها ذات نية عدوانية بالنسبة للدولة المجاورة . هذا ولم يصل الى علمنا أى نبأ عما يقال عن اصطدام بين قواتنا وقوات الجيش العربى الاردنى ! (٣٥) »

ولم يلبث شرتوك ان ادلى بتصريح للصحفيين عند وصوله الى أمريكا يوم ١٨ مارس ١٩٤٩ قال فيه :

« ان اسرائيل لن تتخلى عن شبر واحد من الاراضى التى اخذتها بموجب قرار التقسيم ولا الاراضى التى احتلتها . وان احتلال القوات الاسرائيلية لمنطقة الساحل الفلسطينى من العقبة ، يجب الا يثير اية دهشة ، فان هيئة الامم قد اعطتها لنا . ونحن نعتبرها جزءا لا يتجزأ من دولة اسرائيل » (٣٦) .

وكان شرتوك مغالطا فى اشارته الى هيئة الامم المتحدة . لانه اذا كانت المنطقة داخلة فى القسم الاسرائيلى حسب قرار تقسيم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، الا ان خطوط الهدنة طبقا لهذا التقسيم ، انما رسمت حسب الامر الواقع الناجم عن المعارك العسكرية . وكان مجلس الامن قد اصدر قرارا فى ١٩ اغسطس ١٩٤٨ حظر على أى طرف « ان يحصل على مكاسب عسكرية او سياسية عن طريق خرق الهدنة » (٣٧) .

وقد اعترف قائد القوات الاسرائيلية فى العقبة بخرق الهدنة ، وتذرع بالمرغبة فى الحصول على منفذ على البحر الاحمر عن طريق خليج العقبة .

كما اثبت وسيط الامم المتحدة ، الدكتور بانئش ، خرق الهدنة من الجانب الاسرائيلى فى برقية له الى رئيس مجلس الامن يوم ٢٢ مارس ١٩٤٩ (٣٨) .

ولم تلبث ان عقدت اتفاقية الهدنة بين الاردن واسرائيل يوم ٣ ابريل ١٩٤٩ ، وقد ورد فى الفقرة (د) من المادة الخامسة أنه : « فى القطاع الممتد من نقطة على البحر الميت الى اقصى نقطة فى جنوب فلسطين ، يحدد خط الهدنة بالمواقع العسكرية الحالية كما أثبتتها مراقبو الامم المتحدة فى مارس (اذار) ١٩٤٩ » . ويقول عبد الله التل فى التعليق على الاتفاقية ان الوفد الاردنى سلم بحق اليهود فى النقب اليهودى حتى الخليج ، ولم يبق للاردن موضع قدم فى جنوب فلسطين ، مع ان الوفد وصل الى رودس حاملاً الخرائط التى تشير الى احتلال الجيش العربى لتلك المنطقة الشاسعة . وأوقع اللوم فى هذا على الحكومة وحدها (٣٩) .

على كل حال ، فباحتلال اسرائيل لميناء أم الرشراش ، تكون قد فصلت ما بين مصر والاردن ، وقسمت العالم العربى الى قسمين لاول مرة فى التاريخ العربى والاسلامى الطويل ، وتكون قد حققت احلام الصهيونية القديمة فى احراز منفذ على البحر الاحمر ، وافتتحت بذلك صفحة دامية فى الصراع العربى الاسرائيلى على البحر الاحمر .

حواشى الفصل الأول :

- ١ — عبد الله التل : كارثة فلسطين ، مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس ص ٤٧٥ - ٤٧٨ (القاهرة : دار القلم ١٩٥٩) *
- ٢ — عبد الوهاب الكيالى : المطامع الصهيونية التوسعية ص ٦٤ - ٧٣ (دراسات فلسطينية ٣ - ١٩٦٦) *
- ٣ — حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين ص ١٦ (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٩٣٥) *
- ٤ — د.يونس لبيب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا ١٩٠٦ (المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثالث عشر ١٩٦٧) *
- ٥ — جورج انطونيوس : بقظة العرب ، تعريب على حيدر الركابى ص ٢٤١ - ٢٥١ (دمشق - ١٩٤٦) *
- ٦ — أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى ، الجزء الثالث ص ٢٤ (القاهرة : مطبعة عيسى الحلبي) *
- ٧ — مركز دراسات الشرق الاوسط ، الهيئة العامة للاستعلامات : ملف وناثق وأوراق القضية الفلسطينية - الجزء الاول ص ١٩٤ - ١٩٨ *
- ٨ — أمين سعيد : المرجع المذكور ص ٢٤ *
- ٩ — حافظ وهبة : المرجع المذكور ص ١٦ *
- ١٠ — د.يونس لبيب رزق : المرجع المذكور ص ٢٩٦ *
- ١١ — الدولة المصرية : مصر فى هيئة الامم المتحدة ١٩٤٧ ص ٤٧٩ (القاهرة - ١٩٤٨) *
- ١٢ — سايكس ، كريستوفر : مفارق الطرق الى اسرائيل ، تعريب خيرى حماد ص ٤٩٣ ، ٥٢٧ (بيروت : دار الكتاب العربى ١٩٦٦) *

١٣ — الدولة المصرية ، مصر فى هيئة الأمم المتحدة ص ٤٩٤ .

١٤ — سامى هداوى والدكتور يوسف صايغ : ملف القضية الفلسطينية ص ٤٣
(سلسلة أبحاث فلسطينية - ٧) .

١٥ — « لودر ميلك خبير أمريكى درس مسألة المياه فى فلسطين ، وقدم عنها
تقريراً للوكالة اليهودية ، كما قدم مشروعاً اتخذته اليهود قاعدة لرسم
حدود الدولة اليهودية والدولة العربية فى مشروع التقسيم . »

١٥ م — Weizmann, Chaim, Trial and Error, P. 560-63
189 — 90 (U.S.A. Signet Books 1965).

١٦ — Truman, H.S., Years of Trial and Hope, Memoirs,
(London, Hamish Hamilton 1950.

١٧ — أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية ص ٢٠٤ - ٢٠٧ (القاهرة دار المعارف
١٩٥٥) .

١٨ — سامى هداوى والدكتور يوسف صايغ : المرجع المذكور ص ٤٩ - ٥٤ .

١٩ — Sachar, Howard Morley; The Course of Modern Jewish
history.

الترجمة العربية بواسطة المخابرات العامة المصرية تحت عنوان : تاريخ
الشعب اليهودى ، الجزء الرابع ص ٧٨٨ .

٢٠ — نفس المصدر .

٢١ — أكرم زعيتر : المرجع المذكور ص ٢١٦ .

٢٢ — ساشار : المرجع المذكور ص ٧٨٧ ، سايكس : المرجع المذكور ص ٥٨٧ .

٢٣ — أكرم زعيتر : المرجع المذكور ص ٨ - ٢٢٠ - ٢٢٧ .

٢٤ — سايكس ، المرجع المذكور ص ٥٨٨ .

٢٥ — وزارة الإرشاد القومى ، الهيئة العامة للاستعلامات : ملف وثائق فلسطين ،
المجلد الاول ، وثيقة رقم ٢٢٣ ص ٩٥٥ .

٢٦ — نفس المصدر .

- ٢٧ — ساشار : المرجع المذكور ص ٧٨٨ •
- ٢٨ — نفس المصدر ٧٨٩ - ٧٩٠ ، انظر أيضا : لواء حسن البدرى : الحرب فى ارض السلام ص ٣٦٦ - ٤٥٤٨ •
- Safran, Nadav, From War to War, The Arab-Israeli confrontation 1948-1967, P. 32-33 (New York, Pegasus 1969).
- ٢٩ — اتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية ، فبراير - يوليو ١٩٤٩ ، نصوص الامم المتحدة وملحقاتها هـ ١٢ (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٦٨ - سلسلة الوثائق الاساسية) •
- ٣٠ — ساشار : المرجع المذكور ص ٧٩٠ •
- ٣١ — عبد الله التل : المرجع المذكور ص ٤٧٥ •
- ٣٢ — نفس المصدر ٤٧٦ - ٤٧٩ ، لواء حسن البدرى : المرجع المذكور ص ٤٦٢ - ٤٦٥ •
- ٣٣ — ايجال يادين : تحليل استراتيجى لمعارك السنوات الاخيرة • وهو مقال نشرته صحيفة القوات المسلحة الاسرائيلية ، ونشر كملحق فى الطبعة الاخيرة لكتاب ليدل هارت : استراتيجية الاقتراب غير المباشر • وقد ترجمه وعلق عليه اللواء طه المجذوب ، فى كتاب : اضواء على نشأة وتطور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية (القاهرة : مطبعة اكاديمية ناصر) •
- ٣٤ — عبد الله التل : المرجع المذكور ص ٥٢٠ - ٥٢١ •
- ٣٥ — نفس المصدر ص ٥٨٤ - ٤٨٥ ، ٥٢٨ •
- ٣٦ — نفس المصدر •
- ٣٧ — ملف وثائق فلسطين وثيقة رقم ٢٢٥ ، قرار مجلس الامن فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ ص ٦٩١ •
- ٣٨ — د. عائشة راتب : اغلاق خليج العقبة فى وجه العدوان الاسرائيلى (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع : خليج العقبة ومضيق تيران - مؤسسة الاهرام ١٩٦٧) •
- ٣٩ — عبد الله التل : المرجع المذكور ص ٥٣٩ •

الحصار المصري على البحر الأحمر

يقصد بالحصار البحري قانونا اتخاذ الدولة المحاربة لتدابير عسكرية ، بقصد تحريم كل اتصال بين أعالي البحار وبين ساحل العدو . وقد اشترط مؤتمر لندن سنة ١٩٠٩ للحصار البحري ألا يفرض الا على موانئ وشواطئ العدو ، ولا يشمل مناطق محايدة أو مناطق حرة لجميع الدول . وأن يكون مؤثرا ، بمعنى أن يكون للدولة معلنة الحصر قوات ثابتة أو متحركة تجعل من الخطر على السفن محاولة اختراق الحظر . كما يكون معلنا ، بمعنى اخطار الدول المحايدة والمحاصرة بفرض الحصار ، وتعيين المناطق المحصورة . ويترتب على مخالفة الحصار مصادرة السفينة المخالفة مهما تكن جنسيتها ومصادرة ما عليها من بضائع (١) .

ولم يكن في وسع مصر فرض حصار بحري على سواحل اسرائيل في البحر المتوسط ، نظرا لان هذا الحصار لا يتم الا اذا كانت مصر مزودة بسلاح بحري قادر يتمكن من قطع الاتصال البحري بموانئ اسرائيل على

البحر المتوسط ومنع أية سفينة من الوصول إليها . ولهذا السبب رأت الحكومة المصرية الا تستخدم هذا الاجراء عندما بدا القتال في فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ (٢) .

على ان الامر كان يختلف بالنسبة للبحر الاحمر ، الذى يمكن منع الملاحة الاسرائيلية من المرور فيه عن طريق اغلاق المنافذ الشمالية المؤدية اليه ، والتي كانت فى متناول مصر ، وهى : خليج العقبة ، وقناة السويس ومع أن اسرائيل كانت تستطيع المرور من باب المندب الذى كان خارجا عن سيطرة مصر وواقعاً تحت السيطرة البريطانية ، الا أن مرور اسرائيل من هذا المنفذ لم يكن ليحدثها بحال ، طالما أن سفنها لا تستطيع الوصول الى ايلات ، وطالما انها تضطر الى الدوران حول افريقيا . ومن ثم فان سيطرة مصر على خليج العقبة وقناة السويس ، كانت كافية فى حد ذاتها لفرض الحصار على اسرائيل فى البحر الاحمر ، والوجود المصرى فى شرم الشيخ كان كافياً لالغاء الوجود الاسرائيلى فى ايلات .

وبالنسبة لقناة السويس الواقعة فى أرض مصر ، فقد كانت تنظم حقوق مصر فيها معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ . أما بالنسبة لخليج العقبة ، فقد كان فى حاجة الى اجراءات جديدة تنظم عملية الحصار وتحقق له شرط التأثير .

وقد كان خليج العقبة قبل احتلال أم الرشراش خليجاً عربياً يخضع للسيادة المشتركة للبلاد العربية الواقعة عليه . وقد بأشرت هذه البلاد سيادتها على الخليج دون منازع حتى أوائل القرن السادس عشر حين بأشرت الدولة العثمانية سيادتها عليه بصفتها صاحبة السيادة على البلاد العربية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى . ثم آلت هذه السيادة الى الدول العربية بعد انفصالها عن الدولة العثمانية وممارستها لها بصفة مستمرة .

لهذا السبب ، كان من الطبيعى أن تعتبر مصر خليج العقبة خليجاً عربياً ، حتى بعد احتلال اسرائيل غير الشرعى لقرية أم الرشراش ، الذى لم تعترف به الدول العربية ، بل لم تعترف باسرائيل ذاتها — وبالتالي فلم يكن تعده من « أعالي البحار » .

وحتى يمكننا فهم الاجراءات التى اتخذتها مصر فى خليج العقبة لمواجهة آثار احتلال اسرائيل لىناء ايلات ، والغاء الاثر المتوقع من تواجدنا فى طرف هذا الذراع الطويل للبحر الاحمر — ينبغى أولاً أن نبداً بتقديم وصف موجز لهذا الخليج :

يكون خليج العقبة الذراع الشمالى الشرقى للبحر الاحمر ، ويبلغ نحو مائة ميل ، ويبلغ عرضه فى اوسع مناطقه ١٧ ميلا ، وتقع على سواحل ثلاث دول عربية هى المملكة العربية السعودية ، والمملكة الاردنية ، ومصر . ويتصل بالبحر الاحمر من خلال فتحه طبيعى لا يزيد اتساعها على تسعة اميال ، ولكن المساحة البحرية الصالحة للملاحة منها اقل من ذلك بكثير ، اذ تسد مدخله جزيرتان هما : تيران ، وصنافير . وتقسم جزيرة تيران مدخل الخليج الى فتحتين : الاولى ، من ناحية الساحل السعودى ، وهى قليلة الاستعمال بسبب الصخور . والثانية ، من ناحية الساحل المصرى ويبلغ اتساعها نحو اربعة اميال ، وبها ممران صالحان للملاحة ، تفصل بينهما مجموعة من الصخور تزيد من خطورة الملاحة . ويعتبر المضيق الوحيد الذى يستخدم للملاحة هو ممر « الانتربرايس » القريب من الشاطئ المصرى ، ولا يمكن عبوره الا نهارا . وتقع جزيرة صنافير على بعد ميلين شرقى جزيرة تيران . والمنطقة الواقعة بين صنافير والساحل السعودى قليلة الاستعمال ايضا بسبب وجود بعض الصخور التى تفوق الملاحة . وهكذا يكون الممر الصالح للملاحة بالقرب من الساحل المصرى فى منطقة شرم الشيخ ورأس نصرانى .

وقد اتبعت الحكومة المصرية لاجلاق هذا الخليج فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، والغاء الاثر الفعلى للوجود الاسرائيلى فى ايلات ، وبالتالى اغلاق البحر الاحمر كطريق اتصال بين اسرائيل وافريقيا الشرقية والهند والشرق الاقصى — الاجراءات الآتية :

١ — احتلال جزيرتى تيران وصنافير :

فقد اتفقت الحكومة المصرية مع الحكومة السعودية ، بعد احتلال اسرائيل لأم الرشراش ، ووصولها الى خليج العقبة ، على أن تحتل القوات المصرية جزيرتى تيران وصنافير ، اللتين تتحكمان فى الخليج . وقد تم ذلك فى يناير ١٩٥٠ . ثم نصبت الحكومة المصرية المدافع الساحلية فى رأس نصرانى للسيطرة على مدخل الخليج .

وفى مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء من مصطفى نصرت ، وزير الحربية برر احتلال القوات المسلحة المصرية لجزيرة تيران بأنه « لتوكيد

سيادتنا عليها ، اذ أنها قبل ذلك لم يكن لها من الأهمية ما يستدعى احتلالها » .
وقال ان « تزايد نشاط اسرائيل على ساحل ايالات قد اضطرننا الى تدعيم
قواتنا المصرية فى منطقة مدخل خليج العقبة فأرسلت قوات مناسبة الى رأس
نصرانى لتتحكم تحكمها تاما فى هذا المدخل (١٢) .

وعندما استوضحت السلطات البريطانية حكومة الوفد عن هذا الاحتلال ،
ردت بأن الجزيرتين اللتين احتلتهما القوات المصرية ، وهما تيران وصنافير ،
انما يدخلان فى حدود الثلاثة أميال (٢ب) . وقد اتضح من الوثائق البريطانية
ان القوات المصرية احتلت أيضا جزيرة فرعون (٢د) .

على أن مسألة ملكية جزيرتى تيران وصنافير كانت موضع جدل ونقاش
داخل الحكومة البريطانية . فقد كانتا موضع مراسلات بين الخارجية
البريطانية والأميرالية فى عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٧ ، وقد ظهر فى هذه المراسلات
أن وضع الجزيرتين لم يكن قد تحدد بعد ، وأن المملكة العربية السعودية يمكن
لها أن تطالب بالسيادة على الجزيرتين ، وكان رأى وزارة الخارجية البريطانية
فى ذلك الحين انه من الأفضل عدم اثارة مسألة ملكية الجزيرتين ، لأنه مما
يناسب مصلحة انجلترا أن تبقى الجزيرتان خاليتين . فلما احتلت مصر
الجزيرتين ، رأت الحكومة البريطانية أنه طالما أن المملكة العربية السعودية
قد وافقت على هذا الاحتلال ، فإنه لا يوجد أى مبرر للمطالبة باخلاء الجزيرتين
من القوات المصرية ، وانما عليها أن تقبل هذا الاحتلال . وقد ورد فى الوثيقة
البريطانية فى هذا الصدد ، أن الحكومة البريطانية لم تكن تعلم ان اسرائيل
تخطط للاستيلاء على الجزيرتين أو على جزيرة فرعون (٢د) .

وقد سارعت اسرائيل فى يوم ١٤ يناير الى استيضاح سفير الولايات
المتحدة فى تل ابيب عن البواعث التى حملت الحكومة المصرية على احتلال
الجزيرتين . وقد رد وزير الخارجية المصرية بمذكرة هامة سلمها الى السفير
الامريكى فى القاهرة ، جيمس كافرى ، يوم ٢٨ يناير ١٩٥٠ (٣) ، ورد بها
الآتى :

« نظرا للاتجاهات الاخيرة من جانب اسرائيل ، التى تدل على تهديدها
لجزيرتى تيران وصنافير فى البحر الاحمر عند مدخل خليج العقبة — فإن
الحكومة المصرية بالاتفاق التام مع الحكومة العربية السعودية قد أمرت
باحتيال الجزيرتين . وقد تم ذلك فعلا .

« وقد اتخذت مصر هذا الاجراء لمجرد تعزيز حقها ، وكذلك أى حق
محتمل للمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالجزيرتين ، اللتين تحدد

مركزهما الجغرافى على بعد ثلاثة أميال بحرية على الأقل من الشاطئ
المصرى فى سيناء ، وأربعة أميال تقريبا من الجانب المواجه للسعودية . وقد
تم ذلك لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر .

« على أن هذا الاجراء ليس معناه الرغبة فى عرقلة مرور السفن
البرىء فى الممر البحرى الذى يفصل هاتين الجزيرتين عن ساحل سيناء .
وانه لمن البديهي أن الملاحة فى هذا الممر المائى — وهو الوحيد الصالح
للملاحة — ستظل حرة كما كان عليه الحال فى الماضى ، نظرا لان ذلك يتفق
مع مبادئ القانون الدولى المعترف به والتقاليد الدولية » .

ويلاحظ أن المذكرة قد صيغت فى ذكاء وحرص . فقد وعدت مصر فى
الفقرة الثالثة بضمان حرية الملاحة « كما كان عليه الحال فى الماضى » ،
و « وفقا للقانون الدولى » . ومن المعروف أن الملاحة فى الماضى فى مضيق
تيران بين الجزيرة والشاطئ المصرى كانت : اما لنقل الحجاج الى الجزيرة
العربية ، أو — عقب انشاء امارة شرق الاردن — لمرور السفن الى ميناء
العقبة ، وهو الميناء الوحيد الذى يصل الاردن بالبحر الاحمر . ولم تكن
« أم الرشراش » قد تحولت بعد الى ميناء « ايلات » فى ذلك الحين ، اذ لم
يتم ذلك الا بعد عامين ونصف تقريبا فى ٢٥ يونيو ١٩٥٢ (٤) .

كذلك فان وعد مصر بعدم اتخاذ « ما يعرقل الملاحة البريئة وفقا
للقانون الدولى » ، كان يختص بوقت السلم لا الحرب .

٢ — اغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة والتجارة الاسرائيلية :

لم يكن احتلال مصر لجزيرتى تيران وصنافير الا مقبلة ضرورية
لاغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية واتخاذ اجراءات الحصار
على البحر الاحمر من ناحية شرم الشيخ . ففى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ ،
وزعت الحكومة المصرية منشورا على شركات الملاحة والتقنليات الاجنبية
حددت فيه الاجراءات التى تتبع للملاحة فى المياه الاقليمية ومضيق تيران (٥)
ويتضمن ما يلى :

١ — اذا حاولت سفينة حربية اسرائيلية ، أو سفينة حربية مساعدة
تابعة لاسرائيل ، أن تمر فى المياه الاقليمية ، بما فى ذلك مدخل خليج العقبة
امكن اطلاق النيران فى مواجهتها لا نذارها ولنعها من المرور على الا توجه
القذيفة اليها مباشرة بغرض اصابتها الا اذا امكن فى مخالفتها .

٢ - اذا حاولت سفينة تجارية تابعة لاسرائيل ان تمر في المياه الاقليمية المصرية بما في ذلك مدخل خليج العقبة الواقع بين جزيرة تيران وساحل سيناء ، فيكتفى بضبط هذه السفينة وحجزها ، دون مصادرتها ، واحالة امرها الى مجلس الغنائم . على ان تقوم بهذا الضبط السلطات المدنية الجمركية بمساعدة الوحدات العربية التابعة لمصلحة خفر السواحل .

٣ - قبل مرور السفن الحربية والتجارية الاجنبية المحايدة بمدخل خليج العقبة ، من حق السفن الحربية المصرية ، وكذلك محطات الاشارات بالبر ، سؤالها عن اسمها وجنسياتها ووجهتها ، كما هو متبع دوليا ، على ان يكون استعمال هذا الحق بحيث لا يعوق حرية المرور البريء عبر خليج العقبة شمالا او جنوبا (٦) .

وفي يوم ١٥ يناير ١٩٥١ ، اصدرت الحكومة المصرية مرسوما بشأن المياه الاقليمية للملكة المصرية ، اخذت فيه بحد ستة اميال بحرية لبحارها الاقليمية . وقد ورد في المادة الخامسة ما يلي : « يقع البحر الساحلى للمملكة فيما يلى المياه الداخلة للمملكة ، ويمتد في اتجاه البحر الى مسافة ستة اميال بحرية » . (الميل البحرى ١٨٥٢ مترا) . وقد اعتبر المرسوم ما بين جزيرتين مصريتين ، او ما بين جزيرة منها وبين البحر ، مياه اقليمية ، اذا كان البعد بينهما لا يزيد على ١٢ ميلا بحريا . وهذا التشريع المصرى جاء في الحقيقة متفقا مع التطور الذى طرأ على صناعة الاسلحة ، اذ لم يعد مرمى المدفع يقف عند ثلاثة اميال بحرية طبقا للقاعدة القديمة في تحديد المياه الاقليمية (٧) .

ويلاحظ في هذا الصدد ان اتفاقية الهدنة التى عقدت في رودس بين مصر واسرائيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ ، قد حددت ثلاثة اميال فقط للمياه الاقليمية (٨) .

وقد استمرت هذه الاجراءات في عهد ثورة ٢٣ يوليو . وعندما تصاعدت الاشتباكات في قطاع غزة بين القوات المصرية والقوات الاسرائيلية في الفترة من ٢٢ أغسطس الى اوائل سبتمبر ١٩٥٥ ، اخذت الحكومة المصرية في تشديد الاجراءات في خليج العقبة . فقد وجهت الى شركات الملاحة العالمية تعليمات خاصة بتنظيم الملاحة في المياه الاقليمية المصرية بخليج العقبة ، اكدت ضرورة اتباعها حتى يمكن « تلافي كل حادث من الحوادث التى قد تنجم عن سوء الفهم » .

وقد جاء في بيان هذه التعليمات انه بناء على امر وزير الحربية والبحرية والقائد العام للقوات المسلحة الصادر في ٧ يوليو ١٩٥٥ ، أصبح المكتب

الاقليمى لمقاطعة اسرائيل هو السلطة المخول لها اعطاء التصاريح للسفن بالمرور فى المياه الاقليمية بخليج العقبة . ومن ثم ، فعلى جميع شركات الملاحة ووكلاء وربابنة السفن اخطار جهرى بور سعيد والسويس عن السفينة التى تمر بأحد هذين المينائين ، وتكون متجهة الى خليج العقبة .

وفى حالة السفينة التى تكون قادمة من البحر الاحمر ومتجهة الى منطقة خليج العقبة ، يكون الاخطار للمكتب الاقليمى المصرى لمقاطعة اسرائيل بالاسكندرية .

وفى كلتا الحالتين يجب أن يكون الاخطار فى الوقت المناسب قبل مرور السفينة بمدة لا تقل عن ٧٢ ساعة ، ويجب أن يتضمن اسم السفينة وجنسيته ونوعها ان كانت تجارية أو ركاب ، والاشارات الدولية الدالة على اسمها ، والموعد التقريبى لمرورها فى مدخل خليج العقبة (التاريخ والوقت) ووجهتها (ميناء الوصول بخليج العقبة) .

واكدت التعليمات على ضرورة التفات ربابنة السفن لمحطة الاشارات البحرية برأس نصرانى بمضيق تيران ، وتقليل السرعة قبل موقع المحطة بثلاثة اميال ، حتى تتمكن المحطة من التعرف عليها واعطائها الاوامر بالمرور أو الوقوف لتفتيشها .

ثم حددت التعليمات سريان التصريح بمرور السفن بالمياه الاقليمية بمدخل خليج العقبة بمدة ٤٨ ساعة من الموعد التقريبى لمرورها ، فاذا لم تمر السفينة خلال المدة المرخص بها ، يتعين على شركات الملاحة ووكلاء وربابنة السفن تجديد طلب التصريح بالمرور (٩) .

وقد أورد موسى ديان فى يومياته عن معركة سيناء أن المصريين قرروا فى سبتمبر ١٩٥٥ زيادة وتوسيع نظام غلق المضائق . فوجهوا بيانا لشركات الملاحة والطيران بأن المرور فى البحر والجو ، هو مرور فى أرض ومياه اقليمية مصرية ، يجب الابلاغ عنه قبل ٧٢ ساعة . واما فيما يختص باسرائيل فقد تضمن هذا البيان عدم السماح لطائراتها وسفنها بالمرور فى المضائق .

ثم قال انه بناء على هذا البيان المصرى توقفت ، بالاضافة الى الملاحة الاسرائيلية ، الرحلات الجوية لشركة « El Al » الاسرائيلية على خط تل ابيب - جنوب افريقيا الذى يمر فوق المضائق (١٠) .

٣ - اغلاق قناة السويس في وجه الملاحة والتجارة الاسرائيلية :

استمرت مصر في اغلاق قناة السويس في وجه الملاحة والتجارة الاسرائيلية بعد عقد الهدنة المصرية الاسرائيلية في رودس . ويرجع قرار مصر باغلاق قناة السويس في وجه اسرائيل الى بداية نشوب الحرب . ففى يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ عندما دخلت القوات المصرية فلسطين لتحريرها من الخطر الصهيونى ، استندت مصر الى حق الدولة المحارب rights of belligerency وعبرت عن ارادتها بمنع مرور السفن والتجارة الاسرائيلية في القناة ، وأصدرت الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٤٨ بخضوع جميع السفن للتفتيش في الاسكندرية وبور سعيد والسويس . وقد فرضت المادة الثالثة فيه على كل سفينة أن تضع نفسها ، قبل دخولها الى مياه أى من الموانئ المصرية الثلاثة المذكورة ، تحت تصرف سلطات التفتيش ، التى تقوم بتنفيذ تعليمات الحاكم العسكرى الخاصة باعمال التفتيش .

وكان هذا الامر العسكرى صورة طبق الاصل من النصوص التى صدرت اثناء الحرب العالمية الثانية للسيطرة على السفن المعادية لبريطانيا واللفاء والمحايده . وقد استندت فيه مصر الى أساسين :

الاول : المادة العاشرة من معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ اكتوبر ١٨٨٨ بشأن ضمان حرية استعمال قناة السويس البحرية . وقد نص في هذه المادة على ان ضمانات حرية استعمال القناة المذكورة في المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ « لا تتعارض مع التدابير التى قد يرى عظمة السلطان وسمو الخديو اتخاذها باسم صاحب الجلالة الامبراطورية ليضمنا بواسطة قواتهما ، وفى حدود الفرمانات الممنوحة ، الدفاع عن مصر ٠٠ ومن المتفق عليه أيضا أن احكام المواد الاربع المذكورة لا تتعارض اطلاقا مع التدابير التى ترى حكومة الامبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها لى تضمن بواسطة قواتها الخاصة الدفاع عن ممتلكاتها الواقعة على الجانب الشرقى للبحر الاحمر (١١) » .

اما الاساس الثانى ، فهو ان انجلترا قد سبق لها استخدام هذا الحق في الحربين العالميتين الاولى والثانية ، وكان استخدامها له في الحرب العالمية الثانية باعتبارها حليفة لمصر (١٢) .

والامر المثير في هذا الصدد أن بريطانيا قد سبقت غيرها من الدول الاستعمارية في الاعتراض على مصر لاستخدام الحق . فقد أرسلت الى وزارة الخارجية المصرية مذكرة في يوم ٨ يونيو ١٨٤٨ ذكرت فيها ان « مصر ليست

فى حالة حرب بالمعنى المعروف فى القانون الدولى ، لانه طبقا لهذا القانون لاتكون الدولة فى حالة حرب الا مع دولة أخرى ، أو على الاقل مع حكومة معترف لها بصفة المحارب . وقد نص التشريع المصرى فى صلب القانون العسكرى الذى صدر بخصوص هذه الحالة ، على ان مصر قد اتخذت تلك الاجراءات العسكرية ضد عصابات صهيونية .

وقد اجابت الخارجية المصرية على هذه المذكرة فى يوم ٢٣ يونيو ١٩٤٨ ، فأوضحت أنها « حين أصدرت أمرها الى بعض القوات المسلحة التابعة للجيش المصرى فى مساء ١٤ مايو بدخول الاراضى الفلسطينية لاعادة الامن والنظام اليها ووضع حد للارهاب الصهيونى ، لم تكن قد فكرت فى انها بذلك تتحارب بالمعنى المعروف فى القانون الدولى . ولكن التطور السريع الذى طرأ على الموقف ، واتساع رقعة العمليات الحربية ، والاعلان الذى صدر باقامة حكومة « واقعية » فوق جزء من أرض فلسطين ، وادعاء تلك الحكومة بأنها تتكلم بلسان ما سمته دولة اسرائيل ، ومبادرة بعض الدول بالاعتراف بتلك الدولة المزعومة - كل ذلك أضفى على العمليات الحربية فى فلسطين لون الحرب بالمعنى الدولى .

« ومن مؤدى ذلك ، أردنا أم لم نرد ، قيام حالة حرب قانونية ، بحيث لا يمكن انكار صفة « المحارب » بالمعنى الفنى على أى طرف من أطراف القتال ، وما يترتب على هذه الصفة من حقوق والتزامات جرى بها العرف الدولى . ولا يؤثر على هذا المعنى عدم اعتراف الدول العربية بدولة اسرائيل المزعومة التى لا سند لوجودها من القانون أو الواقع .

« ومن أقدس تلك الحقوق التى يعترف بها القانون الدولى لاي بلد محارب ، حق فرض الحصر البحرى على العدو ، وحق زيارة وتفتيش السفن التجارية ، وذلك لاغراض منها ضبط ومصادر المهربات الحربية ، ويجوز أن يباشر حق الزيارة هذا فى اعالى البحار وفى المياه الإقليمية للمحاربين . والحكومة المصرية مصممة على استخدام حقوق الحرب ، وزيارة السفن التجارية. للتأكد من انها لا تنقل مهربات حربية تكون وجهتها فلسطين » .

وقد ظاهرت فرنسا انجلترا فى انكار حقوق الدولة المحاربة على مصر . ولكن وزارة الخارجية المصرية اجابت بمذكرة فى ٢١ مارس ١٩٥٠ ، أكدت فيها أن « هدنة رودس التى أبرمت فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ بين مصر واسرائيل ، وفى كنف الامم المتحدة ، تعد فى حد ذاتها تأكيداً لحق مصر وبرهاناً على قيام حرب . فالهدنة هى اتفاق ايا كان أمده بين أطراف تعاهدت على وقف أعمال

اطلاق النار . وكيف يجوز تجاهل تقارير الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت التي رفعها الى مجلس الامن ، وفيها سمى الاشياء بمسمايتها ، واعترف بما لا يقبل ادنى شك بوجود حالة حرب بلغة القانون الدولي » .

ومنذ صدور الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٤٨ ، اخذت مصر فى استكمال اجراءاتها لحرمان اسرائيل من استخدام القناة فى ملاحتها أو تجارتها دون أن تأبه للاعتراضات الاستعمارية . فقد أصدرت الامر ١٣ مكملًا للامر العسكرى رقم ٥ ، وهو يخول لادارة الجمارك سلطة الوقوف على محتويات « مانيفستو » (بيان) البضاعة المحملة على السفن التجارية ونوعها ، للتأكد من أنه لا يوجد بينها مفرقعات أو بضائع من أى نوع كان تكون مرسلة الى هيئات أو أشخاص مقيمين فى فلسطين ، ومصادرة هذه الاشياء ان وجدت .

وفى يوم ٨ يوليو ١٩٤٨ صدر الامر العسكرى رقم ٣٨ ، الذى أقام فى مصر لأول مرة فى تاريخها مجلسا للغنائم . ووفقا لهذا الامر ، أنشئ بمدينة الاسكندرية مجلس سمي مجلس الغنائم ، يغلب عليه الطابع القضائى ، للنظر فى السلع التى يجرى ضبطها ، للتثبت من طبيعتها ، ومصادرتها . وقد اعتبر غنيمة كل سلعة من أى نوع كانت مرسلة مباشرة أو غير مباشرة الى مؤسسات أو أشخاص يقيمون بفلسطين ، اذا كان الغرض منها تقوية ساعد الصهيونيين فى الحرب التى تجرى بفلسطين ، وقامت السلطات البحرية أو مصلحة الجمارك ، أو مصلحة خفر السواحل ، بضبطها فى الموانئ المصرية ، أو فى المياه الإقليمية المصرية ، أو فى المياه الإقليمية المصرية أو الفلسطينية أو فى اعلى البحار ، فى خلال سير العمليات الحربية فى فلسطين .

وكانت مهمة مجلس الغنائم أن يحكم بمشروعية عملية ضبط الغنيمة . وحينئذ تصدر لمصلحة مصر . أما اذا قرر بطلان تلك العملية ، فإنه يأمر بالامراج عن الغنيمة . وقد جاء فى المادة الرابعة والعشرين من هذا الامر العسكرى ، حكم يقضى بمصادرة السفن التجارية والحربية التابعة للصهيونيين فى فلسطين فور ضبطها ، واعتبارها من تاريخ الضبط ملكا للدولة المصرية ، وذلك دون حاجة لرفع الامر الى مجلس الغنائم .

وفى يناير ١٩٥٠ — أى قبل هدنة رودس — صدرت تعليمات من الحاكم العسكرى تعتبر ضمن المهربات الحربية الخاضعة للاستيلاء والمصادرة ، عند قيام حالة اشتباه ، أنواعا مختلفة من البضائع بما فيها المشاية والاقوات والمواد الغذائية أيا كان نوعها .

وقد استمرت مصر فى مباشرة هذه الحقوق بعد توقيع اتفاقية رودس فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ ، ولكن بشكل يتناسب مع الظروف الجديدة ، ويستجيب لشكاوى الدول المحايدة . وفى تعليمات ٢٢ يوليو ١٩٤٩ ، خففت اجراءات التفتيش بالنسبة للسفن المحايدة ، فألغى التفتيش الحربى ، واكتفى بالتفتيش بمعرفة السلطات الجمركية ، واقتصر التفتيش على السفن التى يشتبه فى انها تنقل بضائع ممنوعة الى اسرائيل . كما خففت قائمة البضائع الممنوعة ، وأصبحت بعض المواد غير ممنوعة .

وقد اقتضت هذه التعليمات ضرورة اجتماع قرينتين أو أكثر على أن البضاعة مرسلة الى العدو ، اذا كانت السفينة متجهة الى موانئ فلسطين أو لا تحمل أوراقا . كما نصت على أن تجرى اجراءات التفتيش والحجز بأسرع وقت ممكن تفاديا للتأخير . وفى ١٤ سبتمبر ١٩٤٩ خففت هذه الاجراءات مرة أخرى الى أدنى الحدود .

فى تلك الاثناء ، سقطت حكومة السـعـديين فى مصر ، وتألقت وزارة ائتلافية تمهيدا لاجراء انتخابات حرة تعيد الوفد الى الحكم . وقد عاد الوفد فعلا الى الحكم فى ١٢ يناير ١٩٥٠ ، وأخذ يستعد لرفع الاحكام العرفية فى مايو ١٩٥٠ . ومن أجل ذلك صدر القانون رقم ٣٢ فى شأن مجلس الغنائم ، الذى رؤى الحاقه برئاسة مجلس الوزراء بعد الغاء سلطة الحاكم العسكرى .

وقد روعى فى تشكيل المجلس واختصاصاته واجراءاته أن تكون متمشية مع الاوامر العسكرية التى رتب بها ، حتى يتم الفصل فى القضايا الباقية فى ظل نظام لا يختلف عن النظام السابق ، الا ما ترتب على الغاء سلطة الحاكم العسكرى العام (١٣) . وقد نص فيه على تطبيق قواعد القانون الدولى العام فى دعاوى الغنائم . وأحال الى المجلس الجديد القضايا المنظورة وقتذاك أمام المجلس القديم الذى أنشئ بمقتضى الامر رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والاوامر المعدلة . وقرر فى المادة الرابعة والعشرين أن تسرى أحكامه على « الغنائم الجوية » . واستثنى السفن الحربية المملوكة لاسرائيل من عرض أمرها على مجلس الغنائم ، إذ « تصدر بمجرد ضبطها وتصبح ملكا للدولة بدون حاجة الى عرض أمرها على المجلس » (١٤) .

وتنفذا للفقرة الثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، نشر فى ٣ ابريل ١٩٥٠ « مرسوم فى شأن اجراءات تفتيش السفن والطائرات وضبط الغنائم المتعلقة بحرب فلسطين » . وقد أجازت المادة الثالثة منه « استعمال القوة ازاء كل سفينة تحاول التهرب من اجراء التفتيش ، وذلك باطلاق النار عليها

عند الاقتضاء لارغامها على التوقف وتفتيشها » . وقد حددت المادة العاشرة السلع التي تعتبر مهربات حربية وتضبط كغنيمة متى كانت وجهتها عدائية ، على نحو يغطى تقريبا كل السلع التي تعزز قوة اسرائيل . وتشمل الآتى :

١ - الاسلحة والذخائر والمعدات الحربية وقطع غيارها والمفرقات والمواد المتفجرة من جميع الانواع .

٢ - المواد الكيماوية والعقاقير والاجهزة والآلات الصالحة للاستعمال فى الحرب الكيماوية .

٣ - النقود على اختلاف أنواعه .

٤ - الطائرات والمراكب وقطع غيارها .

٥ - الجرارات والسيارات اللازمة لاستعمال القوات العسكرية .

٦ - النقود والسبائك الذهبية والفضية والاوراق المالية وكذلك المعادن والمواد والالواح والماكينات وغير ذلك من الاشياء اللازمة لصنعها أو الصالحة لذلك .

وقد حددت المادة الحادية عشر الحالات والقرائن التى تبين أن وجهة السلعة عدائية ، تحديدا دقيقا يثير الدهشة ! . فذكرت أن وجهة السلع تعتبر عدائية ، كالاتى :

(أ) اذا كانت مصدره بطريق مباشر الى اشخاص أو هيئات فى اراضى تحتلها قوات العدو بفلسطين .

(ب) اذا كانت مصدره بطريق غير مباشر الى هؤلاء الاشخاص والهيئات .

اما القرائن ، فاعتبرت منها أن تكون السلع مشحونة على سفينة مارة بالموانى التى يشرف عليها العدو فى فلسطين ، أو تكون مشحونة على سفينة متوجهة الى موانى البحر المتوسط القريبة من الموانى التى يشرف عليها العدو ، أو تكون مشحونة على سفن سبق ضبطها واشتهر عنها أنها تقوم بتهريب المهربات الحربية الى الصهيونيين بفلسطين ، أو يكون بالسفينة أوراق تدل على وجهة السلع ، أو اذا تعمدت السفينة اتلاف تلك الاوراق أو فقدها ، أو يكون أصحاب السفينة أو المرسلة اليهم السلع مشتركين مع الصهيونيين بفلسطين ومع حكومتهم أو اذا كانت تجارتهم مرتبطة تمسسا بالارتباط بمنشآت فى الاراضى التى يحتلها الصهيونيون أو كانت تجارتهم تابعة

لتلك المنشآت . وقد نصت المادة السادسة عشرة على أنه « في تطبيق الأحكام المتقدمة ، تعامل الطائرات معاملة السفن » (١٥) .

والامر المهم في هذه النقطة ، أن احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم الذي صدر تنفيذا له ، كانت تستهدف السفن المحايدة ، وليس السفن الاسرائيلية . فهذه السفن الاخيرة ، كانت تصدر فور ضبطها ، ولا تحال لمجلس الفنائم . وقد نصت المادة ٢٢ من القانون المذكور — كما اوردنا — على بيان هذا الحكم بالنسبة للسفن الحربية ، حيث نصت على « أن السفن الحربية المملوكة للعدو تصدر بمجرد ضبطها وتصبح ملكا للدولة بغير حاجة الى عرض أمرها على مجلس الفنائم . أما السفن التجارية ، فقد تكفلت بها احكام القانون الدولي العام ، التي كانت تقتضى بمصادرتها فور ضبطها » (١٦) .

ويرجع السبب في هذا الاهتمام من جانب مصر بالسفن المحايدة الى ان اسرائيل بعد أن تبينت عجز سفنها عن اختراق الحصار البحرى المصرى ، لجأت الى خدعة السفن المحايدة لتؤدى لها الخدمة التي تؤديها السفن الاسرائيلية ذاتها . فكان من الضرورى امتداد الحصار الى مثل هذه السفن .

ولم تلبث مصر ان اخذت في تشديد اجراءاتها بالنسبة للمواد المهربة التي تعتبر حربية . فاصدرت في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣ مرسوما يضيف الى المواد التي تعتبر حربية وتدخل في عداد المهربات ، المواد الغذائية (١٧) . وذلك بعد أن تبينت ان المواد الغذائية ، طبقا لحدث نظريات القانون الدولى ، تدخل في عداد هذه المهربات الحربية (١٨) .

ومن المهم بالنسبة لهذه النقطة ، أن مصر سبقت مجلس جامعة الدول العربية في اعتبار المواد الغذائية مهربات حربية ، بأربع سنين ! . فقد نوقشت هذه المسألة طويلا في مجلس الجامعة ، وقرر المجلس تأجيل النظر فيها في ١٥ أكتوبر ١٩٥٥ ، بناء على توصية لجنة الشئون القانونية . ثم استقر على الموافقة عليها في ١٢ ابريل ١٩٥٦ ، وأصدر قرار يقضى بالآتى :

« بعد استعراض مجلس جامعة الدول العربية لمختلف الآراء والنظريات المتعلقة بالمهربات الحربية ، وما استقر عليه العرف الدولى من ان كل ما يرسل الى الإعداء مما يساعد على تقوية الجهود الحربى يعتبر من المهربات الحربية ، لذلك يوصى المجلس الدولى الاعضاء بالآخذ بهذا البدا ، واعتبار المواد الغذائية بجميع أنواعها من المهربات الحربية » (١٩) .

على كل كل حال ، فقد كانت أول سفينة تصدر شحناتها الغذائية وفقا للمرسوم الجديد هي الباخرة الإيطالية « فرنكا ماني » ، التي كانت قادمة من مصوع في طريقها الى حيفا عبر قناة السويس ، وكانت تحمل مواد تموينية لاسرائيل . فقد جرى تفتيشها في بورسعيد بواسطة مأمور المجهود الحربى ، وحصر شحناتها ، واتضح ، انها كانت تحمل شحنة تبلغ ٦٢٦٥ طردا من اللحوم والجلود ، ومواد تموينية أخرى بلغ وزنها ١٥٣ طنا ، مرسله كلها لاسرائيل . وقد طبق عليها التشريع الجديد ، وتقرر مصادرة جميع هذه البضاعة وانزالها من الباخرة ، وعرض أمرها على مجلس الغنائم بالاسكندرية (٢٠) .

وقد عدد أبا ايابان Abba Eban في مجلس الامن في فبراير ١٩٥٤ ، حين أعادت اسرائيل طرح النزاع على المجلس ، الحالات التى تعرضت فيها مصر للسفن المحايدة المتجهة الى اسرائيل بالزيارة والتفتيش والمصادرة والغنائم ، فذكر من هذه الحالات مصادرة سفينة نرويجية في أكتوبر ١٩٥٢ ، واعتقال ثمانية دنماركية في يناير ١٩٥٣ ، وثالثة في مارس ١٩٥٣ ، ثم اعتقال سفينة يونانية في سبتمبر ١٩٥٣ ، ومصادرة قاربى صيد كانا في طريقهما الى ايطاليا ، واطلاق النار من البطاريات المصرية على سفينة للولايات المتحدة الامريكية في أثناء دخولها ميناء خليج العقبة في ديسمبر ١٩٥٣ ، وكانت تحمل القمح الى ميناء اردنى في العقبة ، ولما اعتذرت السلطات المصرية ، ذكرت انها كانت تظن أن السفينة متجهة الى ميناء ايلات الاسرائيلى . وفى ديسمبر ١٩٥٣ صادرت مصر شحنة لحوم كانت محملة على سفينة ايطالية ، وشحنة ملابس ودراجات فى طريقها من استراليا الى ايطاليا على ظهر سفينة نرويجية كان عليها أن ترسو فى ميناء اسرائيلى . وفى يناير ١٩٥٤ أطلقت مصر نيران مدافعها على سفينة ايطالية كانت تدخل خليج العقبة فى طريقها الى ميناء ايلات اسرائيل ، واضطرت السفينة الى العودة الى الميناء الذى بدأت منه رحلتها وهو مصوع (٢١) .

٤ — حظر تموين السفن المحايدة المتعاونة مع اسرائيل :

وحتى تحكم مصر الحصار على اسرائيل ، فقد لجأت الى عسدم تموين السفن التجارية التى تتعاون مع اسرائيل . وأعدت لذلك قائمة سوداء بأسماء السفن التى تحرم من الماء والمؤن فى الموانئ المصرية ، ويحرم بحارتها من النزول برا فى الاراضى المصرية .

وكانت قد شرعت فى اتخاذ هذه الاجراءات عندما اصدرت فى يوم ٢٨ يونيه ١٩٤٨ أمرا عسكريا يتضمن عدم تموين السفن التجارية التى تتعاون مع العدو وتنقل له المهربات الحربية . ولم تكن مصر فى هذا الاجراء قد خرجت عما لمعلته الحكومة البريطانية اثناء الحرب العالمية الثانية من منع تموين السفن التجارية المحايدة التى ترسو فى موانئها .

وقد تعدلت هذه القيود التى اتخذتها مصر تبعا لتطور حالة الحـرب فى فلسطين . ففى أعقاب توقيع الهدنة العامة بين مصر واسرائيل فى رودس ، أصدر الحاكم العسكرى فى مصر تعليمات يوم ٢١ يوليو ١٩٤٩ ، حددت حالات الامتناع عن تموين السفن التجارية ، وقصرتها على حالتين :

الحالة الاولى ، ان تكون تلك السفن من بين المدونة بقائمة سوداء اعدت للسفن التى تساعد تجارة العدو علانية ، وتنقل له مهربات حربية وجنودا متطوعين .

الحالة الثانية ، تلك السفن التى تضبط فى الموانئ المصرية فى حالة تلبس ، وهى ترتكب فعلا مما تقدمت الاشارة اليه ، وان لم تكن مدرجة فى القائمة السوداء .

وفى يوم ١٨ يونيو ١٩٥٠ ، قرر مجلس الوزراء عدة اجراءات فى هذا الصدد ، تقتضى بأن تقدم ناقلات البترول الى السلطات المصرية تعهدا معتبدا من السلطات المختصة فى ميناء الوصول ، بأن ذلك البترول الذى يمر فى قناة السويس من الجنوب الى الشمال ، قد نقل الى بلد محايد ، لسد حاجة الاستهلاك المحلى منه . وادراج أسماء الناقلات التى تحمل ذلك البترول من الموانئ المحايدة لتنقله الى اسرائيل فى قائمة سوداء ، والامتناع عن تموينها حال مرورها بالمياه المصرية ، وكذا الامتناع عن تفريغ البضائع منها اذا مارست فى موانئ مصر .

وقد اعترضت الدول الاستعمارية على هذا الاجراء ، بحجة انها لا تستطيع التقيد بمثل هذا التعهد المشار اليه ، لان السلطات المختصة فى الموانئ المحايدة لا تستطيع ان تضمن اعادة نقل البترول مصدرا الى اسرائيل . وقد شكلت وزارة الخارجية المصرية لجنة لدراسة تلك المشكلة ، بدأت اجتماعاتها منذ ٥ فبراير ١٩٥١ ، وأقتصر عملها على دراسة التحريات والانباء التى تصل اليها من وزارة الخارجية المصرية أو من السلطات الحربية المصرية بشأن السفن التى تضاف أو ترفع أسماؤها من القائمة السوداء .

وقد استعيض عن قرار ١٨ يونيو ١٩٥٠ بقرار من مجلس جامعة الدول
الدول العربية في ١٨ ابريل ١٩٥١ ، يمنع تموين أو شحن السفن التي يثبت
انها تنقل رجالا مهربين أو مهربات حربية الى اسرائيل ، وان تحتفظ كل دولة
عربية لديها بقائمة سوداء لتلك السفن .

على انه تبين أن تنفيذ هذا القرار يصيب الاقتصاد المصرى نفسه
بالضرر . فقد ثبت أن الغالبية الكبرى من السفن التجارية المحايدة التي تمر
بمياه البحرين الأحمر والمتوسط ، تنقل المهاجرين الى اسرائيل ، وأنه لو
عوملت هذه السفن بمقتضى ذلك القرار ، فسوف يتعذر نقل القطن المصرى ،
لأنه لا يوجد اسطول مصرى أو عربى في ذلك الحين يسد الحاجة الى السفن
الاجنبية في نقل الحاصلات المصرية والعربية الى البلاد المحايدة .

وعلى ذلك ، فقد اقتصر تطبيق القرار على ناقلات البترول التي تضبط
متلبسة في المياه المصرية بنقل بترول الى اسرائيل ، والتي تشتغل بنقل
المهربات (٢٢) .

مع ذلك ، فقد بلغ عدد هذه السفن في عام ١٩٥٠ ، طبقا لآباء ايبان ،
ثمانى وثمانين سفينة ، من بينها سبعون سفينة من ناقلات البترول ! (٢٣) .

٥ - آثار الحصار المصرى في البحر الاحمر على اسرائيل :

على هذا النحو أحكمت مصر الحصار على اسرائيل في البحر الاحمر من
المنفذ الرئيسى الذى يؤدى الى ساحلها الجنوبى وميناء ايلات ، من جانب -
ومن جانب آخر من ناحية قناة السويس لقطع أى اتصال بين الشاطئ
الاسرائيلى على البحر المتوسط وشاطئها على البحر الاحمر . وقد ترتب على
ذلك النتائج الهامة الآتية :

اولا : بقاء الساحل الاسرائيلى على خليج العقبة مشغولا لحد كبير الى
مارس ١٩٥٧ ، حين انتهت معارك سيناء ، وتسلمت قوات الطوارئ الدولية
منطقة شرم الشيخ ، وأمنّت لاسرائيل المرور من مضيق تيران الى البحر
الاحمر .

ولا يقلل من أهمية هذه الحقيقة ما تبين أثناء أزمة السفينة
« امباير روش » Empire Roach (التى سيرد ذكرها) من أن اسرائيل
كانت تملك في ميناء ايلات ١٧٤ زورقا لنقل الشحنات المرسله اليها على السفن
الموجهة الى ميناء العقبة ! (٢٤) .

ثانيا : عجز اسرائيل عن اقامة علاقات اقتصادية قوية مع الدول الافريقية المستقلة الواقعة على البحر الاحمر . فنلاحظ ان أول قنصلية انشأتها اسرائيل في اديس أبابا كانت في عام ١٩٥٦ ، وتم الاعتراف الكامل وتبادل التمثيل الدبلوماسي عام ١٩٦١ ، على مستوى السفراء (٢٥) .

ولا يقلل من أهمية هذه الحقيقة أن عدد الدول الافريقية المستقلة التي كانت ممثلة في الأمم المتحدة ، عند قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ، كانت أربع دول فقط ، هي : مصر واثيوبيا وليبيريا واتحاد جنوب افريقيا . وكانت بقية افريقيا خاضعة للاستعمار ، واستمر ذلك بالنسبة للدول الافريقية غير العربية حتى عام ١٩٥٧ ، حين انضمت غانا الى الأمم المتحدة (٢٦) .

ثالثا : قطع الصلة بين اسرائيل وبين الاسواق الاسيوية والافريقية ، وانقطاع الواردات منها عموما ، والبتترول الإيراني خصوصا . ويذكر « صفران Safran » أن هذا الحصار أجبر اسرائيل على شراء المليونين أو المليونين طن من البتترول الذي كانت تحتاجه ، من الاسواق البعيدة بأسعار غالية (٢٧) .

وكانت الفرصة قد اتاحت لاسرائيل لايجاد سوق لها في الهند ، بعد اعتراف الهند بها في ١٧ سبتمبر ١٩٥٠ ، فمع أنه لم تنشأ علاقات دبلوماسية بين البلدين ، الا أنه سمح لاسرائيل بأن تفتح قنصلية في بومباي (٢٨) .

وأغلب الظن أن الهند لم تكن موافقة تماما على الحظر الذي فرضته مصر على مرور البضائع المرسلة الى اسرائيل عبر قناة السويس . ولكنها لم تتخذ موقفا صريحا في هذا الصدد ، حرصا على علاقتها مع مصر والسودان العربية . يشير الى ذلك أنه عندما اتخذ مجلس الأمن قراره يوم أول سبتمبر ١٩٥١ بأن تكف مصر عن التدخل في مرور البضائع المرسلة الى اسرائيل عبر قناة السويس وضرورة انهاءها للقيود المفروضة على الملاحة التجارية الدولية والبضائع عبر قناة السويس أيا كان اتجاهها - لم تعارض الهند هذا القرار ، واكتفت بالامتناع عن التصويت مع الصين والاتحاد السوفيتي (٢٩) . وفي عام ١٩٥٣ كانت المفاوضات تدور بين الهند واسرائيل لعقد اتفاقية تجارية (٣٠) ، ولكن كان من الواضح ان اسرائيل سوف لا تستفيد من علاقتها هذه بالهند الا باستخدام مضيق تيران والبحر الاحمر . وكانت تلك هي المعركة الكبرى التي كرسست لها جهودها في ذلك الحين .

حواشي الفصل الثاني :

- (١) د. محمد حافظ غانم : مبادئ القانون الدولي ص ٧٥٢ - ٧٥٣
(القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٦٨) .
(٢) د. مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، الجزء الثالث ص ٣١١ « القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧ » .

(٢ ١) وزارة الحربية والبحرية ، مكتب الوزير : مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء عن واجبات القوات المصرية فى منطقة خليج العقبة ، مؤرخة ١٧ مارس عام ١٩٥١ .

FO 371, 80397

(٢ ب)

Ibid

(٢ ح)

Ibid

(٢ د)

(٣) خطاب أبا اييان فى مجلس الامن يوم ١٥ فبراير ١٩٥٤ : د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٤٦١ .

(٤) د. مصطفى مؤمن : قوة الطوارئ الدولية ودورها فى قضية السلام ، ص ١٢٥ - ١٢٧ رسالة دكتوراه « القاهرة ١٩٦٠ » .

(٥) د. محمد حافظ غانم : قضية خليج العقبة ومشيق تيران « الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع : المرجع المذكور ص ٣٤ » .

(٦) د. صلاح العقاد : قضية فلسطين : المرحلة الحرجة « ١٩٤٥ - ١٩٥٦ »
« القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ١٩٦٨ » .

(٧) د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٤٦٨ - ٤٧٠ .

(٨) - اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية .. الخ ص ١٣ .

(٩) الاهرام فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٥ .

(١٠) موشى ديان : يوميات معركة سيناء ص ٣٩ « القاهرة : دار المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ١٩٦٦ » .

(١١) الكتاب الابيض المصرى : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ١٧ - ١٩ « القاهرة : المطبعة الاميرية ١٩٥٥ » .

(١٢) انظر خطاب محمد صلاح الدين باشا ، وزير الخارجية المصرية في مجلس البرلمان يوم ٦ اغسطس ١٩٥١ « القاهرة : وزارة الخارجية الملكية : محاضر المحادثات السياسية والذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥٢ - القاهرة ١٩٥١ » .

(١٣) د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ، الفصل الثانى .

(١٤) الوقائع المصرية في ٣ ابريل ١٩٥٠ عدد ٣٦ ص ٥ وما بعدها .

(١٥) نفس المصدر .

(١٦) د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٢٢٨ .

(١٧) جمهورية مصر ، وزارة العدل ، النشرة التشريعية ، ديسمبر ١٩٥٣ .

(١٨) خطاب ممثل مصر في مجلس الامن يوم ٥ و ١٥ فبراير ١٩٥٤ « انظر د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٤٥٧ ، ٤٦٠ - ٤٦١ » .

(١٩) جامعة الدول العربية : مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية من الدورة الاولى حتى الدورة الثالثة والثلاثين ٤ يونيه ١٩٤٥ - ٢٥ يوليو ١٩٦٠ ص ٢٨٢ ، ٣٠٩ « القاهرة : مطابع دار النشر للجامعات المصرية » .

(٢٠) الاهرام في ١٩ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٢١) ملف وثائق فلسطين ، الجزء الثانى ، وثيقة ٢٧٦ ص ١١٢٧ - ١١٢٨ .

(٢٢) د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٤٣٥ - ٤٣٩ .

(٢٣) ملف وثائق فلسطين ، الجزء الثانى ، وثيقة ٢٧٦ ص ١١٢٧ .

(٢٤) روز اليوسف في ٢١ اغسطس ١٩٥١ ، عن تقرير رسمى تلقته السلطات المصرية المختصة .

(٢٥) د. عبد الملك عودة : اسرائيل وافريقيا ، دراسة في العلاقات الدولية
ص ٥١ « معهد الدراسات العربية ١٩٦٤ » .

(٢٦) نفس المصدر ص ١١٣ .

Safran, Nadav, From War to (٢٧)
War, The Arab-Israeli Confrontation
١٩٤٨—١٩٦٧ (New York ١٩٦٩).

(٢٨) مكتب استعلامات الهند : الهند وفلسطين ص ٣٣ .

(٢٩) نفس المصدر ص ٣٥ — ٣٦ .

(٣٠) د. صلاح المقاد : المرجع المذكور ص ١٨٩ .

محااولات إسرائيل فك الحصار المصري

كان بسبب عجز إسرائيل عن النفاذ الى البحر الاحمر عن طريق مضيق تيران او قناة السويس ، وعجزها بالقالى عن تحقيق مصالحها الاقتصادية مع أفريقيا وآسيا ، وتعرض اقتصادها للاضرار ، أن دخلت فى سلسلة من المنازعات الطويلة مع مصر لحملها على فك الحصار المفروض عليها .
والامر الهام فى هذا الصدد هو بروتو التعاون الصهيونى الامبريالى بشكل سافر . وفى يوم أول يوليو ١٩٥١ خرقت السفينة البريطانية « امباير روش » التعليمات المتعلقة بالمرور فى مضيق تيران . وقد اعترضتها السفينة الحربية المصرية رقم ٦١ (نصر) وأمرتها بالوقوف ، فلم تدعن ، وعندئذ أطلقت السفينة المصرية قذيفة انذار على مقدمة السفينة ، وأجبرتها على الوقوف ، واحتجزتها لمدة ٢٤ ساعة قبل السماح لها بالمرور .

وقد سمتت الحكومة البريطانية تسعة ايام قبل اذاعة النبا ، وأصدرت أوامرها الى السفير البريطانى فى مصر بتقديم احتجاج الى وزارة الخارجية المصرية ، بعد أن زعمت أن رجال الحرس المصرى قاموا بنهب بضائع من السفينة قيمتها مائتا جنيه !

ولم تلبث نغمة التهديد أن أخذت تشتد وتعلو . ففى يوم ١٢ يوليو أذيعت أنباء بأن قطع الاسطول البريطانى فى الشرق الاوسط سوف تعزز ، وأن التعليمات ستصدر بالعمل على منع تكرار حادث السفينة . وأذاعت جريدة « الديلى جرافيك » أن مثل هذه التعليمات قد صدرت بالفعل . . وفى ١٤ يوليو أعلنت الادميرالية البريطانية أن أربع قطع من اسطول البحر المتوسط سوف تبحر من مالطة الى البحر الاحمر ، وستزور العقبة ، وعدن كعمل من أعمال التهديد لصر (١) .

وقد أثار هذا الحادث جدلا عنيفا بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وكاد يؤدى الى أزمة حادة مع حكومة الوفد . فقد ردت الحكومة الوفدية فى ١٩ يوليو بمذكرة رفضت فيها الاتهامات التى وردت فى المذكرة البريطانية يوم ١١ يوليو ، وقالت أن السفينة « امبايروش » كانت فى منطقة محرمة عندما طلب اليها التوقف ، ولكنها أهملت كل الاشارات التى وجهتها لها السفينة المصرية نصر ، وزادت من سرعتها ، ولم تتوقف الا بعد أن أطلقت قذيفة الانذار . وقد توجه الى السفينة خمسة من ضباط السفينة نصر ، وعند رفض الریان أن يقدم أوراقه ، اقتيدت السفينة الى شرم الشيخ حيث أجري تفتيشها . وأكدت مصر تمسكها بحقوقها فى السيادة على مياهها الاقليمية تمسكا أكيدا ، وقالت ان التفتيش كان طبقا للقانون الدولى ، إذ أنها تعتبر نفسها فى حالة حرب مع اسرائيل ، ولها ، بالتالى ، حقوق الدولة المحاربة فى فرض الحظر على تلك الدولة .

كان دفاع الحكومة عن موقفها دفاعا بالغ الصلابة الى الحد الذى دعا مجلة روز اليوسف المعارضة الى القول بأن حكومة الوفد قد وجدت فى الحادث فرصة نادرة للظهور أمام الرأى العام فى مصر بمظهر الاصطدام مع الانجليز ! (٢) . وقد اضطرت الحكومة البريطانية ازاء هذا الموقف الى التسليم بالسيادة المصرية على مضيق تيران ، وبحق مصر الشرعى فى تفتيش سفنها التى تمر فيه الى خليج العقبة او القادمة منه ، بشرط أن تكون سفنا غير حربية .

فقد ورد فى الكتاب الذى أرسله السفير البريطانى « رالف ستيفنسون » الى وزير خارجية مصر يوم ٢٩ يوليو ١٩٥١ ما يلى :

« يا صاحب المعالى »

كلفتم من قبل حكومتى بأن أبلغ معاليكم بأن المملكة المتحدة مستعدة للاتفاق بشأن السفن البريطانية ، فيما عدا السفن الحربية ، تلك السفن التى

تمر رأسا من السويس الى الادبية أو الى العقبة • وذلك بان تقوم السلطات الجمركية المصرية فى السويس أو فى الادبية ، بعد تفتيش السفن ومنح شهادة بذلك ، باخطار السلطات البحرية المصرية فى جزيرة تيران ، حتى لا تقوم بأجراءات زيارة أخرى لتلك السفن •

«ومن الناحية الأخرى، ستخضع جميع السفن البريطانية للإجراءات العادية حينما تمر بمياه مصر الإقليمية • وسأكون ممتنا لو تفضلتم معاليكم بالإفادة بقبول الحكومة المصرية للاتفاق المشار اليه » •

وقد أجاب وزير الخارجية المصرية على هذا الكتاب السابق فى ٣٠ يوليو ١٩٥١ ، بأنه تسلم كتاب السفير البريطانى ، وأنه قد فوض بإبلاغه أن الحكومة المصرية تقبل الترتيبات المشار إليها فى كتاب السفير البريطانى ، وذلك تطبيقا لما لمصر من حقوق فى موانئها ومياها الإقليمية (٣) •

وواضح أن هذا الكتاب الذى أرسله السفير البريطانى لوزير خارجية مصر ، يمثل أقوى اعتراف من جانب الحكومة البريطانية بحقوق مصر وسيادتها على مياه العقبة ، صدر حتى ذلك الحين •

على كل حال ، اذا كانت بريطانيا قد اضطرت ، ازاء صلاية حكومة الوفد ، الى هذا الاعتراف بحقوق مصر وسيادتها على مياه العقبة ، الا ان هذا لا يزيل الشبهات حول وجود اتفاق جرى بين اسرائيل والسلطات البريطانية على هذه المناورة ، أو بين اسرائيل وأصحاب السفينة « امبايرروش » على القيام بهذه المحاولة •

وفى الحقيقة أن بريطانيا كانت ذات مصلحة أساسية فى انهاء إجراءات هذا الحصار البحرى ، لانها كانت تتضرر من منع ناقلات البترول من ان تنقله الى اسرائيل حيث معامل التكرير البريطانية فى حيفا (٤) • وقد صرح بذلك المستر هربرت موريسون ، وزير خارجية بريطانيا ، فى خطابه أمام مجلس العموم يوم ٣٠ يوليو • فقد ورد فى الخطاب :

« أما عن قناة السويس ، فان المجلس يشاركنى الاسف على أن الحكومة المصرية لم تر الى الآن تعديل موقفها بصدد القيود التى فرضتها ، والتى لا تزال تنفذها متحدية الرأى العام العالمى ، الذى يرى حرية الملاحة فى قناة السويس • وقد بذلنا ، بالاشتراك مع الدول البحرية الكثيرة الأخرى ، كل ما فى وسعنا من جهد بالوسائل الدبلوماسية لاقتناع الحكومة المصرية بان هذه

القيود ظالمة غير معقولة ، وأن تعمل على وضع حد نهائى لها . . والامر معروض الآن على مجلس الامن التابع لهيئة الامم المتحدة . وقد يرى مجلس الامن انه ما دام نظام الهدنة الدائمة قائما بين مصر واسرائيل لأكثر من عامين ، فليس هناك مبرر لاستمرار التمييز فى الملاحة الدولية عبر القناة ، أو للحظر الذى يمنع زيت الخليج الفارسى من الوصول الى حيفا . وأرى أن من حقنا أن ننتظر من مصر ، بموقعها الجغرافى الفريد ، أن تضرب مثلاً للمسئولك الدولى ، بدلا من استغلال هذا الموقع بالاساءة الى التقاليد البحرية والمحاهدات الدولية كما تفعل الآن فى قناة السويس وفى خليج العقبة (٥) .

وهذا يوضح السبب فى ان بريطانيا لم تكف ، منذ شرعت مصر فى مباشرة حقوقها فى فرض الحصار على اسرائيل ، عن استخدام ضغوطها على مصر لانهاء هذا الحصار ، مستخدمة فى ذلك وضعها الاحتلالى فى مصر ، ومعاودة التحالف المصرية البريطانية » .

ففى أعقاب تعليمات ١٤ سبتمبر ١٩٤٩ ، وجهت عن طريق سفارتها فى القاهرة ، مذكرة الى وزارة الخارجية المصرية فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٩ ، أيدتها حكومة الولايات المتحدة ، ذكرت فيها أن الحكومة البريطانية معنية بأمر معاملة تكرير البترول فى حيفا ، وانها تريد أن تنقل ذلك البترول من مناطق استغلالها بالخليج الفارسى الى حيفا لتكريره فى معاملها ، وذلك تحقيقا لأغراض مالية واستراتيجية . وأن حكومة بريطانيا ، التى تعتبر مصر حليفتها الاولى فى الشرق الاوسط ، لتطلب منها السماح لنقلات البترول باجتياز قناة السويس ، لتفرغ حمولتها فى حيفا .

وقد رد وزير خارجية مصر فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩ ردا مهذبا يتفق مع وضع العلاقات المصرية البريطانية وقتذاك فقال :

« انى أقدر الاسباب الجدية المالية والاقتصادية والاستراتيجية التى تحدد الحكومة البريطانية لتعليق أهمية كبرى على استئناف معامل التكرير فى حيفا نشاطها فى أقرب فرصة ممكنة . ولكن لا يمكن تحقيق هذه الغاية الا بالاعتماد على بترول العراق ، الذى يعد الينبوع الطبيعى الاهم الذى يغذى تلك المعامل ، بل ان معامل حيفا يتوقف وجودها على ذلك البترول . وحتى هذا الوقت لم تقرر حكومة العراق رفع الحظر عن بترولها والسماح بنقله الى حيفا ، وهى فى ذلك متأثرة بالرأى العام العربى ، وبخيبة الامل من جراء الظلم الذى اصاب قضية فلسطين فى الامم المتحدة ، وقد أضحت حيفا ميناء يهوديا . وكما قررتم انتم فى كتابكم ، تحملت حكومة العراق ، وما زالت »

تتحمل خسائر فادحة في هذا المورد من أجل قضية عرب فلسطين العادلة ، وهذه الخسائر تتمثل في الحرمان الذي يصيبها من حيث الاتاوات وغيرها .

« ولو أن الحكومة المصرية اتخذت من جانب واحد موقفا مغايرا بالنسبة لناقلات البترول التي تجتاز قناة السويس في طريقها الى حيفا محملة بالبترول ، وهو من غير شك مهربات حربية — فان هذا الموقف يجر على الحكومة المصرية سخط الرأي العام ، ليس فقط في مصر ، ولكن في مختلف البلاد العربية ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة قد تعصف بكيان جامعة الدول العربية .

« ويهمنى أن أضيف الى ذلك أن المسألة بالنسبة لنا ليست فقط مجرد كرامة ، ولكنها أبعد من ذلك مدى ، لأنها تؤثر على سلامة مصر وسلامة الدول العربية قاطبة . ولا يجهل أحد سلوك الصهيونيين في فلسطين اثناء الهدنتين السابقتين ، هدنة ٢٩ مايو ، وهدنة ١٥ يوليو ١٩٤٩ . فقد استغل أولئك وقف اطلاق الذيران ، وهاجموا مواقعنا الامامية خيانة وغدرا ، حتى وصلوا الى الحدود المصرية .

« ولما كان الصلح بشأن فلسطين لم يبرم بعد ، وما زالت اطماع اسرائيل السياسية والاقليمية ، تلك الاطماع التي تنال التشجيع والرضا من أولئك وهؤلاء في نمو مضطرد ، فانه يرجح أن تستعمل اسرائيل القوة لفرض مشيئتها بالسلاح ، وتضع العالم أمام الامر الواقع ، وليس ثمة ما يمنع دون وقوع هذا الاحتمال . ولو تحقق هذا الامر — وليس لدينا ما يضمن عدم وقوعه — فان أول ما تلجأ اليه السلطات اليهودية أن تضع يدها على معامل التكرير في حيفا ، وتستخدم البترول المختزن في تحقيق مآربها الحربية . ويكفيها أن تصدر أمرا بالاستيلاء على هذا البترول ، ولا توجد قوة مسلحة بريطانية في فلسطين تمنع حدوث ذلك الاستيلاء . وعندئذ لا تستطيع الدول العربية التي تكون قد سخرت في نقل المياه الى طاحونة اسرائيل الا أن تنعى مرة أخرى حسن نيتها . ولست أرى ضمنا يمكن أن يعطى لنا لمنع حدوث احتمال كهذا » .

« وقد حرصت على شرح الامور لكم في كثير من الصراحة والوضوح ، كما فعلتم . وستقتنعون من غير شك بأن مصر لا تبغى بالرقص الاساءة الى عواطف كائن من كان ، ولكنها تتخذ الحيطة لتأمين نفسها في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل الهدنة . والمسألة ستحل من نفسها ، فحين يبرم صلح فلسطين ، ستعود الامور حتما الى مجراها الطبيعي » (٦) .

وفى الحقيقة أن بريطانيا لم تكن تضغط على مصر فقط من أجل معامل التكرير فى حيفا ، بل ومارست هذا الضغط على العراق . فقد أبدت للحكومة العراقية استعدادها لا تخاذ الحيلة اللازمة لعدم تسرب البترول الى اسرائيل ، ولكن الحكومة العراقية رفضت الدخول فى أى نقاش من هذا النوع « الا اذا اختفت السلطة الصهيونية من حيفا » . ومع أن خسائر العراق عند وقوع هذه المحاولة البريطانية فى يناير ١٩٥٠ بلغت أربعة ملايين ونصف ، الا ان الحكومة العراقية ظلت متمسكة بقرارها الاول بعدم ارسال البترول العراقى الى مصافى حيفا (٧) .

على كل حال ، فبينما كان هذا الاشتباك يجرى بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية حول خليج العقبة ، كانت اسرائيل تفتح جبهة أخرى افتتح قناة السويس . وفى يوم ٧ يوليو ١٩٥١ كانت تعلن عن عزمها على تقديم شكوى ضد مصر أمام مجلس الامن ، بدعوى نقضها ثلاث اتفاقيات دولية هى : اتفاقية الهدنة مع اسرائيل ، وميثاق الامم المتحدة ، واتفاقية قناة السويس الخاصة بالمرور فى القناة (٨) . وفى ١١ يوليو طلبت الى مجلس الامن أن يتخذ اجراء ضد الحظر الذى فرضته مصر على السفن التى تمر فى قناة السويس قاصدة اسرائيل . وجاء فى مذكرتها أن مصر تواصل وقف وتفتيش السفن المارة فى قناة السويس على أساس أن شحناتها موجهة الى اسرائيل ، مخالفة بذلك القانون الدولى واتفاقية سنة ١٨٨٨ واتفاقية الهدنة العامة بين مصر واسرائيل (٩) .

وقد نوقشت تلك الشكوى فى جلسات المجلس المنعقدة فى ٢٦ يوليو وفى ١ و ١٦ و ٢٧ و ٢٩ أغسطس وأول سبتمبر ١٩٥١ ، حيث دارت معركة حامية وهامة بين اسرائيل التى تساندها الدول الامبريالية من جهة ، وبين مصر والعراق ، تساندهما الجامعة العربية من جهة أخرى .

فقد أورد مندوب اسرائيل قائمة بالسلع التى تعتبرها مصر مهربات حربية ، وفى مقدمتها البترول ، وذكر أن السفن التى تحمل تلك السلع تفتش ثم يصادر ما تحمله من هذه السلع كغنائم . واستدل بتصريح كان قد أدلى به نائب الوسيط الدولى أمام مجلس الامن يوم ١٤ أغسطس ١٩٤٩ قرر فيه أن الاجراءات المصرية مخالفة لشروط الهدنة نصا وروحا ، كما استدل بقرار أصدره مجلس الامن يذكر فيه الدول الموقعة على اتفاقية الهدنة بوجوب مراعاتها ، وأن تلك الهدنة تمنع منعاً باتاً القيام بأية أعمال عدوانية فى المستقبل . وقال ان مصر قد فرضت حصاراً عاماً ضد اسرائيل ، وراحت تفتش السفن المارة بقناة السويس من مختلف الجنسيات ، معتدية بذلك على حرية الملاحة فى البحار ، ومنتهاكة اتفاقية قناة السويس سنة ١٨٨٨ .

ثم رد على ما تستند اليه مصر من أنها تستخدم حقوق الدولة المحاربة ، بأن الهدنة دائمة ، وأنها قد أنهت جميع الاعمال العدائية . بل رفع هذه الهدنة الى ما يشبه ميثاق عدم اعتداء ، وقال ان هذا المعنى ظاهر فى قرارات مجلس الامن فى ١١ أغسطس ١٩٤٩ و ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ . وانتهى الى انه لا توجد حالة حرب بين مصر واسرائيل ، وأن مصر ليس من حقها ، تبعاً لذلك ، أن تستعمل حقوق الدولة المحاربة ، وأن حرية المرور فى أعالي البحار فى الممرات المائية المؤدية اليها هى حجر الزاوية فى بناء القانون الدولى (١٠) .

وقد رد الدكتور محمود فوزى ، مندوب مصر الدائم فى نيويورك ، الذى سمح له مع مندوبى العراق واسرائيل ، بالاشتراك فى المناقشة لا فى التصويت - على الاتهامات الاسرائيلية ، فذكر أن لجنة الهدنة قد توصلت فى بحثها الى قرار نهائى بأنه ليس من حق لجنة الهدنة المشتركة أن تطلب الى الحكومة المصرية منع التدخل فى أمر السلع المارة بقناة السويس . ومادام ان قرار اللجنة نهائى ، فلا يجوز اعادة طرح المسألة على مجلس الأمن .

ثم استشهد بأقوال الفقهاء فى بيان الفرق بين الصلح والهدنة ، ليصل الى أن حالة الحرب بين مصر واسرائيل لم تزل قائمة ، وان الهدنة ليست الا وقف أعمال اطلاق الذيران . ومع ذلك يظل حق مصر فى تفتيش السفن التجارية للمحايدين قائماً لا يمس ، وينطوى هذا الحق كذلك على حق الحصار البحرى ، وحق ضبط مصادرة المهربات الحربية . وذكر أن مصر لم تستخدم كامل الحقوق المخولة لها .

وفى أول أغسطس ، استدلت الدكتور فوزى فى جلسة مجلس الامن بعدم مراعاة اسرائيل لحرمة الهدنة ، وعدم تنفيذها قرارات الامم المتحدة فى مسألة فلسطين ، وعدم سماحها للاجئين العرب بالعودة الى ديارهم ، وعدم تعويضهم عن ممتلكاتهم - فى تقرير ما تتخذه مصر فى اجراءات ، وختم بيانه بتقرير ما سبق ان أبداه من عدم اختصاص مجلس الامن بنظر النزاع .

على أن المندوب البريطانى رفض التفسيرات المصرية المستندة الى اتفاقية القسطنطينية وحقوق الدولة المحاربة ، بحجة أنه طالما أن القتال قد توقف ، فلا يمكن القول بأن مصر تواجه أى تهديد بالهجوم من جانب اسرائيل ، ولا يمكن تأييد حجتها فى ممارسة حقوق الدولة المحاربة . على أنه ، من جانب آخر ، كشف عن تضرر بريطانيا من القيود المفروضة على مرور السفن فى قناة السويس ، فقال انه قد ترتب على منع ناقلات البترول من الوصول الى معامل التكرير فى حيفا ، أن اصبحت بريطانيا بخسارة مالية كبيرة .

وفى يوم ١٥ أغسطس قدمت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة مشروع قرار الى مجلس الامن يتألف من ثلاث نقاط رئيسية :

١ - يرى المجلس أن استمرار تدخل مصر فى مرور البضائع المتجهة الى اسرائيل عبر قناة السويس ، ينافى الأهداف السلمية التى ينشدها المجلس ، ولا يسمح بقيام سلم دائم فى فلسطين مهدت له اتفاقية الهدنة .

٢ - لا يمكن تبرير الاجراءات التى تتخذها مصر فى تلك الظروف بانها دفاع عن النفس .

٣ - يدعو المجلس الحكومة المصرية لرفع القيود المفروضة على التجارة والملاحة العالمية فى قناة السويس ، والكف عن التدخل فى أمر هذه السفن حفظا لسلامة السفن المارة بالقناة نفسها ، واحتراما للمواثيق الدولية القائمة .

وقد جاء فى بيان الدول الثلاث أن مصر قد منحت وقتا كافيا لرفع تلك القيود ، واكتفت الدول الملاحية التى تستخدم القناة بالاحتجاجات الدبلوماسية . ولكن الوقت قد حان لعرض الأمر على مجلس الامن حتى يتخذ فيه قرارا . وأنه يتحتم احترام مبادئ القانون الدولى واتفاقية القناة لسنة ١٨٨٨ ، وشروط هدنة رودس ، وان يوضع حد للاضرار التى تتعرض لها الدول الاخرى من جراء تلك القيود .

وقد أبدى المشروع وفود البرازيل وأكوادور وهولندا وتركيا ويوغوسلافيا . وامتنع عن التصويت مندوبا الصين والهند . وأشار مندوب الصين على المجلس بان يعالج مشكلات فلسطين برمتها بدلا من تناولها بالقطاعى ! . وأما مندوب الهند ، فقد سجل على المجلس الاعتراف بأن مصر ، من الناحية الفنية ، الحق فى مباشرة تلك الاجراءات . وقال ان مشروع الاقتراح الفرنسى الانجليزى الأمريكى لن يفيد اقرار السلام فى الشرق الاوسط .

وقد هاجم الدكتور محمود فوزى مشروع القرار الاستعمارى الصهيونى ، واختصم فرنسا وهولندا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة ، طالبا ردها عن التصويت باعتبارها اطرافا فى النزاع . واستدل بأن هولندا سبق لها أن احتجت على الحكومة المصرية أكثر من ثلاث مرات فى منتصف شهر أغسطس ١٩٥١ ، واحتجت تركيا مرة واحدة على الأقل ، وبريطانيا ما لا يقل عن

عشرة احتجاجات ، والولايات المتحدة اثني عشر احتجاجا ، وفرنسا اثني عشرين احتجاجا . وهذه الاحتجاجات وجهتها هذه الدول الى مصر حينما كانت الحرب دائرة في فلسطين ! . وكل منها ، بالتالى ، قد حددت موقفها من المشكلة والنزاع في احتجاجاتها ، وليست ثوب الخصم الذى يذكر على مصر فرض تلك القيود . ثم طلب استفتاء محكمة العدل الدولية فى جواز اشتراك هذه الدول فى التصويت فى مسألة القيود التى فرضتها مصر على الملاحة فى قناة السويس بالنسبة للمواد الحربية المرسلة الى اسرائيل ، حيث أن هذه الدول لا تستطيع أن تكون خصما وحكما فى وقت واحد (١١) .

كان اختصام الدول الاستعمارية من جانب الدكتور محمود فوزى ، عملا من أعمال المهارة السياسية ، لانه كشف بوضوح الصلة الخاصة بين الصهيونية والامبريالية . ولكن مندوب بريطانيا اعترض بلسان هذه الدول على احالة المسألة الى محكمة العدل الدولية ، قائلًا انه اذا كان مندوب مصر يرى أن الدول الممثلة فى المجلس لا يستطيع أن تكون خصما وحكما . إلا أن هناك فرقا بين مجلس الامن ومحكمة العدل من الناحية القانونية . فالمجلس هو المسئول عن صيانة السلام الدولى ، ومن المحقق أن مسائل كثيرة مما يطرح عليه تمس مصالح أعضائه . والدفع الذى أبدته مصر ، من شأنه أن يمنع المجلس من اتخاذ قرار لحل النزاع حلا سلميا يتفق مع المبدأ المسلم به عالميا ، وهو مبدأ حرية البحار . وعلى ذلك فان الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من الميثاق لا تمنع الدول الخمس من التصويت .

ولم تلبث جامعة الدول العربية أن ساندت مصر فى هذه المعركة الكبرى . فقد أبرق أمين عام الجامعة الى مجلس الامن بصيغة قرار اجماعى اتخذته اللجنة السياسية بالنسبة للقيود التى فرضتها مصر على السفن المارة بقناة السويس ، مضمونه الآتى :

١ - أن الامر لايعنى مصر وحدها ، بل يهم الدول العربية قاطبة .

٢ - أن مصر حين اتخذت تلك الاجراءات كانت بصدد تنفيذ قرار اتخذته مجلس جامعة الدول العربية دفاعا عن جميع الدول الاعضاء فى الجامعة .

٣ - أن الجامعة سوف تستمر فى دراسة هذا الامر لترى أى الخطوات يجب اتباعها فى ضوء تطورات الموقف فى مجلس الأمن .

على أن مجلس الامن ، فى مناخ السيطرة الامبريالية السائدة ، أصدر قراره فى أول سبتمبر ١٩٥١ ، بموافقة ثمانية اعضاء وامتناع الصين والهند والاتحاد السوفيتى عن التصويت . وكان ذلك القرار يتألف من عشر نقاط تتلخص فى الآتى :

١ - التذكير بقرار مجلس الامن فى ١١ اغسطس ١٩٤٩ ، الذى نبه اطراف الهدنة الى ضرورة المحافظة عليها وعدم الاخلال بها .

٢ - التذكير بقرار مجلس الامن فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، الذى دعا الدول التى يعينها الامر الى اتخاذ الخطوات التى يمكن أن تؤدى الى السلم فى المنطقة .

٣ - الاشارة الى تقرير رئيس لجنة مراقبة الهدنة المؤرخ فى ١٢ يونيو ١٩٥١ .

٤ - ما أبداه رئيس وفد مصر فى رودس فى ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ من أن ذلك الوفد يعمل بروح التعاون والرغبة الاكيدة فى اعادة السلام الى فلسطين . وان استمرار مصر فى الاجراءات المفروضة على الملاحه فى قناة السويس فيه مجافاة لتلك التشريعات .

٥ - ان الهدنة تتسم بطبيعة الدوام ، فلا يستطيع أحد أطرافها ان يستخدم حقوق البلد المحارب بما فى ذلك حق زيارة وتفتيش السفن ومصادرة ما تحمله من المهرجات دفاعا عن النفس .

٦ - أن الاجراءات المصرية تجافى الاهداف السلمية والرغبة فى اقامة سلم دائم فى فلسطين ، وهو الامر الذى من أجله ابرمت الهدنة .

٧ - الاجراءات المصرية اساءة لاستعمال الحق فى الزيارة والتفتيش والمصادرة .

٨ - لا يمكن تبرير تلك الاجراءات فى تلك الظروف بأنها تتخذ دفاعا عن النفس .

٩ - ان الاجراءات المصرية تضر بدول أخرى ليست أطرافا فى النزاع الفلسطينى اذ تحرمها من مواد ضرورية لبنائها الاقتصادى . وتعتبر تلك

الاجراءات من جانب مصر تدخلا غير مشروع فى حقوق الدول فى الملاحة فى
البحار وفى حرية التجارة .

١٠ - دعوة مصر لرفع تلك القيود المفروضة على السفن المارة بقناة
السويس وعدم التدخل فى امر تلك السفن ، اللهم الا فى نطاق سلامة السفن
وهى مارة بالقناة ، ومراعاة تنفيذ الاتفاقات الدولية المعمول بها (١٢) .

فى تلك الاثناء ، كانت الصحف المصرية تنشر انباء عن تلقى الجهات
المصرية المسئولة تقريراً رسمياً يتضمن أن اسرائيل سوف تعمد - فى حالة
عدم خضوع مصر لقرار مجلس الامن الذى صدر خاصاً بحرية الملاحة
فى قناة السويس - الى تمرير الشحنات المهربة اليها عبر القناة ، ولو
اضطرت الى استخدام القوة . وجاء فى التقرير أن الاسطول الاسرائيلى
قام بمناورات بحرية هامة موضوعها فك الحصار عن شواطئ اسرائيل (١٣)

على أن حكومة الوفد ، التى شجعها امتناع الاتحاد السوفيتى وكل من
مندوبى الهند والصين الوطنية عن التصويت ، اعتبرت قرار مجلس الامن
مجرد « توصية » غير ملزمة ، ليس من شأنه التأثير على حقوقها المستمدة
من قواعد القانون الدولى التقليدي فى هذا الشأن .

وعلى ذلك فقد مضت مصر فى اجراءاتها فى تفتيش السفن فى مياهها
الاقليمية وموانئها جميعاً ، بما فى ذلك مينائى بور سعيد والسويس ، لضبط
الشحنات المشبوهة . واحالة امرها الى مجلس الغنائم (١٤) .

يتضح اذن أن هذا القرار الصادر من مجلس الأمن أول سبتمبر ١٩٥١
على الرغم من قسوته وتعسفه ، لم يكن خاصاً بمرور السفن الاسرائيلية أو
«اسرائيل» فى قناة السويس ، كما ورد فى ملفوثائق فلسطين كعنوان للوثيقة
٢٦٤ ، وانما كان خاصاً بمرور الشحنات المرسلة الى اسرائيل على السفن
المحايدة ، وباجراءات الزيارة والتفتيش والغنائم التى تتخذها مصر (١٥) .

وفى ذلك نذكر أن كل المحاولات التى جرت فى السنوات الثلاث التالية،
حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ ، للمرور فى خليج العقبة أو قناة السويس كانت
من جانب سفن محايدة ، وليست من جانب سفن اسرائيلية . وهذا تسليم
ضمنى من جانب اسرائيل بأن القرار لا ينطبق على السفن الاسرائيلية .

وفى خلال كل ذلك لم تكف اسرائيل عن تأليب المجتمع الدولى ، ممثلاً
فى مجلس الامن ضد مصر ، مستندة الى قرار أول سبتمبر ١٩٥١ . وفى فبراير

١٩٥٤ قدمت شكوى الى مجلس الامن تظلمت فيها من عدم تنفيذ مصر هذا القرار . وطالبت بوقف اجراءات الزيارة والتفتيش والغنائم . وقد ناقش المجلس شكوى اسرائيل يوم ٥ فبراير وفي ايام ١٩ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ من مارس ١٩٥٤ . وطالت المناقشات ، وانتهت بالموافقة على مشروع قرار نيوزيلندى ، أيده كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والدنمارك ، يتضمن ثلاثة بنود :

١ - ابداء الاسف لان مصر لم تقم بتنفيذ قرار الاول من سبتمبر ١٩٥١ .

٢ - مطالبة مصر بتنفيذ التزاماتها التى نص عليها ميثاقى الامم المتحدة .

٣ - فيما يتعلق بتنفيذ قرار الاول من سبتمبر ١٩٥١ ، يحال الامر الى لجنة الهدنة المختلطة ، التى نصت عليها اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل . وقد ظفر هذا المشروع فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ بموافقة ثمانية اصوات ، ومعارضة اثنين هما : لبنان وروسيا . وامتنعت الصين عن التصويت (١٦) .

وفى سبتمبر ١٩٥٤ انتقلت اسرائيل الى محاولة جديدة ، هى اقحام السفن الاسرائيلية ذاتها فى محاولات المرور فى قناة السويس . فقد اشترت سفينة صغيرة غيرت اسمها الى بات جاليم Bat Galim ورفعت عليها العلم الاسرائيلى ، ثم امرتها بالمرور فى قناة السويس من السويس الى بورسعيد . ولكن السلطات المصرية لم تتردد فى مصادرة السفينة وحمولاتها ، واعتقال بحارتها الاسرائيليين ، ثم افرجت عنهم بعد تحقيق ، واعيدوا الى اسرائيل بالطريق البرى ، طريق قطاع غزة ، فى اول يناير ١٩٥٥ ، بعد أن قضوا ثلاثة اشهر فى السجنون المصرية (١٧) .

وقد سارعت اسرائيل فى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ ، بتقديم شكوى الى مجلس الامن ، اتهمت فيها مصر بارتكاب أعمال عدائية ضد السفينة المذكورة فى المدخل الجنوبى لقناة السويس بينما كانت متجهة الى ميناء حيفا . واثارت موضوع قرار مجلس الامن الصادر فى اول سبتمبر بدعوة مصر الى رفع القيود المفروضة على الملاحة فى القناة .

على ان مصر واجهت المناورة الاسرائيلية بمناورة اخرى . فقد اعلنت امام مجلس الامن ان بحارة السفينة بات جاليم قد فتحوا نيران

الاسلحة الاوتوماتيكية الخفيفة على عدة قوارب صيد فى المياه الاقليمية المصرية بالقرب من ميناء السويس ، مما اسفر عن فقد اثنين من البحارة .
وأبلغت المجلس يوم ٧ اكتوبر انها قدمت عن طريق وفدتها فى لجنة الهدنة المشتركة شكوى ضد اسرائيل بخصوص هذا الاعتداء . وهنا قرر المجلس ، بناء على اقتراح ممثل البرازيل تأجيل النظر فى الشكوى حتى يصل تقرير رئيس لجنة الهدنة المصرية - الاسرائيلية المشتركة عن الحادث .

على أن التقرير وصل يوم ٣٠ نوفمبر ، وفيه قرر رئيس لجنة الهدنة انه لا يوجد دليل حاسم على مهاجمة السفينة بات جاليم للصيادين المصريين فى خليج السويس ، وأنه طلب الى الطرفين سرعة الموافقة على اطلاق سراح السفينة بحارتها .

وعند هذا الحد ، غيرت مصر خطتها . وفى يوم ٤ ديسمبر اعلن مندوب مصر فى مجلس الأمن أن السلطات القانونية المصرية قد قررت ، بناء على عدم وجود الادلة الكافية ، اسقاط تهمة القتل ومحاولة القتل وحمل السلاح بشكل غير مشروع ، عن بحارة السفينة بات جاليم ، واطلاق سراح البحارة حالما يتم الانتهاء من الاجراءات الرسمية . كما اعلن أن الحكومة المصرية مستعدة لاطلاق سراح الشحنة التى كانت تحملها السفينة فوراً .
وهنا طلب المندوب الاسرائيلى ان تواصل السفينة رحلتها عبر قناة السويس الى حيفا ، قائلاً : ان السفينة لها الحق فى متابعة مسيرها شمالاً عبر قناة السويس ، وليس لمصر الحق فى حجز السفينة . واثار موضوع قرار مجلس الأمن الصادر يوم أول سبتمبر ١٩٥١ .

على أن مندوب مصر ، عمر لطفى ، أحبط المناورة الاسرائيلية . فقد استبعد من المناقشة القرار المذكور قائلاً انه انما « يتعلق بمرور السفن المحايدة التى تتاجر مع اسرائيل فى قناة السويس ، ولا يتعلق بمرور السفن الاسرائيلية ذاتها (١٨) » . وقال انه « لا يتصور بداهة ، طالما ظلت حالة الحرب قائمة بين مصر واسرائيل ، أن يسمح للسفن الاسرائيلية باستخدام المياه الاقليمية المصرية أو قناة السويس ، لاحتمال قيامها بعمل تخريبى فى القناة ، لن يعود بالضرر على مصر وحدها ، بل قد يهدد الملاحة الدولية بوجه عام » . وقال ان منع سفن اسرائيل من استخدام القناة فى مثل هذه الظروف ليس رخصة تمارسها مصر اولا تمارسها ، بل واجب تفرضه عليها المادة التاسعة من اتفاقية القسطنطينية ، حيثما عهدت الى مصر ، بوصفها الدولة صاحبة السيادة الاقليمية ، اتخاذ ما يلزم من تدابير لتأمين سلامة القناة (١٩) .

لهذا نلاحظ أن مجلس الأمن لم يتخذ قرارا في شأن هذه الشكوى .
فقد عقد خمس جلسات في ديسمبر ١٩٥٤ ، واجتماعين آخرين في يناير ١٩٥٥ ،
ولكنه لم يتخذ أى قرار (٢٠) . وهذا يجعلنا لا نتفق مع الدكتور بطرس
غالى في الاستنتاج الذى خرج به من ذلك حين ذكر أن عدم اتخاذ مجلس
الأمن أى اجراء فى هذه الشكوى ، يفيد « بان قراره الاول ليس الا مجرد
توصية غير ملزمة ، وقد يعنى ذلك انه جمد قراره الأول » (٢١) . ذلك أن
المقرار الاول لم يكن خاصا بالسفن الاسرائيلية ، وانما بسفن المحايدين .

على كل حال ، فقد استمرت مصر فى اجراءاتها ، واستمرت اسرائيل
فى محاولاتها مستعينة بالقوى الاستعمارية . ففي ١٠ ابريل حاولت احدى
السفن البريطانية (وهى أرجوبيك) المرور فى مضيق تيران ، متحصدة
تعليمات السلطات المصرية ، فسارعت البطاريات المصرية الى اطلاق النيران
عليها ، واصابتها فى مقدمتها . وبعد ثلاثة اشهر فقط كانت سفينة بريطانية
أخرى (آنشن) تحاول المرور فى مضيق تيران يوم ٣ يوليو ١٩٥٥ ، ولكن
السلطات المصرية منعتها أيضا (٢٢) . وبذلك كان الطريق يتمهد لمؤامرة
العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ .

حواشي الفصل الثالث :

(١) من الغريب أن الذين تناولوا هذا الحادث اختلفوا في تاريخ حدوثه اختلفا كبيرا . فقد أورد الدكتور وحيد رأفت أنه وقع يوم ٢١ سبتمبر ١٩٥٠ « د. وحيد رأفت : اسرائيل وحرية الملاحة في قناة السويس — السياسة الدولية أبريل ١٩٧٥ ص ٤٦ » . وفي الكتاب الذي أصدرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية عن « ندوة القانونيين العرب بالجزائر القضية الفلسطينية » ص ١٥١ ، ورد به أن الحادث وقع يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٠ . ولكن الصحيح أنه وقع يوم أول يوليو ١٩٥١ كما أوردنا في المتن . « انظر نص مذكرة احتجاج بريطانيا على مصر في : المصري ١٢ يوليو ١٩٥١ ، انظر أيضا : المصري من يوم ١٠ يوليو ١٩٥١ وما بعده » .

(٢) روز اليوسف في ٢٤ يوليو ١٩٥١ .

(٣) د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٤٧١ — ٤٧٢ .

(٤) انظر خطاب محمد صلاح الدين باشا في مجلس البرلمان يوم ٦ اغسطس ١٩٥١ « وزارة الخارجية الملكية : المرجع المذكور ص ٢١٢ » .

(٥) السفارة البريطانية بالاسكندرية : نبذة من الخطاب الذي القاه المستر موريسون في مجلس العموم يوم ٣٠ يوليو ١٩٥١ « وزارة الخارجية الملكية : نفس المصدر ص ٢١٩ » .

(٦) د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٤٣١ — ٤٣٣ .

(٧) الاهرام في ١٤ يناير ١٩٥٠ .

(٨) المصري في ٨ يوليو ١٩٥١ .

(٩) المصري في ١٣ يوليو ١٩٥١ .

(١٠) د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٤٥١ — ٤٥٢ .

(١١) كان الدكتور وحيد رافت قد وضع مذكرة ضافية في هذا الصدد كلف بها عندما كان مستشارا للرأى بمجلس الدولة لوزارة الخارجية والعدل . وقد سلمها الدكتور صلاح الدين ، وزير الخارجية المصرية وقتذاك في أكتوبر ١٩٥٠ ، الى الدكتور محمود فوزى للاستئناس بها في موضوع قيود الملاحة في قناة السويس (انظر : د. وحيد رافت : المرجع المذكور ص ٤٥ ، انظر أيضا : دكتور محمد حافظ غانم : مبادئ في القانون الدولي ص ٢٨٦) .

(١٢) د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

(١٣) روز اليوسف في ٢١ أغسطس ١٩٥١ .

(١٤) د. وحيد رافت : المرجع المذكور ص ٤٦ ، د. محمد حافظ غانم : المرجع المذكور ص ٣٨٨ . وقد اعتبرت اسرائيل أن الإبقاء على حالة الحرب بعد قرار مجلس الأمن يوم أول سبتمبر ١٩٥١ ، مسئول لحد كبير عن الاعمال العدائية التى وقعت بعد ذلك ، وعن انهيار نظام الهدنة (رد ابا اييان ، وزير خارجية اسرائيل على السفير جونار يارنج في ١٥ أكتوبر ١٩٦٨) . ونسيت اسرائيل انتهاكاتها للهدنة منذ لحظة ابرامها كما أوضحنا .

(١٥) جاء في مذكرة اسرائيل الى مجلس الامن : « ان مصر تواصل وقف وتفيتش السفن المارة في قناة السويس على أساس أن شحناتها موجهة الى اسرائيل ، مخالفة بذلك القانون الدولي واتفاقية ١٨٨٨ واتفاقية الهدنة العامة بين مصر واسرائيل المصرى في ١٣ يوليو ١٩٥١ » .

(١٦) ملف وثائق فلسطين : وثيقة ٢٧٦ ص ١١٢٧ .

(١٧) د. وحيد رافت : المرجع المذكور ، موسى ديان : يوميات معركة سسيناء ص ٣٨ - ٣٩ .

(١٨) Year Book of The United Nations, 1954

(١٩) بيان مندوب مصر عمر لطفى أمام مجلس الامن في نظر حادث السفينة بات جاليم « انظر د. وحيد رافت : نفس المصدر » .

(٢٠) مكتب استعلامات الهند : المرجع المذكور ص ٣٧ .

(٢١) د. بطرس غالى : الحرب بين مصر واسرائيل « السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٧ ص ١٧ » .

(٢٢) د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٤٦٧ .

البحر الأحمر في العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦

١ - فكرة احتلال المضائق :

منذ أن شقت إسرائيل طريقها بالقوة الى البحر الاحمر يوم ١٠ مارس ١٩٤٩ ، وأخذت تعاني من الحصار المصري الذي حرمها من ثمار انتهاكاتها لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بوقف اطلاق النار والمهدنة ، كانت محاولاتها لفك الحصار المصري تدور بصفة رئيسية في اطار الاستعانة بالقوى الاستعمارية ونفوذها في مجلس الأمن والهيئات الدولية لاجبار مصر على العدول عن هذا الحصار . ولكن هذا الامل في نجاح هذه الوسائل السياسية أخذ يزوى ، خصوصا بعد اتفاق مصر وبريطانيا على الجلاء عن مصر ، وتوقع ممارسة مصر ارادتها بعيدا عن أى ضغط او نفوذ استعماري . ولم تخف إسرائيل قلقها من ذلك في وقت مبكر ، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده موسى شاريت ، رئيس وزراء إسرائيل بالنيابة ، يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ ، صرح بأن بلاده ستعمل على الحصول على ضمانات من بريطانيا لحماية مصالح إسرائيل في حالة الاتفاق بين مصر وبريطانيا . وقال ان انسحاب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس من شأنه أن يغير ميزان

القوة العسكرية في الشرق الأوسط ، وبالتالي فإن إسرائيل مضطرة إلى حماية مصالحها القومية (١) *

ولم تلبث ظروف الصراع بين حركة القومية العربية التي أصبحت تتزعمها مصر الثورة ، وبين الامبريالية ، أن قضت تماما على أمل إسرائيل في فك الحصار بالوسائل السلمية . ذلك أن تصاعد الصراع مع الاستعمار أخذ يواكبه تصاعد مماثل في الصراع بين مصر وإسرائيل ، فقد كانت معركة واحدة ذات شعبتين ، ولم يكن من الممكن التحرر من الاستعمار دون التحرر من الصهيونية . وعند هذا الحد أخذت إسرائيل في استخدام القوة العسكرية ، وقد بدأت باستخدامها في قطاع غزة بغارتها المشهورة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، وبعد ثمانية أشهر فقط - أي في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥ - كانت تحاول استخدامها في مضيق تيران . وبعد عام آخر كانت تستخدم القوة بالفعل شريكة مع فرنسا وبريطانيا .

ويعتبر تتبع العلاقات بين إسرائيل وثورة ٢٣ يوليو من الأمور الشائقة . فلم تكن إسرائيل عند قيام هذه الثورة قد استشعرت الخطر من جانبها ، لأسباب كثيرة ربما كان على رأسها أن القوى الوطنية قبل الثورة كانت قوى شديدة العداء للصهيونية ، فهي التي أمرت جيوشها بدخول فلسطين لتحريرها من العصابات الصهيونية ، وهي التي احتلت جزيرتي تيران وصنافير ، وهي التي فرضت الحصار على البحر الأحمر وحرمت إسرائيل من الاستفادة من ثمار الغصب والنهب الذي ارتكبته . ولما كانت علاقة الثورة بالولايات المتحدة علاقة ود وتقاهم في ذلك الحين ، فمن هنا توهمت إسرائيل أنها سوف تلقى على يد الثورة معاملة أفضل مما تلقتة على يد القوى الوطنية القديمة وعلى رأسها الوفد .

وهذا يفسر انحياز إسرائيل إلى صف الثورة في صراعها مع القوى الوطنية القديمة (الوفد والشيوعيين والايوان المسلمين) . فعندما أصدر الوفد برنامجه يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفيه : « التمسك بعروبة فلسطين وجامعة الدول العربية ، وتأييد شعوب افريقيا في جهادها لنيل استقلالها ، ودعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية ، وانهاء الاحتلال المشترك من أرض مصر والسودان وتحقيق الوحدة بينهما » - علق راديو إسرائيل على هذا البرنامج غاضبا بقوله : ان حزب الوفد « ما زال حزب التطرف السياسي والتعصب الاعمى في أكثرية المسائل التي لا تخص المصريين ولا تتعلق بحياتهم وظروف معيشتهم » ! وان هجومه على « النظام الجديد » (الثورة) جاء في

شكل كلام مزوق ومعايير منمقة وعواطف جياشة حول التمسك باماني مصر القومية والعمل على تغيير الاوضاع فى الديار المقدسة ، وما شاكل ذلك (٢) .

ومن ناحية الثورة ، فان انشغالها بالصراع الداخلى ومعركة الجلاء مع الانجليز ، قد حجب عن ناظرها الخطر الكامن فى وجود اسرائيل على الحدود المصرية ، ومن هنا حين أنشأت قيادة الثورة هيئة التحرير فى ١٥ يناير ١٩٥٢ كتنظيم سياسى يسد الفراغ الذى سوف ينشا من حل الاحزاب القديمة ، ونشرت هذه الهيئة التى تمثل الثورة ميثاقها واهدافها القومية ومنهجها فى السياسة الداخلية والخارجية - جاء هذا البرنامج خاليا من اية اشارة الى فلسطين ! (٣) .

على انه لم تكد تستقر الامور فى يد الثورة - عبد الناصر بالذات - بعد ازمة مارس ١٩٥٤ ، حتى كان يهدد بتطبيق ميثاق الضمان الجماعى العربى فى مواجهة اى اعتداء يقع من جانب اسرائيل بالقوة (٤) . ومع أن عبد الناصر كان واقعا فى ذلك الحين تحت وهم غريب ، هو ارتباط الصهيونية بالشيوعية ، حتى لقد ذهب الى أن الشيوعيين فى مصر هم اكبر عون للصهيونية ، وأن الشيوعيين والصهيونيين قد عقدوا العزم على تعطيل التسوية السلمية مع بريطانيا (٥) - الا أن هذا الوهم انقشع مع انقشاع سحببات دخان الغارة الاسرائيلية الوحشية على غزة يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥ . وقد عبر عبد الناصر بنفسه عن ذلك فى خطبته يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٧ فقال :

« ان دخان الغارة على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، انجلى ليكشف حقيقة خطيرة ، تلك هى أن اسرائيل ليست الحدود المسروقة وراء خطوط الهدنة ، وانما اسرائيل فى حقيقة أمرها رأس حربى للاستعمار ، ومركز تجمع لقوى أخطر من اسرائيل واطر من الاستعمار ، وهى الصهيونية العالمية (٦) .

على ان عبد الناصر كان يعى ما يمثله الوجود الصهيونى فى خليج العقبة من خطر يتمثل فى قطع كل المواصلات البرية بين مصر والبلاد العربية شرقى السويس . ففى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٤ طالب صراحة باخلاء اسرائيل للنقب قائلا :

« لقد احتلت اسرائيل المنطقة الواقعة جنوبى فلسطين والممتدة حتى خليج العقبة ، بالرغم من أن الامم المتحدة والدول العربية لم تعترف بان لاسرائيل حقا فى هذه المنطقة . وهذا الاحتلال انتهاك صارخ لاتفاقية الهدنة ، واستمراره يحد من سلطة الأمم المتحدة . ولست أرى حلا عاجلا لهذا الموقف

الا اذا أرغم الرأي العام العالمى أو الضغط الدولى اسرائيل على أن تتخلى عن هذه المنطقة التى لم تنلها بناء على مشروع للتقسيم أو وفقا لاي شرط فى أى وقت « (٧) .

ولقد كان بعد الغارة الاسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، ان أخذت الامور بين مصر واسرائيل تسير فى صدام محتوم . فحتى ذلك الحين كانت مصر تكتفى بغض الطرف عن الغارات التى كان يشنها الفدائيون الفلسطينيون والمصريون عبر الحدود فى قطاع غزة ، ولكن بعد الغارة الاسرائيلية التى قتل فيها ٢٩ وجرح ٣٣ من المصريين والفلسطينيين ، قررت القيادة المصرية انشاء وحدة خاصة لشن غارات منظمة وفعالة ضد اسرائيل . وقد كان هؤلاء الفدائيون خاضعين لادارة المخابرات فى الجيش المصرى فى قطاع غزة ، ونظموا فى ثلاثة معسكرات (رقم ٩ و ١٠ و ١٦) بالقرب من شاطئ البحر غرب مدينة غزة ، وكان عددهم عند انشائهم حوالى سبعمائة ، وكان الاتجاه يرمى الى زيادة عددهم وانشاء فروع لهذه الوحدة فى الدول العربية الاخرى المجاورة : فى الاردن وسوريا ولبنان . وكانت كل خلية من هؤلاء تتكون من فدائيين أو ثلاثة ممن دربوا تدريباً عسكرياً خاصاً ، ومهمتهما التوغل فى الخطوط الاسرائيلية لنصب الكمائن للجند الاسرائيليين والقيام بعمليات نسف المواقع والمنشآت وغيرها . (٨) .

فى ذلك الحين ، كانت المعركة بين مصر والامبريالية تتصاعد تصاعدا خطيرا حول قضايا الاحلاف ، والتسلح ، والتحرر الوطنى فى الجزائر وغيرها من البلاد العربية ، والسد العالى . وهى القضايا التى كانت مرتبطة بقضايا الحرية والتنمية والاصلاح . وفى يوم ٢٦ يوليو اعلن عبد الناصر فى الاسكندرية تأميم قناة السويس ، ليدفع بالمعركة مع الامبريالية الى ذروتها الطبيعية ، وبذلك تهيأت الامور للمؤامرة الفرنسية التى انتهت بالعقدوان الثلاثى فى ٢٨ اكتوبر ١٩٥٦ ، وسنحت الفرصة لاسرائيل للاشتراك فى المؤامرة لتصفية حساباتها مع مصر .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى مثل هذه الدراسة : ما هو نصيب الصراع على البحر الاحمر بين مصر واسرائيل فى دفع اسرائيل الى الاشتراك فى المؤامرة الثلاثية ؟

لندع موسى ديان يروى لنا ذلك بأسلوبه الخاص من واقع يومياته عن معركة سيناء :

« كانت مسألة حرية الملاحة فى البحر الاحمر احدى عوامل الاشتعال الرئيسية فى النزاع بين مصر واسرائيل . فمن أجل الوصول من البحر المتوسط الى البحر الاحمر ، كان على السفن الخارجة من ميناء حيفا أن تعبر قناة السويس . وكذلك فان السفن التى تبحر من ميناء ايلات - الميناء الجنوبى لاسرائيل - كان عليها ان تمر فى مضائق ايلات . على أن سياسة مصر قامت على سد هذه المعابر فى وجه السفن الاسرائيلية ، ومنعها بذلك من الاتصال البحرى المباشر مع شرق افريقيا واسيا .

« ولم تكن اسرائيل غنية بالمواد الطبيعية ، ولكن من بين المعادن القليلة الموجودة بها ، كان يحتل البوتاس والفوسفات المركز الاول . وكانت منتجاتها تباع اساسا فى بلاد شرق افريقيا . ومن ثم ، فان منع استخدام هذه الممرات لم يكن بالنسبة لاسرائيل فى ذلك الحين مجرد مسألة سياسية من الدرجة الاولى ، بل كان يمثل ضررا اقتصاديا خطيرا ، وحائلا يعطل من نموها .»

« ومع ان عدم النجاح فى الحصول على حق المرور فى قناة السويس كان يثير السخط وخيبة الأمل فى اسرائيل ، الا أن أحدا لم يعتقد أن بحث هذه المسألة يمكن ان يخرج عن نطاق الوسائل الدبلوماسية . أما مسألة حرية الملاحة فى مضائق ايلات ، وهى الممر الثانى ، فكانت تبدو من طراز مختلف .

« ذلك أن مضائق ايلات تربط البحر الاحمر بخليج ايلات ، الخليج الموزعة شواطئه على اربع دول هى : مصر ، واسرائيل ، والاردن ، والمملكة العربية السعودية . وفى ممر مائى كهذا ، يستخدم بين شاطئى دولتين أو أكثر ، لابد من المحافظة على حرية الملاحة فيه حسب القانون الدولى . وليس من حق احدى الدول ان تعلن أن مياهه مياه اقليمية ، يكون المرور فيها خاضعا لأن من منها .

« ولقد تجاهلت مصر القانون الدولى ، وضايقت السفن التى تدخل من البحر الاحمر الى ميناء ايلات ، واصدرت ابتداء من عام ١٩٥٣ لوائح غلق ضد مرور السفن الاسرائيلية ، ووضعت فى رأس نصرانى وحدة من خفر السواحل كانت توقف - تحت تغطية مدفع على الساحل - السفن المارة فى المضائق ، لتفحص ان كان من بينها سفن اسرائيلية أم لا ؟ .

« وفى بداية سبتمبر ١٩٥٥ ، قرر المصريون زيادة وتوسيع نظام الغلق هذا . وسلم بيان لشركات الملاحة والطيران بأن المرور فى البحر والجو ، هو

مرور فى ارض ومياه اقليمية مصرية ، ولذلك يجب الابلاغ قبل ٧٢ ساعة عن نية استخدام الممر ، مع أخذ تصريح بذلك من السلطات المصرية .

« وفيما يختص باسرائيل ، فقد قيل فى البيان المصرى انه من غير المسموح لطائراتها وسفنها بالمرور فى المضائق ، بسبب قيام حالة الحرب بين مصر واسرائيل .

« وقد توقفت فى اعقاب هذا البيان ، الى جانب الملاحة ، الرحلات الجوية لشركة الطيران الاسرائيلية « العال » ، على خط تل أبيب - جنوب افريقيا ، الذى يمر طريقه من فوق المضائق .

« لقد كان احكام غلق قناة السويس ومضائق ايلات ، وايقاف الاتصال الجوى بافريقيا ، هو القشة الاخيرة .

« فبينما كنت أفضى أجازتى فى باريس ، تلقت فى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٥ برقية من ياور « بن جوريون » ، الذى كان يشغل وقتذاك منصب وزير الدفاع - ولم يكن رئيسا للوزراء - يأمرنى بالعودة فوراً الى البلاد .

« وفى اليوم التالى ، ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥ ، اجتمعت مع بن جوريون فى حجرته فى فندق « هاناسى » فى اورشليم ، واستعرضت امامه حالة الامن والمشاكل المختلفة التى كانت على بساط البحث .

« وفى نهاية الحديث ، أمرنى وزير الدفاع ، من بين ما أمرنى به ، بأن أكون على أهبة الاستعداد لاحتلال مضائق ايلات (شرم الشيخ ، ورأس نصرانى ، وجزيرتى تيران وصنافير) بقصد ضمان الملاحة الحرة للمسفن الاسرائيلية فى البحر الاحمر .

« وفى يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٥ ، عاد بن جوريون الى منصب رئيس الوزراء (٩) ، وقدم حكومته فى الكنيست ، وقال فى بيانه عن سياسة الامن ما يلى :

« أعلن مندوب مصر فى الامم المتحدة بصراحة ان حالة الحرب بين مصر واسرائيل اخذة فى الاستمرار . لقد نقضت حكومة مصر قانونا دوليا أساسيا عن حرية الملاحة فى قناة السويس . وقد صدر قرار صريح عن ذلك فى مجلس الامن .

« وان مصر تحاول الان ان تسد الطريق على السفن الاسرائيلية فى خليج العقبة ، بما يتعارض مع المبدأ الدولى لحرية البحار . وهذه الحرب التى تقوم من جانب واحد لابد أن تتوقف ، لانها لا يمكن ان تظل من جانب واحد على مدى الايام . »

« ان حكومة اسرائيل لعلى استعداد مقدما لان تحافظ باخلاص على اتفاقيات الهدنة بكل تفاصيلها ودقائقها ، نصا وروحا ، ولكن هذا يجب أن يتم كذلك من الجانب الاخر . . . واذا مس حقنا بواسطة اعمال العنف فى البر أو البحر ، فاننا سنحتفظ بحرية عملنا فى الدفاع عن حقنا بالصورة المناسبة »

وقد علق ديان على بيان بن جوريون قائلاً :

« لا يمكن أن يكون هناك بيان أوضح من هذا البيان لرئيس الوزراء ، الذى القاه من فوق منصة الكنيست ، بشأن نيته فى اصدار الامر الى الجيش ليعبر الحدود اذا استمر هذا الموقف الجامح » . ثم يقول ديان :

« وقد بحثت الحكومة الاسرائيلية هذا الامر فعلا فى أوائل نوفمبر ، ولكنها انتهت الى أن الوقت ليسا مناسباً ، وقررت أن تعمل فى المكان والزمان اللذين يبدوان مناسبين لها . . . وحين تسلمت قرار الحكومة ، كتبت عليه الرد فى يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٥ كالاتى :

الى وزير الدفاع .

« منذ ستة اسابيع اوقفت شركة « العال » رحلاتها على خط اسرائيل — جنوب افريقيا فوق مضائق ايلات . وقد تم ذلك بعد البيان المصرى بأنهم سيطلقون النار على الطائرات التى تمر دون تصريح فوق هذه المنطقة التى يزعم المصريون أنها أرض مصرية . »

« وقضية مضائق ايلات معروفة جيداً . ولكنى أكرر هنا أن خطية عملنا الحالية فى هذا الموضوع تبدو لى غير سليمة ، وأنها ستؤدى بنا بالفعل الى فقدان حرية الملاحة فى البحر والجو من مضائق ايلات . وفى هذه الحالة ستكون ايلات بالنسبة لنا شاطئاً بحيرة مغلقة ، الخروج منها رهن بموافقة المصريين . »

« ولقد سبق أن حدث تطور مماثل فى مشكلة حرية الوصول الى جبل هاتسوفيم واستخدام طريق اللطرون اللذين حددا فى اتفاقية الهدنة ، ورفض

الأردنيون من جهتهم تنفيذ الاتفاق ، وامتنعنا نحن من جهتنا عن استخدام القوة لممارسة حقنا . ولكن مشكلة مضايق إيلات أخطر من ذلك بكثير ، للأسباب الآتية :

(أ) لا يوجد أى سند قانونى لمصر فى منع مرورنا الحر فى البحر (١) .

(ب) قيمة هذا الممر الحر أكبر بكثير من ممر اللطرون وجبل هاتسوفيم .

(ج) سد مضايق إيلات ليس الا جزءا من مخطط لاختذ النقب منا . .

« ان العبارة التى تقضى بأن نبدأ فى العمل ضد هذا التصرف » فى المكان والزمان اللذين يتراءيان لنا ، ، هى صيغة واقعية اذا كان يبدو فعل المكان والزمان لذلك . ولكن الواقع أن أية عملية فى مكان آخر سوف تستلزم أن تكون هجومية ، ومتواصلة ، ورادعة وبشرط أن تؤدى بطريق غير مباشر الى رفع الاغلاق عن المضايق . أما فيما يختص بالزمن ، فإنه لا يبدو لى أن الوقت سوف يكون ، فى خلال عدة أشهر ، أكثر مناسبة من الان للقيام بهذه العملية — أى احتلال المضايق . لانه مع تزايد قوة المصريين ، خصوصا فى الجو ، ستقل الاحتمالات العسكرية للنجاح فى هذه العملية .

« وبناء على ذلك ، فأنى أرى أن عدم قيامنا بالعملية الآن ، مع استمرارنا فى الاعتراف باتفاقية الهدنة الاسرائيلية المصرية ، انها معناه التنازل الفعلى من جانبنا عن حرية الملاحة والطيران فى مجال مضايق إيلات .

لذلك فمن رأى أنه يجب علينا أن ننفذ عاجلا بقدر الامكان (خلال شهر) احتلال مضايق إيلات .

وأؤكد مرة أخرى أنه اذا كان سلاح الطيران المصرى قد حصل على طائرات ميج ١٥ ، ولن يكون لنا طائرات تساويها فى الجودة ، فان احتمالات نجاحنا فى احتلال المضايق سوف تقل كثيرا ، لان هذه العملية صعبة ومعقدة ومعقدة بقدر كبير على حرية عملياتنا فى الجو » (١٠) .

على أنه لما كانت الحكومة الاسرائيلية هى التى اتخذت القرار بأن الوقت لم يحن بعد لتنفيذ العملية — وليس وزير الدفاع ، فمن هنا استمرت اسرائيل عاما اخر تواجه الخيار بين التخلّى عن الملاحة فى البحر الاحمر ، وبين الحصول عليها عن طريق احتلال مضيق تيران .

٢ - اسرائيل والمؤامرة الفرنسية الانجليزية :

على أن الفرصة لم تلبث أن تهيأت بمناسبة تأميم القناة يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، لاختيار المكان والزمان المناسبين . ففي ١ و ٢ أغسطس ١٩٥٦ ، أى بعد أسبوع واحد من التأميم ، كان الفرنسيون متلهفين على استخدام القوة لالغاء التأميم . وفي يوم ٢ أغسطس اتخذت الحكومة البريطانية بكامل أعضائها القرار الرئيسى فى أزمة السويس ، وهى استخدام القوة اذا فشلت المفاوضات ، التى كانت دائرة فى ذلك الحين ، فى التوصل الى حل سلمى فى فترة محددة .

وفى يوم ٨ أغسطس بدأ فريق عسكرى بريطانى - فرنسى مشترك فى العمل ، وتم الاتفاق على أن تعين بريطانيا القائد الاعلى (الجنرال تشارلز كيتلى) ، وأن تقدم فرنسا نائب القائد الاعلى ، وهو الاميرال بارجو . وقد قامت الخطة التى وضعت فى لندن فى الاسبوع الثانى من شهر اغسطس على أن يتم توجيه اذار لمصر يفترض أن ترفضه ، وفى تلك الاثناء يكون الاسطول قد بدأ التحرك . وفى خلال ٣٦ ساعة من الضرب الجوى يكون الطيران المصرى قد دمر . وحين يصل الاسطول تنزل القوات . وكانت الخطة جاهزة فى ١٤ أغسطس ، وكان المفروض أن تتم عمليات النزول فى ١٥ و ١٦ سبتمبر وقد وافق عليها كل من « انتونى ايدن » و « موليه » . وأطلق على هذه العملية اسم « موسكتير » .

على أنه فى يوم ١١ سبتمبر ، كما أظهرت أوراق دالاس غير المنشورة ، تلقى ايدن خطابا ينطوى على اذار من بولجاتين ، الذى قرر أنه يعلم بنبأ التجمعات البريطانية والفرنسية فى قبرص ، وأن هناك خطر أن تتحول الحروب الصغيرة الى حروب كبيرة ، و « أن الاتحاد السوفيتى لا يمكن أن ينتظر منه أن يقف جانبا اذا هوجمت مصر » . وفى نفس الوقت كانت خطة جون فوستر دالاس تقوم على « ابعاد استخدام القوة ضد ناصر » .

وعلى ذلك ، ففي يوم ١١ سبتمبر نفسه ، أقنع ايدن حكومته أولا ، ثم الحكومة الفرنسية ثانيا ، بقبول فكرة « جمعية المنتفعين » . وهكذا ، وقبل اليوم المحدد للنزول بأربعة أيام ، ألغيت عملية موسكتير .

على أنه فى ذلك الوقت كانت اسرائيل ترج بنفسها فى الموقف . فقد كانت فرنسا تطلع اسرائيل على خططها العسكرية ، وعن هذا الطريق علم موشى ديان ، رئيس أركان حرب الجيش الاسرائيلى ، بتفاصيل « عملية موسكتير » (١١) .

مضى يوم أول سبتمبر ١٩٥٦ ، بينما كانت اللجنة العليا لهيئة أركان حرب الجيش الاسرائيلي منعقدة بحضور رئيس الوزراء ووزير الدفاع ديفيد بن جوريون — وصلت برقية من مكتب الملحق في باريس ، وفيها أنباء عن الخطة الانجليزية — الفرنسية لاحتلال قناة السويس . وقد ذكر في البرقية أن الهدف من احتلال القناة هو إلغاء تأميمها ، وسيكون قائدها الجنرال السير تشارلز كيتلي ، ونائبه الاميرال الفرنسي بارجو .

وقد اتفق رأى اللجنة العليا الاسرائيلية على أنه يجب الاستعداد لاي احتمال بالحرب في المنطقة . « فإذا كانت انجلترا وفرنسا ستحتلان قناة السويس فعلا وتعيدان اليها وضعها الدولي بقوة جيوشهما ، فإن هذا سيكون بالنسبة لاسرائيل تغيير سياسى من الدرجة الاولى ، فلن تكون القناة مفتوحة للملاحة الاسرائيلية فحسب ، بل ان انجلترا ستدخل فى صراع عسكرى مع مصر بسبب مصلحة تخدم اسرائيل أيضا .

وفى يوم ٧ سبتمبر اجتمع موسى ديان بقيادة السلاح الجوى ، وأخبرهم بأن الموقف السياسى لاسرائيل « يلزمنا بأن نكون مستعدين للدخول فى الحرب ، واستخدام كل الطائرات التى لدينا — لاسيما الحديثة — مع العمل على منع ظهور موقف نضطر فيه الى تضيق أية فرصة سياسية لضرب مصر ، أو أن نضطر الى الخروج للقتال بالطائرات القديمة ولا نستعمل الطائرات الحربية بسبب نقص الطيارين .

وبعد أيام قلائل ، كان ديان يأمر شعب هيئة اركان الحرب المختلفة بدراسة خطة القيام بعملية فى الجبهة المصرية بكل احتمالاتها ، ابتداء من احتلال كامل لشبه جزيرة سيناء ، الى العمليات الجزئية للاستيلاء على مضائق ايلات أو قطاع غزة فقط (١٢) . وكانت تلك أول مرة يبرز فيها هدف عسكرى كالاستيلاء على سيناء ، لم يكن يظهر الا عند الذين يحلمون بعودة أرض موسى الى اسرائيل الجديدة (١٣) .

وفى يوم ١٧ سبتمبر ، عقد ديان اجتماعا مع اركان حرب غرفة العمليات ، شرح فيها المجال السياسى والاستراتيجى . وأوضح — بناء على توجيهات وزير الدفاع — ان هناك فرقا بين المشاكل الدولية ومشاكل اسرائيل : فان المعركة التى ستنتشب ، ستكون بسبب إلغاء الوضع الدولى لقناة السويس ، وهذه ليست مشكلة اسرائيلية ، ولكنها على الرغم من ذلك تهمننا . اننا لا نريد أن نصل الى قناة السويس أو نكون طرفا فى هذا النزاع ، ولكن الامر كذلك فيما يتصل بمضائق ايلات ، أو بالنسبة لقطاع غزة .

فهذه هي مسألتنا . إن سيناء وغزة تستخدمان كتقاعدة للأعمال الإرهابية المصرية ضد إسرائيل ولتطلق الملاحقة في البحر الأحمر . ونحن سنعمل ضد هذه الأهداف في عملية عسكرية بمجهودنا نحن : أما بالاستناد إلى القوات التي ستعمل ضد مصر أو دون ارتباط معها — وذلك حين تقرر حكومة إسرائيل أن الموقف الذي يتطلب ذلك قد حان (١٤) .

على هذا النحو كانت إسرائيل تستعد للحرب مع مصر بعد أن الغيت عملية موسكتير ، وتبذل قصارى جهدها حتى لا يفلت منها الموقف الذي يهيئ الفرصة لشن حرب تصفى فيها حساباتها مع مصر . أو على حد قول ديان « الحيلولة دون نشوء موقف نضطر فيه إلى تضييع أية فرصة سياسية لضرب مصر » . وقد كانت الوسيلة لذلك هي الاتفاق مع فرنسا المتحمسة لاستخدام القوة ، على الاشتراك في المؤامرة وتقديم المبرر للانداز الفرنسي البريطاني وتنفيذ عملية موسكتير . ومع ذلك ، فحين تنجح إسرائيل في إعادة الحياة إلى عملية موسكتير ، سوف نراها تعتمد فجأة إلى فرض الشروط للاشتراك في المؤامرة !

وقد بدأت المباحثات بين إسرائيل وفرنسا حول إمكانيات التعاون بين البلدين في تنفيذ خطة العدوان ، على مستوى المخابرات والدوائر العسكرية . وفي يوم ٢٣ سبتمبر عاد شيمون بيريز Shimon Peres إلى باريس ، يرافقه رؤساء المخابرات الإسرائيلية وبعض أركان حرب الجنرال ديان ، الذين حملوا دعوة واضحة إلى فرنسا لمساعدة إسرائيل في خوض حرب « دفاعية » ضد العرب ! .

وقد سارع كريستيان بينو إلى السفر إلى لندن ليعرض ، للمرة الأولى ، على أنتوني آيدن رئيس وزراء بريطانيا ، ووزير خارجيته سلوين لويد احتمال تعاون إسرائيل . وقد أسفرت محادثاته معهما عن موافقة آيدن على أن يمثل بينو دور الوسيط غير الرسمي مع إسرائيل نيابة عن الحكومتين البريطانية والفرنسية (١٥) . وعلى هذا النحو دبت الحياة في عملية موسكتير بفضل العرض الإسرائيلي .

وفي يوم ٢٨ سبتمبر سافر موشى ديان على رأس وفد إسرائيلي إلى باريس ، حيث اجتمع يوم أول أكتوبر مع الجنرال إيلي ، رئيس الأركان الفرنسي ، ونائبه الجنرال شال ومساعدته الجنرال مارتن وبعض الضباط الفرنسيين . وكما يقول ديان : « طلب الجنرال إيلي أن يعرف ما نريد من عتاد ، وسلمت له القائمة التي كانت تشتمل على ١٠٠ دبابة شيرمان ،

وسرب طائرات نقل ، و ٣٠٠ عربية نقل ذات محرك أمامي ، ١٠٠٠ بازوكا ، ٣٠٠ سيارة نصف جنزير ، ٥٠ حاملة دبابات ، وذخيرة وعتاد أرضي لسلاح الطيران . واضفت قائلاً : انى اعتقد اننا بهذا العتاد والتسليح الذى لدينا ، أو بدقة اكثر ، بالرغم من العتاد والتسليح غير الموجود لدينا ، نستطيع - اذا ما نشبت الحرب بيننا وبين المصريين ، أن نهزم جيشهم ونحتل سيناء خلال اسبوعين . . ان المشكلة الأولية بالنسبة لنا هى المركبات التى يمكن أن تسير فى الصحراء . ولست أعرف هل ستكون مقاومة المدرعات المصرية شديدة أم لا ، ولكننا نعرف قوة « الصحراء » . ولكى نحتلها ونوصل الى شرم الشيخ بوحدات عسكرية وبتموين وذخيرة ، فنحن فى حاجة الى وسائل نقل مناسبة (١٦) .

وهذا الكلام الذى يرويه ديان ، يبين أن أنتونى ناتنج كان مخطئاً فى تصوره أن الاسرائيليين كانوا محجمين فى البداية عن الاشتراك فى الخطط الفرنسية ، وأنه ما ان مضت الحادثات الفرنسية الاسرائيلية فى طريقها ، حتى بدأ الاسرائيليون يستسلمون بالتدريج للاغراءات الفرنسية المصحوبة بوعود من فرنسا بالاسلحة ! (١٧) .

وفى الواقع أن رغبة اسرائيل فى القيام بعمل عسكري لفتح مضائق تيران ، كان يفوق رغبة فرنسا فى استخدام القوة . فقد راينا كيف الفيت عملية موسكتير يوم ١١ سبتمبر ، ولكن ظهور اسرائيل قلب الموقف ودفع الفرنسيين الى الاقدام بعد احجام . ولذلك نلاحظ أنه فى اليوم التالى للقاء موسى ديان برئيس أركان حرب الجيش الفرنسى فى باريس ، دعا لجنسة الاركان العامة الاسرائيلية لاعطاء أمر التعبئة المبدئى . وقد ذكر أن الموعد المحتمل لبدء المعركة ضد عبد الناصر هو ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ ، وأنه بعد رد فعل انجلترا وفرنسا لتأميم القناة ، قد تنشأ صورة تستطيع فيها اسرائيل أن تقوم بعمل عسكري ضد اغلاق مضائق ايلات ، ومن أجل ذلك سيكون على اسرائيل أن تحتل شبه جزيرة سيناء .

وفى تلك الليلة ذاتها ، أعطى الامر الانذارى لمعركة شاملة : « هدفها عزل الجيش المصرى من العريش حتى شرم الشيخ . معركة ان نجحت ستضمن حرية الملاحة الى ايلات ، وتعيد قواعد الجيش المصرى الى ما وراء شبه جزيرة سيناء » .

وفى صباح يوم ١٠ اكتوبر أصدر ديان مجموعة من الاوامر من أجل معركة سيناء ، وأطلق على العملية اسم « Kadesh كادش » . ووفقاً لهذه

الخطة كان على وحدة المظلات ان تنزل قرب القناة ، وتحتل الهدف الذى حدد لها ، وبوصول طابور المشاة اليها تنتظم وتهبط بالمظلات مرة أخرى في مؤخرة العدو في منطقة شرم الشيخ . وقد وصف ديان شرم الشيخ بأنها : « أبعد أهدافنا من الناحية الجغرافية ، ولكنها أهم أهداف المعركة » . وباحتلال شرم الشيخ تكون اسرائيل قد استكملت سيطرتها على سيناء (١٨) .

وفي يوم ١٠ أكتوبر عقد اجتماع في باريس بين شيمون بيريز وآبييل توماس ، رسمت فيه الترتيبات التى يمكن بموجبها تنسيق الهجوم الاسرائيلى مع عملية موسكتير . ولكن المطلوب كان موافقة بريطانيا (١٩) . ولهذا الغرض سافر كل من البرت جازييه ، وزير العمل ووزير الخارجية بالنيابة عن مسيو بينو ، والجنرال موريس شال ، نائب رئيس أركان حرب القوات الجوية — الى لندن يوم ١٤ أكتوبر ، حيث اجتمعا بايدن بمكتبه برئاسة مجلس الوزراء وحضر الاجتماع انتونى ايدن .

ووفقا لرواية ناتنج فان جازييه سأل ايدن عما يمكن ان يكون عليه موقف بريطانيا لو هاجمت اسرائيل مصر ؟ . وقد رد ايدن بأن « هذا سؤال صعب ، لأن معنى مثل هذا الهجوم خرق التصريح الثلاثى وتدخلنا في العملية باعتبارنا مشتركين في توقيعه » .

وهنا سأل جازييه : « هل ستقاومون اسرائيل بقوة السلاح ؟ . ورد ايدن بنصف ضحكة قائلاً أنه « لا يستطيع أن يتصور نفسه يقاتل دفاعاً عن الكولونيل ناصر » ! . ثم التفت الى أنتونى ناتنج يسأله : « هل تتضمن اتفاقيتكم سنة ١٩٥٤ الخاصة بقاعدة السويس شيئاً يلزمنا باستخدام قواتنا اذا هوجمت مصر من قبل اسرائيل ؟ » . وأجاب ناتنج بأن الاتفاقية تنص على ان « حثنا في اعادة تشغيل القاعدة مقصور على تعرض مصر لهجوم من دولة أجنبية . ولكن اسرائيل استثنيت بصفة خاصة من تفسير كلمة « أجنبية » . وهذا النص خاص فقط بحقوقنا في العودة الى القاعدة ، ولا يعفيها بأيّة طريقة من التزاماتنا التى يفرضها علينا التصريح الثلاثى بمقاومة أى هجوم يقع عبر خطوط الهدنة بين اسرائيل والعالم العربى . فضلاً عن ذلك فقد أكدنا هذه الالتزامات فى مناسبات عديدة قبل توقيع اتفاقية سنة ١٩٥٤ وبعدها ، ولا سبيل الى الفكك منها » .

وهنا فكر جازييه ايدن بأن المصريين قد أعلنوا فى الفترة الاخيرة أن التصريح الثلاثى لا ينطبق على مصر ، وأن مصر لا تعترف بحق الدول الموقعة عليه فى ارسال قوات تعسكر فى أراضيها بموجب التزام تضمنه تصريح لم

تكن مصر نفسها شريكا فيه . وعندئذ رد ايدن بحماس : « اذن فهذا يفك لجامنا ، وليس هناك التزام من ناحيتنا كما يبدو بأن نمنع الاسرائيليين من الهجوم على مصر » .

وعندئذ راح الجنرال شال يشرح ما سماه خطة عمل ممكنة تنفذها بريطانيا وفرنسا للسيطرة الفعلية على قناة السويس . وتقوم على أساس دعوة اسرائيل للهجوم على سيناء ، وبعد اتاحة الفرصة لها لاحتلالها كلها أو معظمها ، تصدر بريطانيا وفرنسا الامر « للطرفين معا » ! بأن يسحبا قواتهما من قناة السويس حتى يهيئا لقوة انجليزية فرنسية أن تتدخل وتحتل القناة بحجة انتقاذها . وبذلك تفرضان سيطرتهما على الممر المائى كله وعلى مينائيه بورسعيد والسويس ، واستعادة القناة للادارة الانجليزية الفرنسية ، وكسر الحصار الذى تفرضه مصر على اسرائيل .

وفى يوم ١٦ أكتوبر توجه ايدن وسلوين لويدي الى باريس حيث اجتمعا بموليه وبينو . وفى هذا الاجتماع ، ووفقا لما رواه سلوين لويدي ، وافق ايدن على الخطة الفرنسية ، وعلى اجراء مشاورات أخرى فى باريس بين مندوبيين عن فرنسا واسرائيل . وقد لاحظ ايدن ان الفرنسيين كانوا على اتصال بالاسرائيليين منذ عدة اسابيع ! (٢٠) .

على أنه لم يكذ يتم الاتفاق بين الفرنسيين والبريطانيين على الخطة ، حتى كان بن جوريون وديان بيريز وجولدا ماير ، يصلون الى باريس لفرض شروطهم للاشتراك فى الخطة ! . . . وقد جرى الاجتماع فى فيللا فى «سيفر» ، احدى ضواحي باريس ، وحضره من الجانب الفرنسى بينو وموليه Pineau and Guy Mollet ، ومن الجانب البريطانى ، فى مرحلة تالية ، سلوين لويدي ، وباتريك دين وكيل الوزارة ، ومندوب سياسى عن المخابرات البريطانية . وأما من الجانب الاسرائيلى ، فقد حضره بن جوريون وموشى ديان وشيمون بيريز وجولداماير (٢١) .

ووفقا لرواية سلوين لويدي الى انتونى ناتنج ، فان بن جوريون ومستشاريه العسكريين اعربوا عن عدم اعجابهم بالخطة العسكرية لانها :

أولا - لا تكفل الدفاع الجوى الكافى عن اسرائيل . ولهذا طلب ضمانات بأننا سنضرب السلاح الجوى المصرى فى اللحظة التى يبدأ فيها الهجوم الاسرائيلى ، لان أى تأخير فى هذا الشأن سيتيح لقاذفات عبد الناصر (الاليوشن) ان تضرب تل أبيب وغيرها من المدن الاسرائيلية . ولكن لما كانت

اساس الدور الانجليزى — الفرنسى فى الخطة الا نتدخل الا بعد أن ترفض مصر سحب قواتها الى الضفة الغربية للقناة ، فانه لم يكن فى استطاعتنا أن نتعهد بتدمير سلاح عبد الناصر الجوى فى نفس اللحظة التى يبدأ فيها الهجوم الاسرائيلى على سيناء ، ولا بد أن تتاح لمصر فسحة من الوقت ترفض فيها انذارنا .

ثانيا — أبدى بن جوريون احكاما عن الزج بنفسه فى النزاع على السويس . وان كان قد أبدى اهتماما باتخاذ اجراء يضع حدا نهائيا لخطر المصريين على اسرائيل وانهاء الحصار الذى تفرضه مصر على استخدام اسرائيل لقناة السويس وخليج العقبة .

وأخيرا ، ولأن بن جوريون لم يكن مقتنعا بأن بريطانيا ستؤيده تأييدا حقيقيا . فقد أبدى تمنا عن قبول دور مخالب القط ! ، وقال ان فرنسا قد تقدم مثل هذا التأييد ، ولكن بريطانيا وثيقة الصلة بالعالم العربى ، ولا سيما بالاردن والعراق .

وقد حاول الوزراء الفرنسيون الضغط على بن جوريون للسير معهم فى الخطة ، ولكنه رفض أن يتتيد بأى التزام ! (٢٢) . ولم يكن ذلك فى الحقيقة الا جزءا من اللعبة الفرنسية الاسرائيلية للضغط على البريطانيين ، لان الوفدين الفرنسى واسرائيلى كانا قد اتفقا قبل وصول سلوين لويدي على اتفاقية رسمية تقضى بأن تؤمن القوة الجوية الفرنسية الغطاء الكافى للمدن الاسرائيلية الرئيسية ، وتتولى البوارج الفرنسية حراسة السواحل الاسرائيلية ، وتقوم القوات الفرنسية بحراسة اسرائيل من أية دولة عربية معادية بالاضافة الى مصر . كما تقرر أن تعلن اسرائيل التعبئة العامة فى السادس والعشرين من أكتوبر ، وتصل أسراب الطائرات الفرنسية الميستر عن طريق قبرص الى اسرائيل يوم ٢٧ و ٢٨ أكتوبر ، وتبحر البوارج الفرنسية لتصل الى المواقع القريبة من الساحل الاسرائيلى فى التاسع والعشرين ، وهو اليوم الذى حدده بن جوريون للشروع فى الهجوم على مصر (٢٣) .

وعلى هذا النحو لم يكن قد بقى الا مسألة مرافقة ايدن على طلب بن جوريون بأن تقصف الطائرات البريطانية المطارات المصرية فى اللحظة التى يبدأ فيها الهجوم الاسرائيلى . وقد قيل ايدن ذلك فى النهاية بعد ان مضت الامور الى هذا الحد ، ولم يكتف بأن أبلغ بينو ذلك ، بل أوغد موظفا كبيرا من وزارة من وزارة الخارجية يحمل تأكيدات للحكومة الفرنسية لتنقلها الى اسرائيل بأن بريطانيا مصممة على عزمها على تنفيذ الخطة الفرنسية ، وانها

ستفعل ما سوف تطلبه اسرائيل بالنسبة لضرب المطارات المصرية ، للحيولة دون ضرب المدن الاسرائيلية (٢٤) .

وقد كان لهذه التأكيدات أثرها ، ففي اليوم التالي ، الخميس ٢ أكتوبر — علم ايدن أن اسرائيل قررت في نهاية الامر أن تلعب دورها في حملة سيناء (٢٥) . وبذلك دخلت المؤامرة في دور التنفيذ ، بعد أن حصلت اسرائيل على كل الضمانات من الدولتين الكبيرتين لتشارك في المعركة بأقل الخسائر الممكنة . وقد عبر ديان عن ذلك في صراحة تامة فقال : « لولا المغامرة الانجليزية الفرنسية ، لكان هناك شك في أن اسرائيل يمكن أن تقوم بمعركة سيناء . ولو كانت فعلت ذلك ، لاختفى وجه المعركة عما كان ، سواء من الناحية العسكرية أو من الناحية السياسية (٢٦) .

٣ - احتلال اسرائيل لشرم الشيخ :

يتضح من هذا العرض ان الحاجة الى السيطرة على مضائق تيران هي الدافع الاساسى لاسرائيل للاشتراك في المغامرة الفرنسية الانجليزية . وقد أكد ديان هذه الحقيقة اثناء المعركة في عبارة بليغة بقوله : لقد كانت هناك قيمة خاصة من الناحية السياسية للسيطرة على مضائق ايلات . وكانت هذه المضائق هي الهدف الرئيسى للمعركة . ولو توقفت المعارك وفي يدنا كل شبه جزيرة سيناء دون شرم الشيخ ، اذن لظل الحصار قائما على الملاحة الى اسرائيل ، ولكان معنى ذلك أننا قد خسرنا المعركة » (٢٧) .

ومن هنا أهمية القاء الضوء على المعارك التى دارت من اجل الاستيلاء على شرم الشيخ . فلقد كانت القوات المصرية التى تولت الدفاع عن قاعدة شرم الشيخ عند بداية المعركة ، تتكون من مجموعة كتيبة مشاة ، هى كتيبة المشاة رقم ٢١ تعاونها بطارية من المدفعية الساحلية مكونة من مدفعين عيار ٦ بوصات ، ووحدات ادوات للخدمة الطبية ولصيانة العربات والاسلحة كما كانت هناك الفرقاطة رشيد مرابطة أمام شرم الشيخ فى المدخل الجنوبى لخليج العقبة .

وفى يوم ٣١/٣٠ أكتوبر ، تقرر تغيير الفرقاطة رشيد بالفرقاطة دمياط المرابطة فى السويس ، نظرا لانه لم يكن بها من الوقود ما يكتفيها الالمدة ٤٨ ساعة . ولكن بينما كانت « دمياط » فى طريقها لتنفيذ هذه المهمة ،

اشتبكت في خليج السويس مع الطراد البريطاني « نيو فوندلاند » ، والمدمرة « ديانا » ، ومدمرة أخرى من نفس الطراز ، وغرقت يوم ٣١ أكتوبر .

وعلى ذلك بقيت « رشيد » في المنطقة للاشتراك في الدفاع . على أن ظهور الطراد « نيو فوندلاند » والمدمرتين المرافقتين له ، هدد مركز « رشيد » تهديدا خطيرا . ولكنها تمكنت من الانسحاب بنجاح الى شرم الوجه على الساحل السعودى ، وتجمعت السفن البريطانية في مدخل الخليج لفرض الحصار على المضائق (٢٨) .

في تلك الأثناء ، كانت قد بقيت على اللواء التاسع الاسرائيلى مهمة احتلال شرم الشيخ . وقد اختلفت المصادر الاسرائيلية في حجم قوات اللواء ، فطبقا لما ذكرته مجلة « بامحنة » العسكرية الاسرائيلية في تقريرها الرسمى التحليلى عن هذه المعركة ، فان القوات الاسرائيلية التى هاجمت شرم الشيخ كانت تتكون من اللواء التاسع مشاه ، وعدد رجاله خمسة آلاف ، وكتيبة دبابات اضافية ، وكتيبة مدرعات وسيارات وعربات ، وسرية هندسية ، وسرية مدفعية مضادة للدبابات ، وأخرى ضد الطائرات ، وكتيبة هاون ثقيل ، وسرية فدائيين ، وسرية مظليين ، بالاضافة الى النجادات الأجنبية الجوية والبحرية . وبذلك يكون تعداد القوات الاسرائيلية المهاجمة حوالى ١٢ ألف اسرائيلى (٢٩) .

على أن موسى ديان يقلل من حجم هذه القوة . فهو يذكر أن اللواء التاسع الذى بقيت على عاتقه هذه المهمة ، كان فيه قرابة المائتى سيارة ، وما يقرب من ألف وثمانمائة رجل (كتيبتا مشاه ، وكتيبة مدفعية ، وكتيبة هاونات ثقيلة ، ووحدة استطلاع ، وبطارية م/د ، ووحدة هندسة وخدمات) . ويضيف الى ذلك أنه كان من المستحيل ارسال تعزيزات للواء التاسع ، لا فى أثناء الرحلة ، ولا فى أثناء القتال . فاذا احتل هدفه ، أصبح فى حوزته ميناء ومطار وطريق برى الى اسرائيل ، اما اذا تعثر فى مهمته أو توقف فى الطريق ، أصبح معزولا ، وتعذر رجوعه الى اسرائيل بالطريق الذى جاء به .

كان عامل الوقت له خطره فى ذلك الحين . فقد كان من المشكوك فيه ان تستطيع اسرائيل الاستمرار فى المعركة الى ما لا نهاية بعد صدور قرار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم أول نوفمبر بوقف اطلاق النار واعادة جميع القوات الى ما وراء خطوط الهدنة بدون تأخير . ذلك أن دولتين كبيرتين مثل انجلترا وفرنسا اضطررتا الى قبول هذا القرار واييقاف عملياتها الحربية ، ومن ثم فلو أن القوات المصرية فى شرم الشيخ نجحت فى عرقلة

اللواء التاسع ، لاصبحت اسرائيل فى وضع مضطرب فيه الى وقف القتال دون أن تسقط شرم الشيخ فى يدها .

وكانت الظروف قد أخرجت تحرك اللواء التاسع يوما ، بسبب التأخير الذى حدث فى الهجوم الانجليزى على المطارات المصرية ، فقد اضطرت القيادة الاسرائيلية الى تأجيل تحرك اللواء التاسع قبل شسمان التفوق على السلاح الجوى المصرى . وكان ذلك هو السبب فى أن اسرائيل اضطرت الى تأخير إصدار الامر بوقف إطلاق النار بعد ذلك حتى يتم احتلال شرم الشيخ !

وقد تحرك اللواء التاسع من بير سبع فجر يوم ٣١ أكتوبر ، ووصل الى مشارف الكونتلا فى نفس اليوم ، ثم وصل الى رأس النقيب يوم أول نوفمبر . وفى الخامسة من صباح يوم ٢ نوفمبر تحرك من رأس النقيب متجها الى الجنوب على طول الساحل الغربى لخليج العقبة . ولما لم تكن معه فى هذه العملية وحدات مدرعة ، لان الذبابات التى كان مقررا أن ينقلها اليه السلاح البحرى لم تكن قد وصلت فى ذلك الحين ، فلذلك قررت القيادة الاسرائيلية تعزيز اللواء بوحدات من لواء المظلات تهاجم موقع شرم الشيخ من الجنوب فى مقابل هجوم اللواء التاسع من الشمال . وبالفعل ، صدر الامر بخروج كتيبة من المظليين بالمركبات جنوبا فى طريق رأس السدر - أبو زنيمة ، الممتد على طول الضفة الشرقية لخليج السويس . وفى نفس الوقت نزلت وحدة ثانية من المظليين فى مطار الطور استولت عليه ، ثم نقلت كتيبة مشاه جوا الى الطور لاحتلال الموقع يوم ٢ نوفمبر . وكان من المتوقع أن تصل قوات المظليين من رأس السدر الى شرم الشيخ فى وقت واحد مع قوات اللواء التاسع .

كانت « دهب » هى أكبر واحه صحراوية على شاطئ خليج العقبة ، وقد استولت عليها قوات اللواء التاسع ، وانطلقت فى مساء يوم ٣ نوفمبر لتنفيذ المرحلة التالية ، فاحتلت المحطة التالية وهى منفذ وادى كيد ، بعد منتصف الليل (٤ نوفمبر) واتضح أن القوات المصرية أقامت الحواجز والالغام فى هذا المكان الضيق ، فانفجرت أولى سيارات الجيب ، وتلى ذلك إطلاق نيران البازوكا والرشاشات والقنابل اليدوية المصرية ، وانتهت المعركة بسقوط الموقع .

وفى الساعة التاسعة من صباح يوم ٤ نوفمبر ، خرج اللواء لقطع الجزء الاخير من الطريق (٤٠ كيلو مترا) ، وبعد ثلاث ساعات بلغت الرحلة

نهايتها ، وتبدت من الامام المواقع المصرية فى رأس نصرانى وشرم الشيخ .
واستغرق الطريق الى الهدف ثلاثة ايام وليلتين (٣٠) .

على هذا النحو وصلت المرحلة الحاسمة ، وهى القتال على مضائق
تيران . فما هى اوضاع القوات المصرية فى شرم الشيخ فى ذلك الحين ؟

من المعلوم ان القيادة المصرية كانت قد أصدرت أوامرها فى مساء يوم
الاربعاء ٣١ أكتوبر بالانسحاب العام من سيناء ، وقد شمل هذا الامر بالفعل
موقع شرم الشيخ . على أن عدم كفاية وسائل النقل لدى هذه القوة ، دعت
قائدها الى اقتراح بقائها والدفاع عن الموقع حتى تصل اليه وحدات النقل
التي تجلى قواته الى ما وراء القناة . ولكن فى تلك الاثناء كانت القوات
الاسرائيلية تتم حصارها لموقع شرم الشيخ عن طريق احتلال الطور ، فسد
بذلك الممر البرى من مضيق تيران الى مصر . وعند هذا الحد ، قرر القائد
المصرى اخلاء رأس نصرانى وتركيز قواته فى شرم الشيخ ، رغم مزايا خط
رأس نصرانى فى تحصيناته وفى الدفاع المضاد للطائرات ، التي تفوقت على
تلك التي فى الخط الثانى شرم الشيخ ، فقد كان الميناء والمطار يقعان فى شرم
الشيخ . ولكن قبل انسحاب القوة المصرية من رأس نصرانى ، نسفت
الدفاع الساحلية التي تسيطر على المضيق بين الساحل وجزيرة تيران والتي
كانت تمنع مرور الملاحة الاسرائيلية الى ايلات . (٣١) . على انه لما كانت
السفن البريطانية قد تجمعت فى تلك الاثناء فى مدخل خليج العقبة لفرض
الحصار البحرى على شرم الشيخ ، وفى الوقت نفسه اخذت القوات الجوية
المعادية فى شن غاراتها على الموقع ، فمن هنا تكون القوة المصرية فى شرم
الشيخ قد تم حصارها برا وبحرا وجوا . وهذا ما أبرق به قائد هذه القوة
الى القيادة العامة فى مصر يوم ٣ نوفمبر (٣٢) .

كانت خطة دفاع شرم الشيخ مبنية على مواجهة احتمالات حصار
طويل ، وليس على أساس اقامة تحصينات ووسائل قتال لصد المهاجمين .
ويفسر « ديان » ذلك بأن القيادة المصرية أخذت فى الحسبان أن اسرائيل
سوف تحاول احتلال مضيق تيران بطريق الجو والبحر ، ولم تكن تتوقع
هجوما على يد وحدات جيش يأتى بطريق البر . ويدلل على ذلك بأن التركيز
الأساسى لخطة دفاع شرم الشيخ قام على حفر مستودعات تحت الارض
وتخزين المياه والاغذية والوقود والذخيرة لشهور عديدة ، كما بنى ميناء
عميق وشق مطار واقامت محطة كهربائية ، ولكن الحفر والتلغيم والتسوير
والمراكز المسيطرة على الداخل لم تكن قوية الى حد تستطيع فيه مواجهة
هجوم شديد من الجنوب أو من الشمال . على أنه فى موضع آخر يعترف

بأنه « من ناحية الاستعدادات ، لم يكن هناك فرق بين ما اذا كانت القوة المهاجمة هى وحدة مظلات تنزل من الجو أو لواء مشاة قام برحلة مسافتها ثلثمائة كيلو مترا ! (٣٣) .

على كل حال ، فقد كان امام قيادة اللواء الاسرائيلى ان تختار أحد امرين : اما الشروع فى الهجوم على شرم الشيخ فى عملية ليلية ، واما القيام بذلك مع الفجر . وقد تغلب الراى الاول ، حتى لا تتاح الفرصة للوحدة التى نقلت من رأس نصرانى الى شرم الشيخ فى الليلة السابقة للاستعداد . وعلى ذلك بدا الهجوم بعد منتصف الليل بقوة كتيبة لاحتلال موقع تحتله سريتان مصريتان فى الجانب الغربى من الخط ، ولكن القوة الاسرائيلية لم تنجح فى فتح ثغره فى حقل الألغام ، فى الوقت الذى تعرضت لنيران الرشاشات . وفى خلال وقت قصير تكبدت القوة خسارة ٢٢ مصابا منهم ٦ من قادة الجماعات وواحد قتيل . وبذلك فشل الهجوم الليلى ، واضطرت القوة الى الانسحاب .

على أن الهجوم استؤنف مع أول ضوء النهار فى اليوم التالى ، بمساعدة نيران الهاونات الثقيلة عيار ١٢٠ مم واشتراك سلاح الطيران والعربات نصف المجنزرة ، فى الوقت الذى كانت هناك كتيبة أخرى تهاجم فى الجانب الشرقى . واستمر القتال حتى الساعة التاسعة صباحا حتى استسلم آخر موقع للمصريين فى شرم الشيخ .

وقد اعترف موسى ديان بأن « العنصر الحاسم فى هذا الانهيار السريع للخط كان السلاح الجوى . فلم يكن للمصريين سلاح فعال ضد الطائرات (٣٤) . وهذا ما يؤكده العميد محمد كمال عبد الحميد . فقد ذكر أنه « لم يكن مع القوة المصرية مدفع واحد مضاد للطائرات يصلح للاشتباك بها » . ووصف الغارات الجوية على قوة شرم الشيخ بأنها كانت « اكتساحات عنيفة مركزة » .

ومن الأمور ذات المغزى أنه فى ليلة المعركة ، وصلت الى قائد قوة شرم الشيخ اشارة من القائد العام للقوات المصرية يقول فيها : « اذا لم يمكنك الاستمرار حتى أول ضوء ، فانى آمرك بأن تسلم . تخلص من جميع الاسلحة حتى البنادق والطبنجات ولو بالقائها فى البحر . تدمير جميع المنشآت اذا أمكن (٣٥) . على أن القائد المصرى أثر القتال على التسليم ! .

وقد اعترف بن جوريون بما أبدته القوة المصرية فى شرم الشيخ من بسالة نادرة ، فى خطابه أمام الكنيست يوم ٧ نوفمبر ، فقال : « أبدي

المصريون شجاعة قوية عجيبة حتى كان من الصعب علينا أن نتصور أو نصدق أنه في إمكاننا القضاء عليها . وسقطت منا في هذه المعركة الرهيبة ضحايا غالية جدا علينا . . لقد كانت أيامنا في هذه المعركة أيام فزع وذعر أمام هول القوة المصرية (٣٦) . وهذا يفسر تلك الحقيقة في معركة ١٩٥٦ وهي أن معركة شرم الشيخ كانت هي المعركة المستمرة الوحيدة التي ظلت دائرة مع قوات العدوان الثلاثي حتى وقف إطلاق النار .

٤ - الوجود الدولي في شرم الشيخ :

كان احتلال القوات الاسرائيلية لشرم الشيخ في ٥ نوفمبر ١٩٥٦ ختاماً لصفحة من الصراع بين مصر واسرائيل على البحر الاحمر ، وبداية صفحة جديدة . ففي يوم ٣٠ أكتوبر عقد مجلس الامن اجتماعاً عاجلاً للنظر في العدوان الاسرائيلي على مصر ، واقتراح على مشروع قرار يدعو اسرائيل الى سحب قواتها فوراً الى ما وراء خطوط الهدنة . ولكن بريطانيا وفرنسا استخدمتا حق الفيتو ضد القرار . وفي نفس الوقت ، وطبقاً للمؤامرة المدبرة التي سبق بيانها ، قدمت بريطانيا وفرنسا انذارهما الى مصر ، الذي رفضته ، وبذلك بدأت الغارات الجوية البريطانية والفرنسية .

وفي اول نوفمبر ١٩٥٦ عقدت اللجنة العامة للأمم المتحدة اجتماعاً غير عادي وفقاً لقرار مجلس الامن في ٣١ أكتوبر ، واصدرت في اليوم التالي (٢ نوفمبر) قراراً بوقف إطلاق النار فوراً ، وسحب كل القوات الى ما وراء خطوط الهدنة . وفي يوم ٤ نوفمبر وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار تقدمت به كندا بإنشاء قوة طوارئ دولية في المنطقة « لضمان وقف الاعمال الحربية » ، والاشراف على ذلك . وفي ٧ نوفمبر قبلت دول العدوان طلب وقف إطلاق النار ، وأخطرت الامم المتحدة بان الانسحاب سيبدأ لدى وصول قوات الطوارئ الدولية . وفي ١٢ نوفمبر تم الاتفاق بين السكرتير العام والحكومة المصرية على وصول قوات الطوارئ الدولية (٣٧) .

على ان اسرائيل في ذلك الحين ، كانت تطرح مسألة الملاحه الاسرائيلية عبر مضيق تيران وخليج العقبة ، كجزء متمم لترتيبات وقف إطلاق النار . ففي المقابلة التي جرت بين جولدا ماير Golda Meir وزيرة خارجية اسرائيل ، وليستر بيرسون Lester Person وزير خارجية كندا ، أعلنت للوزير الكندي ، «اننا لا يمكن أن نسمح للمصريين بالعودة الى احتلال الجزء الذي يسيطر على مداخل خليج العقبة . وقد احتلنا هذه الجزر لنبقى على بوابة ايلات ، مينائنا

الجنوبى الحيوى ، مفتوحة أمام تجارتنا ، وتساءلت : ما الذى يدفعكم الى الضغط علينا للانسحاب ؟ . ليس ثمة ما يضمن لنا ان يسمح عبد الناصر للملاحة الاسرائيلية بعبور القناة ، أو يضمن لنا فتح الطريق أمام الملاحة الاسرائيلية الى ايلات عبر خليج العقبة (٣٨) .

على أن مصر كانت فى ذلك الحين تضغط لاتهام الانسحاب . فقد اغلق عبد الناصر القناة بسبع وأربعين سفينة أغرقت فيها ، وتدمير جسرين يقومان فوقها ، وبذلك سدت القناة فى وجه الملاحة ، وأصبحت أوروبا الغربية تعاني نقص الوقود ، وهبطت طاقة حلف الاطلنطى بالتالى نتيجة نقص الاحتياطى فى الوقود . وفى الوقت نفسه كانت تقارير المخابرات الامريكية الى واشنطن توضح أن المصريين يفكرون تفكيراً جدياً فى طلب المتطوعين من الاتحاد السوفيتى ، كما جاءت عروض بمتطوعين آخرين من اندونيسيا والصين الشعبية . وقدمت الهند فى ٢٢ نوفمبر مشروعاً ينطوى على أقسى عبارات التنديد بتأخر دول العدوان عن تنفيذ القرارات السابقة بالانسحاب . وعندئذ أعلنت بريطانيا أن كتيبة انجليزية ستغادر أرض مصر فوراً ، وأعلنت الحكومة الفرنسية أن ثلث قواتها قد غادرت مصر ، وأصدر الاسرائيليون بياناً بأنهم سحبوا كتيبتين من قواتهم من سيناء (٣٩) . وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ أتمت القوات البريطانية والفرنسية انسحابها من مصر .

على أن اسرائيل اخذت تؤخر انسحابها حتى تكسب ضمانات بحق مرور سفنها عبر خليج العقبة وقناة السويس . فطبقاً لتقرير السكرتير العام للأمم المتحدة يوم ١٥ يناير ١٩٥٧ عن انسحاب القوات الاسرائيلية فى تاريخ ١٤ يناير ، أعلن أنه تسلم من الحكومة الاسرائيلية خطاباً يفيد أنها فى ٢٢ يناير ١٩٥٧ ستكون قد أتمت سحب جميع قواتها من شبه جزيرة سيناء . ماعدا منطقة شرم الشيخ (٤٠) .

وفى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٧ أعلن بن جوريون فى الكنيست أن اسرائيل لاتفكر فى احتلال ساحل سيناء بصورة دائمة ، ولكنها تريد أخذ الضمانات الكافية والناجعة بعدم عرقلة حرية الملاحة الاسرائيلية والدولية . وقال ان حرية الملاحة فى مضائق تيران والبحر الاحمر يمكن تأمينها : اما عن طريق توقيع اتفاق يضمن حرية الملاحة بين الدول العربية الواقعة على خليج العقبة وهى : الاردن والسعودية ومصر ، وبين اسرائيل — واما بأن تقرر الأمم المتحدة وجوب بقاء القوات الدولية لتأمين حرية الملاحة ، وبحيث لاتغادر المنطقة الساحلية الا بعد التوصل الى تسوية شاملة بين مصر واسرائيل ، أو بعد أن يتم التوصل الى تسوية خاصة بمشكلة حرية الملاحة فى الخليج توافق عليها اسرائيل أيضاً .

على أن الجمعية العامة أصدرت يوم ٢ فبراير ١٩٥٧ قرارا يتضمن أمرين : أولهما ، وجوب انسحاب إسرائيل فورا من الاراضى المصرية والرجوع الى ما وراء خط الهدنة . والثانى ، تكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بالاشراف على اخراج إسرائيل من قطاع غزة ، وعلى مرابطة قوات الطوارئ الدولية على طول خط الهدنة ، وارسال وحدات من تلك القوة الى منطقة خليج العقبة . ولكن الوزارة الاسرائيلية اجتمعت فى اليوم التالى وقررت ابقاء قوات الاحتلال فى منطقة غزة وخليج العقبة بحجة أن إسرائيل لم تحصل على ضمان ما بوقف العمل بحق الدولة المحاربة من جانب مصر .

وفى يوم ١١ فبراير كان أبا اييان فى واشنطن يسمى للحصول على تعهد من الولايات المتحدة بضمان حرية الملاحة الاسرائيلية فى خليج العقبة . وقد نجح فى الحصول على مذكرة من جون فوستر دالاس ، وزير خارجية أمريكا ، حول خليج العقبة تؤيد وجهة النظر الاسرائيلية . صرح فيها بأن مضيق تيران وخليج العقبة يعتبران ، من وجهة النظر الامريكية ، مياها دولية ، الى أن تقرر العكس هيئة قضائية دولية . وأنها — أى الولايات المتحدة — سوف تمارس ، هى ومن ينضم اليها من الدول ، حقوقها فى الانتفاع بهذه المياه . وما لبثت فرنسا أن أيدت الموقف الامريكى (٤١) .

وفى نفس الوقت الذى كان أبا اييان فى واشنطن يحصل على هذه المذكرة ، طلبت جولدا ماير مقابلة ليستر بيرسون ، وأبلغته أنها أوضحت للسكرتير العام للأمم المتحدة ، « اننا لن نسمح ثانية للمدافع المصرية فى مضائق تيران بمنع سفننا من عبور خليج العقبة ، واننا سنشق طريقنا بالقوة » . وأكدت أنه لو فرضت على إسرائيل العقوبات الاقتصادية ، وتعرضت للام ومتابع بالغة ، فسوف تضطر تحت وطأة اليأس الى خوض الحرب ثانية ! .

عند ذلك اقترح بيرسون على هامرشولد تطوير مهمة قوات الطوارئ الدولية ، من مجرد الاشراف على وقف اطلاق النار والانسحاب — وهى مهمة طارئة — الى أداء أعمال الحراسة لاقرار السلام — وهى مهمة دائمة . وقد قبل هامر شولد أن تدخل قوات الطوارئ الدولية شرم الشيخ « للحفاظ على السلام والأمن بعد انسحاب القوات الاسرائيلية منها (٤٢) » ، ولكنه رفض اعطاء ضمانات لاسرائيل بحرية الملاحة فى خليج العقبة . ففى تقريره للجمعية العامة يوم ٢٦ فبراير ١٩٥٧ قرر أن القوات الدولية لن تستعمل لفرض أى حل لمشكلة سياسية أو قانونية ، وانما تنحصر وظيفتها فى منسع وقوع الاعمال الحربية . وأنه يرفض تعزيز القوات الدولية فى منطقة شرم

الشيخ بطريقة تمكنها من كفالة حرية الملاحة في خليج العقبة (٤٣) . وواضح أن السكرتير العام لم يكن في وسعه اعطاء أى ضمان ، لخالفه ذلك المهمة القوة الدولية .

على أن الأمور سارت في طريق الاتفاق الشفوى ! . ففى أواخر فبراير — كما تقول جولدا ماير — تم التوصل الى حل يقوم على أن تنسحب بقية القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومن شرم الشيخ في مقابل « افتراض assumption أن الأمم المتحدة سوف تضمن للملاحة الاسرائيلية حق المرور في مضيق تيران وعدم عودة الجنود المصريين الى قطاع غزة » . ولا تذكر جولدا ماير الطرف أو الاطراف الذين توصلت معهم الى هذا الحل، ولكن تيرنس روبرتسون يذكر أن جولدا ماير أعلنت في الساعة الثالثة من بعد ظهر الاول من مارس في الجمعية العامة ، أن اسرائيل نظرا لبعض التوقعات والافتراضات ستانسحب بسرعة من قطاع غزة وشرم الشيخ (٤٤) . وقد تضمن خطاب جولدا ماير أن هدف اسرائيل الوحيد هو اقرار حرية الملاحة لها والدول الاخرى في خليج العقبة ومضيق تيران بعد انسحاب القوات الاسرائيلية . وبرزت الاهمية القومية الحيوية لحرية الملاحة بالنسبة لاسرائيل ، وقالت ان اقتصادها واقتصاد دول بحرية عديدة يتوقف على التجارة والملاحة بين البحرين الاحمر والمتوسط . ثم اشارت الى مذكرة وزير الخارجية الامريكية يوم ١١ فبراير بخصوص الصفة الدولية لمضيق تيران، واعتزام الولايات المتحدة ممارسة حقوقها في الملاحة الحرة في مياه العقبة وقالت انها علمت ان دولاً بحرية كبيرة أخرى على استعداد للاشتراك في هذا المبدأ الذي اعلنته مذكرة الولايات المتحدة وتنتزع مباشرة حقوقها أيضاً في الملاحة الحرة .

ولم يحل الرابع من مارس حتى كان بيرنز Burns قد تسلم منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة من ديان (٤٥) . وفي ٢٧ مارس ١٩٥٧ أعلنت اسرائيل أنها سوف تمارس حقها في الملاحة في مياه خليج العقبة ومضيق تيران ، وأنها لا تجد مبرراً للالتجاء لمحكمة العدل الدولية لاستطلاع رأيها القانوني في الطابع الدولي لقناة السويس ومضيق تيران .

وسرعان ما هبت الولايات المتحدة لفرض الأمر الواقع في مسألة حرية الملاحة في مضيق تيران . ففى يوم ٦ ابريل ١٩٥٧ بعثت شحنة من البترول الخام الايرانى تبلغ زنته ١٦٧٠٠ طن على سفينتها « كيرن هيلز » الى اسرائيل عبر مضيق تيران . وقد مرت هذه السفينة الامريكية من المضيق، تحت أبصار قوات الطوارئ الدولية . واكتفت مصر باستنكار التصرف الامريكى واعتباره عملاً غير مشروع .

وكان مرور هذه السفينة الامريكية هو السابقة الخطيرة لمرور السفن الاخرى الى اسرائيل (٤٦) . وكانت اسرائيل اول من أخذ في ممارسة هذا الحق بصفاقة ! . ففى صباح يوم أول مايو ١٩٥٧ قدمت مدمرة اسرائيلية من ايلات الى شرم الشيخ (التى ترابط بها قوات الطوارئ الدولية) ثم اتجهت صوب بلدة الشيخ حميد الواقعة على الضفة الشرقية للخليج فى اراضى المملكة السعودية ، وأخذت تقترب منها حتى أصبحت على بعد كيلو مترين منها ، واقتربت من المدفعية الساحلية . ثم وصلت سيرها الى ان أصبحت على بعد كيلو مترا واحدا من بلدة « مثنى » الواقعة على الساحل السعودى ، واتجهت بعد ذلك الى ايلات . وفى نفس اليوم واليوم السابق أجرت قطع بحرية اسرائيلية مكونة من مد مرتين وثلاث طرادات وطائرات حربية اسرائيلية مناورات على الساحل الغربى المصرى لخليج العقبة بين ايلات وطابة ، ووصلت الى المياه السعودية على الضفة الشرقية لخليج العقبة ! (٤٧) .

وفى ١٠ مايو أعلنت جولدا ماير ان التدخل ضد السفن التى تحمل العلم الاسرائيلى والتى تمارس « حق المرور البرىء » فى خليج العقبة ومضيق تيران ، سيعتبر فى نظر اسرائيل اعتداء يسمح لاسرائيل بان تستخدم ضده حق الدفاع المشروع الذى نص عليه ميثاق الأمم المتحدة (٤٨) .

على كل حال ، يتضح من ذلك أن مرور اسرائيل من خليج العقبة لم يتم من خلال اتفاق رسمى مع مصر . كما أن مهمة قوة الطوارئ الدولية فى شرم الشيخ لم تتضمن أيضا كفالة حرية الملاحة الاسرائيلية فى مضيق تيران ، كما أنها ارتبطت بسلطة الجمهورية العربية فى سيادتها على اراضيها وجاءت بناء على موافقتها . وقد أعلنت مصر فى الجمعية العامة فى أول مارس ١٩٥٧ أن تصريحات اسرائيل وبعض الدول الاخرى لا تمس حقوق مصر (٤٩) .

على أنه من الناحية الأخرى ، فقد سكنت مصر من الناحية الفعلية على مرور الملاحة الاسرائيلية أثناء وجود قوات الطوارئ الدولية ، فكأنها وافقت بذلك موافقة صامتة على هذا المرور . وواضح أن السبب فى ذلك يرجع الى أنه لم يكن فى وسع مصر اجبار اسرائيل على الانسحاب من شرم الشيخ بسهولة دون الادعان لوجهة النظر الامريكية التى ترى حرية الملاحة فى خليج العقبة لاسرائيل . وكانت الولايات المتحدة فى ذلك الحين تتقود سياسة تقوم على سحب قوات العدوان الثلاثى من الاراضى التى احتلتها فى مصر ، خوفا من تفاقم الموقف الدولى الى حد قيام حرب عالمية ثالثة ، ورغبة فى أن ترث دور الدولتين الاستعمارييتين القديمتين فى المنطقة ، وهما فرنسا وانجلترا وقد أمكن فى النهاية احباط الخطة الفرنسية الانجليزية واخراج القوات

الاستعمارية من مصر ، وهو مكسب كبير لمصر تحقق لها بفضل تأييد الدول الاشتراكية المحبة للسلام في العالم ، وبفضل صمودها في وجهه العدوان الامبريالي الصهيوني ، مما ضغط على يد الولايات المتحدة وأجبرها على الضغط على حلفائها لتحقيق هذا الانسحاب . وفي مثل هذه الظروف لم يكن في وسع مصر استخدام القوة لمنع الملاحة والتجارة الاسرائيلية من المرور في خليج العقبة ، دون أن تعرض نفسها لخطر مواجهة مع الولايات المتحدة قد تعيد الالتئام الى الصفوف الامبريالية المنتظمة . ولما لم يكن في وسعها الادعاء لوجهة النظر الامريكية في وثيقة رسمية تتضمن الاعتراف لاسرائيل بحق الملاحة الحرة في خليج العقبة ومضيق تيران ، فقد آثرت التغاضي والسكوت الى حين تبسح الفرصة المناسبة لاسترداد حقها في اغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية . وهو ماحدث بالفعل بعد عشرة اعوام من ذلك التاريخ .

٥ - آثار انتهاء الحصار المصري في البحر الاحمر على اسرائيل :

على كل حال ، فان مرور الملاحة الاسرائيلية في مضيق تيران يعد أضخم مكسب حصلت عليه اسرائيل منذ احتلالها ميناء أم الرشراش في مارس ١٩٤٩ وهو أخطر تطورات الصراع بين مصر واسرائيل منذ انشاء تلك الدولة . فقد فتحت البحر الاحمر أمام اسرائيل ، واتاح لها أن تتمتع لأول مرة بمزايا موقعها على بحرين : البحر المتوسط والبحر الاحمر . وقد ترتب على ذلك النتائج الآتية :

أولا - تحول ميناء ايلات الى ميناء عالمي ، ومحاولة اسرائيلية الاستعاضة به عن قناة السويس لنقل البضائع والبتترول بين آسيا وافريقيا وأوروبا . فقد عمدت الى اقامة شبكة من المواصلات بين ايلات والبحر المتوسط ، وادخال تحسينات كبرى على الميناء ، وقامت بتوسيعه وتقسيمه الى ثلاثة اقسام : قسم جنوبي ، وهو ميناء البترول ، وتصل اليه السفن التي تحمل البترول الخام الذي يدفع الى معامل التكرير بحيفا . وقسم شمالي ، يختص بشحن وتوزيع البضائع ، وقسم أوسط يتم فيه تخزين البضائع .

وفي عام ١٩٥٩ كانت هناك ثلاث شركات ملاحية تعمل بواخرها بانتظام بين ايلات والساحل الشرقي لافريقيا . وقد سجل الاسطول التجاري الاسرائيلي تقدما مضطردا منذ عام ١٩٥٩ . وعلى سبيل المثال ، فقد كانت حمولته في ذلك الحين تبلغ ٣٢١.٠٠٠ طن ، فبلغت في سنة ١٩٦٠ ، ٤٦٢.٠٠٠

طن ، وفي سنة ١٩٦١ بلغت مقدار ٦٤٠.٠٠٠ طن . وقامت الخطوط الملاحية بربط اسرائيل باليابان وبورما وسيلان وشرقى أفريقيا وغربها واستراليا .

وفي أعقاب فك الحصار عن مضيق تيران ، هبت اسرائيل لد خطط انابيب للبتترول من ايلات الى معامل التكرير بحيفا . وكانت هذه المعامل تعمل منذ حرب ١٩٤٨ بربع طاقتها فقط . ومن المعروف أن اسرائيل كانت تنتج حوالى ١٠ فى المائة مما تحتاجه من البترول ، وتستورد ما تحتاجه كمصدر للطاقة ولصناعة البتروكيماويات من ايران بالخليج العربى . وقد جرى التفكير فى انشاء هذا الخط فى أعقاب عدوان ١٩٥٦ ، وتم انجازه على ثلاث مراحل : من ايلات الى بير سبع ، ويبلغ طوله ٢٤٠ كيلو مترا ، وقطره ٨ بوصات ، وتم انجازه فى منتصف شهر ابريل ١٩٥٧ . ومن بير سبع الى اسدوديام ، ويبلغ طوله ٧٧ كيلو مترا ، وقطره ٨ بوصات لمسافة ١٥ كيلو مترا و ١٦ بوصة لمسافة ٦٢ كيلو مترا . ومن اسدوديام الى حيفا ، ويبلغ طوله ١٣٩ كيلو مترا ، وقطره ١٦ بوصة . وقد انتهى العمل فيه فى منتصف يولييه ١٩٥٨ . ومنذ منتصف شهر مايو ١٩٥٩ بدأ انشاء خط النفط الدولى بين ايلات وحيفا الذى وقعت اتفاقيته فى مطلع العام مع جماعة من الممولين الفرنسيين على رأسهم البارون روتشيلد (٥١) . وقد قدرت قيمة البترول الايرانى المصدر لاسرائيل عام ١٩٦٥ بـ ٤٥ مليون دولار . وعندما طلبت الدول العربية من ايران فى مايو ١٩٦٧ قطع بترولها عن اسرائيل ، ردت وزارة الخارجية الايرانية بأنها لا تبيع البترول لاسرائيل ، وانما تبيعه للشركات ، والشركات تبيع البترول لمن تريد ! .

وسرعان ما أنشأت اسرائيل مطارا عسكريا شمال ايلات على بعد كيلو مترين من الساحل على الجانب الغربى من الطريق العام ، يصلح لمبوط الطائرات النفاثة . ويعد مطار ايلات هو المطار الثانى فى اسرائيل بعد مطار اللد . وأنشأت اسرائيل طريقا برياً من الدرجة الاولى بين حيفا وايلات يبلغ طوله ٤٦٧ كيلو مترا ، أطلق عليه الاسرائيليون اسم : « قناة السويس البرية » . وقد استطاعت ايلات ان تستقطب سريعا حركة الملاحة من ميناء العقبة الاردنى ، حتى بلغ حجم السفن التى تصل اليها فى عام ١٩٦٧ سبع سفن مقابل كل سفينة تصل الى ميناء العقبة ! .

ثانيا : تسرب النفوذ الاسرائيلى الى افريقيا ، تدعمه الاستثمارات الاسرائيلية والامبريالية . وتنوع النشاط الاسرائيلى فى الميادين الاقتصادية والثقافية والعسكرية . وقد استعانت اسرائيل فى ذلك بارتباطاتها بالاستعمارية بالدول الامبريالية . وعلى سبيل المثال ، فقد جعلت فرنسا من

ميناء جيبوتي في الصومال الفرنسى قاعدة عسكرية وميناء حرا لتأمين تجارة اسرائيل الى افريقيا . وبذلك أصبح هذا الميناء منفذا رئيسيا للتجارة الاسرائيلية مع افريقيا . كما وضعت الحبشة الممر روفة بارتباطاتها الاستعمارية مع الولايات المتحدة مينائى عصب ومصوع على البحر الاحمر الواقعين على ساحل ارتريا العربية فى خدمة اسرائيل . واعطى الامبراطور هيللا سلاسى الاراضى الزراعية فى ارتريا للشركات الاسرائيلية لاستغلال ثرواتنا الحيوانية والزراعية ، مقابل الخدمات الاسرائيلية فى قمع الثورة الارترية (٥٢) .

وعندما قررت فرنسا اجراء استفتاء لتقرير المصير فى الصومال الفرنسى عام ١٩٦٦ ، خشيت اسرائيل انضمام الصومال الى الجمهورية الصومالية فتعرض مصالح اسرائيل للاخطار . فكتبت جريدة « هاتسوفيه » تقول : ان اسرائيل سوف تعارض بشدة هذا الانضمام ، وستقوم باتصالات مع الدول الافريقية المجاورة للصومال والدول الافريقية الاخرى لمواجهة هذا الاحتمال ، وستستغل نفوذها فى الدول الافريقية ونشاطاتها وعلاقاتها ووسائلها لاحباط كل محاولة تستهدف منح الاستقلال للصومال الفرنسى او اتحاده مع دولة الصومال (٥٣) .

وعندما اشتدت حركة الاستقلال فى افريقيا ، لم تر اسرائيل بدا من الاعتراف بها على أساس الأمر الواقع ، نظرا لان تجاهلها من شأنه ابعادها عن هذه الدول الحديثة الاستقلال . فاخذت اسرائيل فى الاعتراف باستقلال هذه الدول حال استقلالها ، وتبادل التمثيل الدبلوماسى والقنصلى معها ، وتقدير العروض الرسمية بالمساعدات . وقد استفادت اسرائيل من عقد المؤتمرات ونشاط الوكالات واللجان التابعة للأمم المتحدة فى عقد ارتباطات مع الدول الافريقية ، كما حدث بالنسبة لتانزانيا وكينيا . واستفادت اسرائيل فى ذلك كله من نشاط ونفوذ الاستعمار الجديد (٥٤) .

وقد بلغ من امتداد النفوذ الاسرائيلى فى الدول الافريقية أن وصل عدد الدول الافريقية غير العربية التى أقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل حتى عام ١٩٧٣ الى ٣٢ دولة (٥٥) . وقد فشلت كل الجهود والمحاولات التى بذلها الجانب العربى لصالح ادراج القضية الفلسطينية ضمن جدول أعمال منظمة الوحدة الافريقية التى ولدت فى مايو ١٩٦٣ ، الا بالتحفظات التى كانت تبديها الدول الافريقية غير العربية (٥٦) . ومن الطبيعى ان هذه العلاقات قد فتحت أمام الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية الاسرائيلية اسواقا رائجة ، استطاعت اسرائيل من خلالها التغلب على الحصار الاقتصادى العربى ومنافسة الصناعات العربية .

حواشى الفصل الرابع :

- (١) الاهرام فى ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ .
- (٢) المصرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٣) أنظر برنامج هيئة التحرير فى : المصرى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ .
- (٤) تصريحات عبد الناصر فى كسر الدوار يوم ١٩ ابريل « مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر ، الجزء الاول » .
- (٥) خطاب عبد الناصر يومى ١٩ ابريل و ١٣ سبتمبر ١٩٥٤ .
- (٦) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر ص ٦٩٣ .
- (٧) حديث عبد الناصر مع نائب مدير وكالة اليوناي تدبرس فى الشرق الاوسط يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٤ « نفس المصدر ص ٢٢٠ » .
- (٨) Safran, op. cit. P. 45 وديان : المرجع المذكور ص ٣٢ - ٣٣
- (٩) كان بن جوريون قد عاد ، منذ عزلته الطويلة فى داره فى النقب ليتولى وزارة الدفاع الاسرائيلية فى فبراير ١٩٥٥ . فكانت عودته علامة على تزايد نفوذ المتطرفين انصار استخدام القوة . وقد شن فور عودته أكبر غارة من نوعها على القوات المصرية المربطة فى قطاع غزة ، وهو أكبر هجوم عدوانى دموى وقع على غزة منذ عام ١٩٤٩ . وراحت اسرائيل فى الشهور التالية تفاوض فرنسا فى موضوع صفقات الاسلحة التى تريدها ، وهى الصفقات التى أعلن عبد الناصر تفاصيلها فى نوفمبر ١٩٥٥ . وفى سبتمبر ١٩٥٥ أصدر بن جوريون أمره بتسليح منطقة العوجة ، بما تتضمنه من طرق صحراوية متشابكة وحيوية تؤدى للغرب ، وهى تقع على مرتفعات تشرف على الطريق من بير سبع الى سيناء ، وأعلن أن العوجة جزء من الاراضى الاسرائيلية وليس لاحد الحق فى منع اسرائيل من تحصينها . وقد قابلت مصر هذا التحدى لنظام الهدنة بإرسال قوات للمرابطة فى الصباحة على الجانب المصرى من الحدود فى مواجهة العوجة . ولكن اسرائيل بادرت بشن غارتين فى ٢ نوفمبر وصلت احدها الى الكونفلا على مسافة خمسين كيلو مترا داخل الحدود المصرية ، أما الاخرى فقد أصابت حامية الصباحة ببعض الاضرار . وعلى أثر هذا الاشتباك ،

أخلت القوات المصرية هذا المركز كما كان من قبل تطبيقا لنظام الهدنة . وبذلك أصبح النظام محترما من جانب واحد . وانتهت هذه الاشتباكات بسكوت مصر على تسليح العوجة وبقاء المنطقة مفروعة السلاح على الجانب المصرى من الحدود فقط . والمهم هنا هو عودة بن جوريون الى كرسي الرئاسة يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٥ ، وهو اليوم الذى شنت فيه القوات الاسرائيلية غارتها السالفتى الذكر .

(١٠) موشى ديان : يوميات معركة سيناء ص ٣٧ - ٤٣ « إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ١٩٦٦ » .

(١١) هيو توماس : خبايا السويس « الاهرام في ٥ و ٦ و ٧ سبتمبر ١٩٦٦ » .

(١٢) ديان : المرجع المذكور ص ٥١ - ٥٢ .

(١٣) هيو توماس : المرجع المذكور .

(١٤) ديان : المرجع المذكور ص ٥١ - ٥٢ .

(١٥) هديث كريستيان بينو ايريس روبرتسون : انظر : تيرنس روبرتسون : أزمة « القصة السرية لإقامة السويس ، ترجمة خيرى حماد ص ١٧٥ - ١٨٠ « دار المعارف ١٩٦٥ » .

(١٦) ديان : المرجع المذكور ص ٥٩ .

(١٧) انتونى ناتنج : مذكرات انتونى ناتنج « الاهرام في ٤ مايو ١٩٦٧ » .

(١٨) ديان : المرجع المذكور ص ٦١ - ٦٨ .

(١٩) هيو توماس : المرجع المذكور « الاهرام في ١١ سبتمبر ١٩٦٦ » .

(٢٠) انتونى ناتنج : المرجع المذكور « الاهرام في ٥ مايو ١٩٦٧ » .

(٢١) روبرتسون : المرجع المذكور ص ٢٠٤ - ٢١٠ . تدعى جولدا ماير أن ذهاب بن جوريون والوفد الاسرائيلى الى باريس كان بدعوة من الفرنسيين للتباحث مع جى موليه وكريستيان بينو وموريس بورجس - مانورى . وان بن جوريون طلب اليها الذهاب مع الوفد باعتبارها وزير الخارجية . وتذكر أن النقطة الرئيسية التى تباحث فيها هذا المؤتمر كانت حول المساعدات العسكرية التى وعد بها الفرنسيون ، خصوصا للتعهد الفرنسى الجوهري بحماية الاهواء الاسرائيلية « Meir, Golda, My life P. 285-86 . على ان روبرتسون يذكر ان الاجتماعات السرية قد تقررت بناء على طلب من بن جوريون الذى جاء - كما قال - ليحصل على « ورقة ما » (روبرتسون : نفس المصدر ص ٢٠٥) .

- (٢٢) أنتوني ناتنج : المرجع المذكور ص ١ الاهرام في ٦ مايو ١٩٦٧ .
- (٢٣) روبرتسون : المرجع المذكور ص ٢٠٩ .
- (٢٤) أنتوني ناتنج : المرجع المذكور « الاهرام في ٦ مايو ١٩٦٧ » .
- (٢٥) نفس المصدر .
- (٢٦) ديان : المرجع المذكور ص ٢٩ .
- (٢٧) نفس المصدر ص ٢٠٦ .
- (٢٨) محمد كمال عبد الحميد ، عميد أركان حرب : معركة سيناء وقناة السويس
ص ١٢٩ — ١٣٢ .
- (٢٩) التقرير الرسمي التحليلي لـ « بامحنة » العسكرية الاسرائيلية نقلًا
عن : نفس المصدر ص ١٤١ .
- (٣٠) ديان : المرجع المذكور ص ٢٠٥ — ٢٠٨ ، انظر أيضا تقرير مجلة بامحنة
السالف الذكر ، نفس المصدر .
- (٣١) نفس المصدر ص ٢١٠ — ٢١١ .
- (٣٢) محمد كمال عبد الحميد : المرجع المذكور ص ١٣٨ — ١٣٩ .
- ٣٣ — ديان : المرجع المذكور ص ٢٠٩ — ٢١٢ .
- (٣٤) نفس المصدر ص ٢١٢ — ٢١٣ .
- (٣٥) محمد كمال عبد الحميد : المرجع المذكور ص ١٤١ .
- (٣٦) نفس المصدر ص ١٣٢ .
- (٣٧) ملف وثائق فلسطين ، وثائق ٢٩٣ و ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، مصطفى مؤمن : قوة
الطوارئ الدولية ص ١٥ — ٢٠ .
- (٣٨) تيرنس : المرجع المذكور ص ٣٥٦ — ٣٥٧ ، ٣٨٥ .
- (٣٩) نفس المصدر .

(٤٠) الهند وفلسطين ، تطور سياسة ص ٤٤ ، حركة التاريخ على شاطئه
القناة (السياسة الدولية ابريل ١٩٧٥) *

(٤١) د. عائشة راتب : المرجع المذكور ص ٥٩ .

(٤٢) روبرتسون : المرجع المذكور ص ٣٨٦ - ٣٨٩ .

(٤٣) د. محمد حافظ غانم : قضية خليج العقبة ومضيق تيران « المرجع
المذكور ص ٣٧ » .

Meir, Golda, op.-cit. P. 295. (٤٤)

(٤٥) روبرتسون : المرجع المذكور ص ٣٩٤ .

(٤٦) انظر نص المذكرة الرسمية للحكومة السعودية يوم ١٢ مايو ١٩٥٧
« د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٤٧٩ - ٤٨٠ » .

(٤٧) عبد البارى عبد الرازق نجم : خليج العقبة ومضائق تيران ، « ص ٥٣
الموصل ١٩٦٥ » .

(٤٨) نفس المصدر ص ٥٦ .

(٤٩) د. محمد حافظ غانم : مبادئ القانون الدولى ص ٣٧٥ .

(٥٠) الهند وفلسطين ، تطور سياسة ص ٤٧ - ٤٨ .

(٥١) على محمد على : اسرائيل والشرق الاوسط ٤١٢ - ٥١٧ .

(٥٢) عبد البارى نجم : المرجع المذكور ص ٨٢ - ٨٥ .

(٥٣) صحيفة هاتسوفيه الاسرائيلية فى اول اكتوبر ١٩٦٦ « نقلا عن : د. عدنان
العمد : المخطط الاسرائيلى ضد تحرير افريقيا (السياسة الدولية : اكتوبر ١٩٧١) *

(٥٤) د. عبد الملك عودة : التسلسل الاسرائيلى فى افريقيا (السياسة الدولية
ابريل ١٩٦٦) *

Nabya Asfahany, Afro-Arab cooperation: (٥٥)

Political and Financial Developments P. ١١-١٢.

(Istituto Affari Internazionali papers 1977).

Ibid P. ١١ (٥٦)

البحر الأحمر في حرب يونيو ١٩٦٧

١ - حقيقة الحشود

الاسرائيلية على حدود سوريا :

ترتب على تزايد استفادة اسرائيل من انتهاء الحصار البحري المصري على مضيق تيران على هذا النحو ، أن أصبح من الأسباب الواردة في نظرية الأمن الاسرائيلي ، التي تقضى بشن حرب وقائية ضد مصر - اغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية . وقد أعلنت اسرائيل بالفعل أكثر من مرة انها تعتبر استخدام حقها في الملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة (الذي كانت تطلق عليه اسم خليج ايلات) « مصالحة قومية عليا لا ينطبق عليها أى تنازل ، ولا يجوز فيه أية مصالحة » (١) .

وفيما يختص بمصر ، فمنذ عبور الباخرة الامريكية كيرن هيلز في مضيق تيران يوم ١٦ ابريل ١٩٥٧ ، فى وجود قوات الطوارئ الدولية فى شرم

الشيخ - أخذت تتوق لممارسة حقها القانونى فى سحب القوات الدولية واغلاق خليج العقبة والبحر الاحمر فى وجه الملاحه الاسرائيلية ، خصوصا بعد ان استغل خصوم النظام المصرى فى البلاد العربية الوجود الدولى فى مضيق تيران لتوجيه حملات التشكيك فيه والتقليل من ثوريتها .

وقد عبر الفريق صلاح الدين الحيدى عن تلك الرغبة بقوله : « كنا نشعر جميعا ، كعسكريين ، ودون أن نطلع على الوثائق السياسية التى يسمح بمقتضاها لتلك القوات (قوات الطوارئ الدولية) أن توجد على أرضنا - بأننا كدولة نملك الحق الكامل فى طلب سحب هذه القوات . وكنا نضع فى تفكيرنا - كآخر حل وعند الضرورة القصوى ، وبعد استنزاف جميع الوسائل ، وبعد تقدير حجم وتسليح هذه القوات أنه بشئ من الضغط العسكرى يمكن اجبار هذه القوات على التخلى عن النقاط الحيوية من خطوط المواجهة مع اسرائيل فى حالة قيامنا باجراء عسكرى كبير ، تكون فيه المبادأة من جانبنا . ولكن رغم التصريحات العديدة التى اعلنها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى خطبه المختلفة عن وضع هذه القوات على أرضنا ، وأنها مرابطة بموافقتنا ، ومن حقنا دون شك أن نطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة سحب هذه القوات فى أى وقت نشاء - رغم كل هذا ، فقد كنت أشعر بشك بعض اخواننا العرب فى حقيقة هذه التصريحات على أسسهم وعلى صفحات الكثير من صحفهم ، وأعلنت أبواب حملات الدعاية المعادية لمصر أننا ارتضينا قيام الأمم المتحدة بالدفاع عن حدودنا (٢) .

وأخيرا حانت الفرصة لتجربة قدرة مصر على اجبار القوات الدولية على الانسحاب من موافقتها ، واغلاق خليج العقبة والبحر الأحمر فى وجه الملاحه الاسرائيلية فى مايو ١٩٦٧ ، حين اخذ الوضع يتدهور على الجبهة السورية بعد معركة جوية وقعت يوم ٧ ابريل ١٩٦٧ فوق الاراضى السورية (٤) . وفى يوم ١٣ مايو أبلغ وزير الدفاع السورى حافظ الاسد ، المشير عبد الحكيم عامر عن حشود عسكرية اسرائيلية كثيفة على الحدود السورية تبلغ نحو ١١ - ١٣ لواء اسرائيليا على جبهتين فى الشمال والجنوب من بحيرة طبرية . (٥) .

وكان رد الفعل المصرى أن أصدر المشير عبد الحكيم عامر ، نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، أمره اليومى الاول ، وفقا لميثاق الدفاع المعقود بين مصر وسوريا ، ويقضى برفع حالة الطوارئ فى الاراضى المصرية الى الدرجة القصوى ، اعتبارا من الساعة الرابعة عشرة والنصف من يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ . وفى نفس اليوم أعلن عبد الناصر أنه

أصدر أوامره بإرسال القوات الى سيناء لتخفيف الضغط الاسرائيلي عن السوريين (٦) . وفى أثناء تقدم القوات المصرية فى سيناء يوم ١٦ مايو طُلب رئيس أركان حرب القوات المصرية الفريق محمد فوزى ، من الجنرال الهندى اندراجات ريكي سحب القوات الدولية من خط الهدنة على الحدود الشرقية . وقد رد يوثانت ، سكرتير عام الامم المتحدة ، بأن أى طلب لابعاد القوات الدولية من الحدود ابعادا مؤقتا يقتضى طلب اخلاء كامل لجميع القوات الدولية من غزة ومن سيناء . فلم تتردد مصر فى طلب سحب قوات الطوارئ الدولية كلية يوم ١٨ مايو . وفى اليوم التالى وافق يوثانت على الانسحاب ، وأصدر أمره الى الجنرال ريكي بتجميع القوة الدولية وترحيلها . وفى يوم ٢٠ تم سحب هذه القوات من جميع مواقعها فى قطاع غزة وسيناء وتجميعها فى بور سعيد استعدادا للرحيل . وفى اليوم التالى ٢١ كانت القوات المصرية تحتل مواقعها فى شرم الشيخ . وفى يوم ٢٢ مايو أعلن عبد الناصر قراره التاريخى باغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحه الاسرائيلية (٧) . وبذلك أصبحت الحرب أمرا محتوما .

يتضح من ذلك أن التبليغ السورى عن الحشود الاسرائيلية ، كان هو الفرصة التى انتهزتها مصر لسحب قوات الطوارئ الدولية واغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحه الاسرائيلية ، ومع ذلك فان جميع المصادر قد أكدت عدم صحة هذا التبليغ وعدم وجود أية حشود . فقد أعلنت اسرائيل للامم المتحدة ان المزاغم بشأن وجود حشود عسكرية اسرائيلية غير صحيحة وغير دقيقة ، ونشر هذا فى صحف العالم . وقد نقلت هيئة الأمم هذا البيان الى عواصم الشرق الأوسط بما فى ذلك القاهرة (٨) . كذلك أعلن يوثانت سكرتير الامم المتحدة فى التقرير السنوى عن أعمال المنطقة الذى قدمه الى مجلس الامن يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ ، أن التقارير الواردة من مراقبى هيئة الامم لمراقبة الهدنة ، أكدت عدم وجود حشود أو تحركات هامة على جانبى الهدنة (٩) .

وقد أكد الفريق صلاح الحديدى هذه الحقيقة فى عبارة صريحة ، فأورد أن أجهزة الحصول على المعلومات فى مصر قامت بواجبها فى نفى أنباء الحشود الاسرائيلية لغزو سوريا (١٠) . وهذا الذى ذكره الفريق صلاح الدين الحديدى أكدده الفريق عبد المحسن مرتجى ، قائد جبهة سيناء فى حرب ١٩٦٧ . فقد أورد أن المعلومات التى توصل اليها الفريق عبد المنعم رياض ، رئيس أركان حرب القيادة الموحدة ، عقب التحرك المصرى يوم ١٥ مايو ، قد أكدت له عدم وجود هذا الحجم من الحشود الاسرائيلية ، وان الوجود الفعلى لا يتعدى قوات رمزية ستشارك فى الاستعراض العسكرى الذى أقيم فى القدس احتفالا بعيد انشاء دولة اسرائيل . وأورد أنه منذ البداية ، أى منذ يوم ١٤

مايو ، وبحلول مساء ذلك اليوم ، أرسلت المخابرات المصرية تحليلاً للموقف إلى القيادة العليا ، شرحت فيه احتمال أن تكون الازمة وليدة خطة مفتعلة ، ونصحت بالتريث انتظاراً لمعلومات مؤكدة . وقال انه مما يلفت النظر أن رئيس شعبة المخابرات بالقيادة العربية الموحدة ، وهو سورى الجنسية ، صرح بأن الحكومة السورية تقوم بحركة سياسية تستهدف تدعيم مركزها داخليا ، وأنه يستبعد حدوث أى اشتباك بين سوريا واسرائيل (١١) .

وقد أكد شمس بدران هذه الحقيقة فى حديثه مع جلال كشك الذى نشرته جريدة الجمهورية فى أوائل سبتمبر ١٩٧٧ . فقد ذكر أنه فى زيارته لروسيا أثناء الازمة ، عقد اجتماعا مع جريشكو ، « وقلت له : لقد أرسلنا محمد فوزى الى سوريا ، وقامت المطائرات باستكشاف جوى ، ولم نجد عسكريا اسرائيليا واحدا . وقلت لجريشكو ، بحضور مراد غالب : سيصلكم وفد سورى برئاسة رئيس الوزراء غدا ، فاسألوه ! (١٢) » .

وقد أكد الفريق محمد فوزى ، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية ، هذه الحقيقة بنفسه ، فذكر أنه حصل له تكليف للقيام الى سوريا للتأكد من وجود أو عدم وجود هذه الحشود ، « وقد سافرت الى سوريا ، وسألت عليها حتى أتأكد بنفسى . فقدموا لى كل ما طلبته : طلبت الافلام ، وآخر تقارير الاستطلاع الموجودة على الجبهة السورية ، وشاهدت فيلم تصوير جوى عن الجبهة ، لم أجد فيه أى حشد . سألت عناصر الاستطلاع الموجودة وعناصر المعلومات الموجودة على مستوى القيادة وعلى مستوى قيادة الجبهة فى سوريا ، فلم أتبين أن هذا الحشد العسكرى حقيقى » (١٣) .

وواضح أن الموقف غير المستقر فى سوريا دفع حكومتها الى التهويل فى شأن الحشود الاسرائيلية ، ولكنه بطبيعة الحال لم يدفعها الى تصديق هذا التهويل . ولذلك بينما كانت الاستعدادات قائمة فى مصر على قدم وساق ، كانت سوريا قليلة الاهتمام بما يجرى حولها ، وتقابل الموقف بهدوء ولم تتخذ الاجراءات الدفاعية التى تتناسب مع الحشود المزعومة والخطر المتوقع منها (١٣ م) .

واذا كان الأمر كذلك ، فما هو مصدر المعلومات الاصلى بوجود الحشود الاسرائيلية ؟ تجمع المصادر على أن هذا المصدر هو السوفييت . فيذكر الفريق مرتجى أن منبع المعلومات كان الملحق العسكرى الروسى فى لبنان ، الذى ابلغ سوريا بوجود هذه الحشود . وفى الوقت نفسه أرسلت روسيا لمصر نفس المعلومات (١٤) . وقد أكد الكتاب السوفييت الذى ألفوا كتاب :

« اطلاق الحمامة ، ٥ يونيو » هذه الحقيقة بأن سخروا « ممن تبجحوا بأن الحشود الاسرائيلية على حدود سوريا كانت من صنع خيال موسكو ! (١٥) . وقد روى شمس بدران انه حين كان في زيارة موسكو في أواخر مايو أثناء الازمة ، قال له كوسيجن : « نحن ساعدناكم بالسلاح والمعلومات . فقاطعته قائلاً : هذه المعلومات هي التي حركتنا لدخول سيناء ! ففهم ما أريد التلميح به وقال : هذه المعلومات صحيحة . فلم أرد تأديبا ! (١٦) . وقد ذكر عبدالناصر أنه حين كان الوفد البرلماني المصري (برئاسة السادات) يزور موسكو في مطلع شهر مايو ، « أخطره أصدقائنا في الاتحاد السوفيتي بأن هناك قصدا مبيتا ضد سوريا ، وأن غزو سوريا وشيك » (١٧) . وفي رواية شمس بدران السالفة الذكر قال : ان معلوماته عن حكاية الحشود ، هي « أن الروس اعلنوا السوريين بوجود حشود اسرائيلية على حدودهم ، فأبلغت سوريا مصر بهذه الحشود ، كما قام الروس ببلاغ مصر » . ولذلك فانه حمل الروس مسئولية هذا البلاغ (١٨) . وقد ذكر الملك حسين أن المعلومات السوفيتية كانت تقول ان اسرائيل اختارت يوم ١٧ مايو لتشن هجومها على سوريا (١٩) .

ويرى الفريق مرتجى أن روسيا ، التي لديها جهاز مخبرات على أعلى مستوى ، كانت تعلم أنه لا توجد مثل هذه الحشود ، ويستدل على ذلك برفض السفير السوفيتي في اسرائيل الدعوة التي وجهها له وزير الدفاع الاسرائيلي لمصاحبته في جولة في الجليل ومناطق الحدود ليرى بنفسه أنه ليست هناك أية حشود للقوات العسكرية الاسرائيلية . ويفسر افتعال السوفييت هذه المعلومات بانهم خشوا عمليات انتقامية اسرائيلية ضد سوريا انتقاما للاستفزازات السورية على الحدود ، قد تطيح بحكومة دمشق ، فرأوا في اشراك مصر في الموقف نوعا من الردع لاسرائيل (٢٠) .

ومن العدل بالنسبة للسوفييت أن نقرر أن الدراسات الاسرائيلية الحديثة التي تناولت حرب يونية ١٩٦٧ قد أكدت ان اسرائيل كانت بالفعل بصدد اتخاذ اجراء ضد سوريا في ذلك الحين ، أي خلال شهر مايو . فقد كتب « صفران » يقول :

« من المقطوع به أن الاسرائيليين كانوا يعتزمون اتخاذ اجراء ما ضد سوريا خلال شهر مايو . ذلك أن نشاط الفدائيين الذين تساندتهم سوريا كان قد تزايد خطره تدريجيا في الاسابيع السابقة - كما اشار الى ذلك يوثانت U Thant السكرتير العام للأمم المتحدة ، ولهذا رأى الاسرائيليون أنه من الضرورة القصوى القضاء على هذا الخطر في مهده قبل استفحالته ، عن طريق حرمان الارهابيين من أي ملجأ لهم في الدول العربية عبر الحدود . وفيما

يبدو أن حجم هذا الاجراء لم يكن تحدد بعد حتى الرابع عشر من مايو ، على أنه كان واضحا من تقارير المخابرات التي كان يتلقاها الروس ومن تصريحات المسئولين الاسرائيليين أن البدائل المطروحة للبحث كانت تتضمن القيام بهجوم جوى ، أو شن غارة برية واسعة النطاق بشكل غير عادى تقوم بها القوات البرية على القواعد العسكرية السورية . وقد حدد أشكول Eshkol نفسه هذا الاجراء بأنه ضربة جوية ، بينما اشار الجنرال رابين ، رئيس الأركان ، الى أنه قد يكون اجراء من نوع آخر . ولعله كان يضغط بهذه الملاحظة على أشكول .

ثم يذكر صفران ان قادة المؤسسة العسكرية كانوا متأكدين من أن مصر لن تقوم بأى رد فعل ضد أى اجراء تتخذه اسرائيل . وقد نقلوا هذا الاقتناع الى وزير الدفاع (أشكول) الذى لايد أنه نقله بدوره الى مجلس الوزراء باعتباره اقتناعه الشخصى . وكان تقدير المؤسسة العسكرية لموقف مصر مبنيا على أسباب وجيهة يشاركون فيها الخبراء فى كل مكان ، وتتمثل فى التفاوت النسبى بين قوة مصر وقوة اسرائيل ، ووجود عدد كبير من القوات المصرية فى اليمن ، وسوء العلاقات بين البلاد العربية ، والموقف المعروف للقوى الكبرى . وأخيرا وليس آخرا ، تصرف عبد الناصر الحذر تجاه اسرائيل طوال السنوات الاحدى عشرة السابقة » (٢١) .

لم يكن السوفيت اذن ينطلقون من فراغ فى تصورهم عن الحشود الاسرائيلية على الحدود السورية ، ولكنهم سبقوا هذه الحشود بالتحذير لردع اسرائيل عن تنفيذ ما تدبره بالفعل من هجوم . ولكن السوفيت لم يتصوروا حجم الاجراءات التى اتخذتها مصر ، ولم يكونوا يستهدفون دفع مصر الى الحرب ، لتأثيرها الحتمى على الصراع العالمى . بل انهم حذروا مصر من تصعيد الموقف ، كما تصور ذلك الصورة البليغة التى يرسمها شمس بدران اثناء وجوده فى موسكو ، فيقول انه حدث اثناء حفل الغداء الذى أقامه جريشكو للوفد المصرى أن تحمس احمد حسن الفقى ، وكيل الخارجية وعضو الوفد ، فقال فى أحد الانخاب : « ان الشعب شديد الحماسة لمواجهة العدوان الاسرائيلى ، وانه لن يتردد فى التضحية بباينه فى معركة ضد الأمريكين . وعندئذ « دب الفزع فى الحفل ، وقام الضباط الروس يخطبون محذرين من تصعيد الموقف . فوقفت وقلت : نحن لا نريد تصعيد الموقف ، ولا نرغب فى أية مواجهة مع امريكا . بل اؤكد لكم انه اذا مرت السفن الاسرائيلية فى حماية الاسطول الأمريكى ، فلن نتعرض لها » (٢٢) .

والسؤال الآن : اذا كان الأمر كذلك ، وقد اتضح للقيادة المصرية عدم وجود حشود اسرائيلية على حدود سوريا ، كما اتضح لها عدم اهتمام سوريا

بالموقف ، كما اتضح لها ايضا ان السوفييت يحذرون من تصعيد الموقف ، فما هو السبب فى تجاهلها كل هذه العوامل واندفاعها فى حشد القوات المصرية فى سيناء ؟

ان السبب لا يخرج عن الرغبة المشروعة للقيادة المصرية فى الاستفادة من الموقف كله ، الذى يشترك فيه السوفييت والسوريون معا ، فى استعادة حق مصر الضائع فى السيطرة على مضيق تيران منذ عام ١٩٥٧ ، وحرمان اسرائيل من الملاحة فى خليج العقبة . وقد عبر عبد الناصر عن ذلك يوم ٤ يونيو فقال :

« ان ما حدث هو أننا استعدنا حقنا فى خليج العقبة . فلقد كانت الأمور فى خليج العقبة سنة ١٩٥٦ كما هى الآن ، ولكن نتيجة للعدوان البريطانى الفرنسى سحبنا قواتنا من سيناء ، وحضرت قوات الطوارئ الدولية ، وبهذا كان علينا أن نستعد لمعركة فاصلة مع العدو . وحينما شـعـرنا بأننا على استعداد ، استعدنا حقنا : خرجت قوات الطوارئ الدولية ، ثم عدنا الى خليج العقبة ، ثم أغلقنا خليج العقبة » (٢٣) .

وهذا الحديث عن استكمال الاستعداد ، يعد تكرارا لكلمة ألقاها عبد الناصر قبل يومين (٢٩ مايو ١٩٦٧) فى أعضاء مجلس الأمة قال فيها : « قلت قبل الآن أننا سنقرر الوقت وسنقرر المكان ، ولن نتركهم ليقررروا الوقت ويقررروا المكان . وقد تمت الاستعدادات ، ونحن على استعداد لمواجهة اسرائيل » (٢٤) . وفى خطاب النكسة يوم ٩ يونية ١٩٦٧ كرر عبد الناصر ما ذكره عن الاستعدادات فقال : « كانت الحسابات الدقيقة لقوة العدو تظهر أمامنا أن قواتنا المسلحة ، بما بلغت من مستوى فى المعدات وفى التدريب ، قادرة على رده وردعه . وكنا ندرك أن احتمال الصراع بالقوة المسلحة قائم ، وقبلنا بالمخاطره » (٢٥) .

لم تكن المسألة اذن هى مسألة الحشود الاسرائيلية ، التى تبين زيفها سريعا ، ولكن المسألة كانت - كما ذكرنا - الرغبة فى تجربة قدرة مصر على طرد قوات الطوارئ الدولية ، واستعادته حقوق ممارسة السيادة المصرية على مضيق تيران . ونرى ان هذا هو السبب الذى دعا عبد الناصر لان يعلن على الناس فى ذلك الحين ما لا يتفق مع الحقيقة بخصوص ما زودته به المخابرات المصرية من معلومات . ففى خطابه يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٧ ، ذكر أن الجانب المصرى قد قام بتحقيق المعلومات التى وصلت من سوريا عن الحشود

الاسرائيلية ، « وتؤكد لنا أن اسرائيل تحشد أمام سوريا ما لا يقل عن ١٣ لواء » ! (٢٦) .

هذه الحقيقة حول الحشود الاسرائيلية على حدود سوريا ذات اهمية خاصة فى بحثنا ، لانها تصور فى وضوح تأثير الصراع على البحر الأحمر بين مصر واسرائيل فى تداعى الاحداث التى أدت الى حرب يونيو ١٩٦٧ . ومع ذلك فمن الأمور المشوقة تتبع فكرة اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية فى ذهن العسكريين المصريين والقيادة السياسية المصرية . وهو ما نعالجه فى النقطة التالية .

٢ - فكرة اغلاق خليج العقبة فى وجه

الملاحة الاسرائيلية : نشأتها وتطورها

نشأت فكرة اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية على مرحلتين :

- الاولى ، سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ .
- والثانية ، عودة القوات المصرية الى شرم الشيخ .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، فيرجع أول تفكير فى سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ الى ديسمبر ١٩٦٦ أثناء رحلة المشير عبد الحكيم عامر الى باكستان ، وكان يصاحبه فى هذه الرحلة كل من شمس بدران وصلاح نصر . ففى تلك الأثناء - كما يقول شمس بدران - « تصادف أن مجلس دفاع الجامعة العربية كان مجتمعنا بناء على توصية مؤتمر القمة ، وكان الاجتماع فى مصر ، وكانت الدول العربية الرجعية مركزة حملاتها على أننا واضعين البوليس الدولى علشان يحمينا . هذه كانت الحملة الصحفية المسعورة فى هذه الايام . والمشير جاءت له فكرة اننا نعمل حاجة من شأنها منع هذه الحملة المسعورة ، فقال : نبعث اشارة للرئيس نوضح له هذا المراءى واننا نسحب البوليس الدولى ، ونحتل شرم الشيخ ، وان هناك كتائب جاهزة .

« وقد أرسلت اشارة للرئيس . ولكن لم يحصل رد عليها ، لأنه لم يقتنع وقتها . وأنا قلت للمشير : أنا فكرت فى موضوع ثانى ، لاننا اذا سحبنا القوات الدولية من شرم الشيخ ، فسيستبعضها قفل الخايج ، ويمكن تقوم حرب ! فقال : لا ، أنا موش قصدى منع الملاحة ، وانما احتلال شرم الشيخ

حتى لا نعطى حجة لأى أحد يتكلم . فقلت له : الكلام عندئذ حيبقى عن قفل الخليج ، والا فان الحملة المسعورة ها تزيد » .

وعندما سألته المحكمة : « مين صاحب الفكرة ؟ » قال : « المشير . وكلفنى أبعثها فى برقية للرئيس . ولما الرئيس ما ردش ، قلت له : يمكن علشان هذا الاجراء حيؤدى الى متاعب احنا موش حملها النهاردة . فرد على قائلها : احنا ها نحتل شرم الشيخ بس ، موش ها نقفل الخليج . قلت له : لا ، دى تبقى نصحل » .

وقد سألته المحكمة عما اذا كان صلاح نصر حاضرا المناقشة ؟ فقال انه يعتقد انه كان موجودا ، وأن طنطاوى (العقيد محمد أحمد طنطاوى الملحق بمكتب المشير) هو الذى أرسل البرقية للرئيس (٢٧) .

هذه الشهادة تبين مدى الحرج الذى كان يحس به العسكريون المصريون من وجود القوات الدولية فى شرم الشيخ ، ورغبتهم فى سحب هذه القوات واسترداد الموقع . ولكنها تظهر عجزا غريبا من جانب المشير عبد الحكيم عامر عن فهم وإدراك الارتباط بين سحب القوات الدولية وإغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحه الاسرائيلية فى البحر الأحمر ، بينما كان هذا واضحا تماما فى ذهن القيادة السياسية ممثلة فى عبد الناصر ، وكان هو السبب فى عدم الرد على رسالة المشير عند ما طرح عليه الفكرة فى ديسمبر ١٩٦٦ أولا ، كما كان السبب فى قراره التاريخى يوم ٢٢ مايو بإغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحه الاسرائيلية عندما سنحت الظروف المناسبة .

وهذا يفسر التطور الذى مرت به مسألة سحب القوات الدولية فى مايو ١٩٦٧ . فقد كانت الفكرة الاولى تقوم على سحب هذه القوات من المنطقة المحصورة بين الكونتلا ورفع فقط ، مع استمرارها فى قطاع غزة ، وفى شرم الشيخ ! . ويرجع السبب فى ذلك - كما شرح المشير عبد الحكيم عامر فى المؤتمر الذى عقده صباح يوم ١٦ مايو - الى ان سحب هذه القوات من الاماكن المذكورة ، كان قد « أصبح ضرورة تحتمها التحركات الجارية فى سيناء » (٢٨) . فضلا عن ذلك فان المفهوم العسكرى فى ذلك الوقت كان يقوم - كما ذكر الفريق أحمد فوزى - على ان شرم الشيخ ليست هى الحدود الشرقية للجمهورية العربية المتحدة . (٢٨ م) .

ومعنى ذلك أن فكرة سحب القوات الدولية من شرم الشيخ لم تكن قد ظهرت بعد فى تلك المرحلة الاولى ، وبالتالي لم تكن قد ظهرت فكرة اغلاق

خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية • على أن الأحداث لم تلبث أن أخذت تتداعى منذ ذلك الحين لتنتهى الى قرار اغلاق المضيق • فعندما أجريت الاتصالات المبدئية مع قوات الطوارئ الدولية ، رفضت القيادة الانسحاب الجزئى وأصررت على تنفيذ مهمتها بالكامل ، او التخلّى عنها بالكامل • وعند ذلك قررت القيادة السياسية المصرية سحب القوات بالكامل من جميع المراكز التى تتواجد بها ، سواء فى القطاع الخاضع للإدارة المصرية فى فلسطين ، او فى سيناء • وهذا ما استجاب له يوثانت ، رغم الضغط المتزايد عليه من حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واسرائيل • فقد ابلغ الامم المتحدة يوم ١٩ مايو بانسحاب قوات الطوارئ الدولية من غزة ، وانتهاء وجودها على خطوط الهدنة المصرية - الاسرائيلية • وقال انه لم يكن ليستطيع التصرف بشكل آخر بعد ان طلبت الجمهورية العربية سحب هذه القوات ، لانه وضع فى اعتباره سلطة الجمهورية العربية فى سيادتها على ارضها (٢٩) •

وكان من الطبيعى أن يعيد انهاء وجود قوات الطوارئ الدولية المواجهة المسلحة بين مصر واسرائيل • وأخطر من ذلك - فيما يتصل ببحثنا - طرح قضية الوجود المصرى فى شرم الشيخ ، وما يترتب عليه من اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية •

ففى اليوم التالى ، ١٧ مايو ، طلبت العمليات من المشير عامر التعجيل بإرسال قوات الى منطقة شرم الشيخ التى ستخليها الطوارئ الدولية ، حتى تسبق مصر اسرائيل فى اية اطماع لها فى تلك المنطقة • وقد أمر المشير عامر بعقد اجتماع من القادة للنظر فى مطلب العمليات ، وفى هذا الاجتماع نوقشت وجهات النظر المختلفة ، وكان رأى المجتمعين الذى استقروا عليه ، هو عدم ضرورة ارسال قوات الى شرم الشيخ ! • واستندوا فى هذا الرأى الغريب الى أن « وجود قوات مصرية فى شرم الشيخ ، سوف يجعلنا نواجه احد امرين :

« اولهما ، أن تمتنع هذه القوات عن ممارستها حق مصر الشرعى فى السيطرة على مياهها الاقليمية ، وبالتالي عن قفل خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية • وفى هذه الحالة سيوصف موقفنا بالضعف ، وسنتعرض لهجوم سياسى دعائى من بعض الدول العربية التى لم تكن علاقتها على ما يرام مع مصر ، وهو أمر يجب أن نتفاداه •

« أما الأمر الثانى ، فهو استغلال حقنا الشرعى ، وقفل خليج العقبة بالسيطرة عليه من جانب شرم الشيخ • وهذا معناه قطع خط الرجعة على

السياسيين ، وتصبح الحرب لا مفر منها ، خصوصا وأن تصريحات زعماء إسرائيل كانت تفيد بأن غلق المضيق بمثابة إعلان الحرب عليها .

« ونظرا لأن الظروف المحيطة بالقوات المسلحة ليست هي الظروف المواتية ، والتي تضعها في موقف استراتيجي أفضل ، خصوصا وأن أحسن قواتنا تحارب في اليمن ، فالأمر يتطلب الابتعاد عن هذه الفكرة . وطالما أن الملاحة مفتوحة في خليج العقبة ، فلا يتوقع من إسرائيل أن تبادر باحتلال شرم الشيخ ، إذ ليس لذلك أي مبرر أمام الرأي الداخلي الإسرائيلي أو العام .

« وهكذا وصل المجتمعون ، وهم قادة القوات الثلاثة ورئيس الأركان ومدير المخابرات ، وهيئة العمليات ، إلى قرارهم بعدم إرسال قوات مصرية إلى المنطقة ، وإنما تخصص لها القوات المناسبة وتستعد للتوجه إليها عندما يطلب منها ذلك حسب تطور الموقف » .

وقد وافق المشير عبد الحكيم عامر على هذا الرأي ، وأضاف أن فكرة إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ وقفل الخليج مستبعدة وليس في النية تنفيذها .

على أنه بعد يومين اثنين ، كانت القيادة العليا تتجاهل هذا القرار ، وتأمّر بإرسال القوات المصرية . ففي يوم ١٩ مايو ، فوجيء قادة الجبهة بتحريك كتائب من المظلات إلى شرم الشيخ ، وقد جاءت معرفتهم بذلك من القوات الجوية . وعندما سئل المشير عامر عن سبب إرسال هذه القوات ، رغم سابق الاتفاق بعدم إرسالها ، أجاب بأنها « عملية تأمينية لا غير بسبب سحب قوات الطوارئ ، ولاتبات وجودنا في المنطقة ، واننا لن نتخذ أي قرار بغلق خليج العقبة » .

على أن الأمور لم تلبث أن وصلت إلى حالتها الطبيعية . ففي يوم ٢٠ مايو ، كان قد تقرر منع الملاحة في خليج العقبة بالنسبة لإسرائيل ، وطلب رئيس هيئة أركان الحرب الإسراع في استكمال طلبات القوات بشرم الشيخ خصوصا المدفعية المضادة للدبابات ، وكذلك اتخاذ بعض الإجراءات التأمينية (٣٠) .

وعلى هذا النحو تدرج موضوع شرم الشيخ من عدم احتلالها أصلا بقوات مصرية ، إلى احتلالها مع عدم اغلاق الملاحة في وجه إسرائيل ، إلى

القرار الخطير باغلاق الخليج ومنع الملاحة الاسرائيلية ، وهو الذى اعلنه عبد الناصر يوم ٢٢ مايو . واصبحت الحرب بعد ذلك أمرا محتوما .

والسؤال الان : من هو المسئول عن قرار اغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية ؟

يذكر الفريق عبد المحسن مرتجى أنه كان يرافق المشير عبد الحكيم عامر فى زيارة للقوات يوم ٢٠ مايو ، وكان يصاحبهما وزير الحربية شمس بدران ، ولم يتعرض المشير من بعيد أو قريب الى شرم الشيخ ، ولم يخطرنا صراحة أو تلميحا بأن الملاحة ستغلق فى وجه اسرائيل ، وما قد ينجم عن هذا الاجراء من اخطار حتى نستعد له . ثم يقول : « من المحتمل أن المشير حتى ذلك الوقت لم يكن يعرف بهذا النبأ ، وان القرار بخصوصه اتخذ على مستوى القيادة السياسية العسكرية العليا فى هذه الليلة .

ويضيف الفريق مرتجى أن الرئيس جمال عبد الناصر أعلن قرار غلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية اعتبارا من يوم ٢٣ مايو فى المؤتمر الذى عقده مع ضباط القوات الجوية فى مطار أبو صوير يوم ٢٢ مايو ، وقد بين الرئيس أنه اختار يوم ٢٣ مايو موعدا لغلق الخليج ، حتى يضع أوثانت (الذى كان قادما للقاءه) أمام الامر الواقع (٣١) .

وقد أورد شمس بدران اثناء محاكمته ، ان القرار باغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية اتخذ فى جلسة خاصة حضرها جميع أعضاء اللجنة التنفيذية . وقال ان تحديد موعد قفل الخليج كان قصيرا جدا « لدرجة استحالة تنفيذه » ! . وان السبب فى ذلك يرجع الى أن يوثانت كان قادما لزيارة الرئيس على أساس التراجع فى القرار ، والرئيس علشان يضعه أمام الامر الواقع أعلن هذا القرار . وقال شمس بدران ان المشير عامر اضطر الى اعداد وحدات مظلات ووحدات خفيفة ذهبية واحتلت ، « يعنى اضطر لعمل عملية سريعة كان فيها متاعب كثيرة ، وكان متضايقا ، فقلت له : « ليه انت وافقته على هذا ؟ ، فقال : والله أنا ارتبطت . فقلت له : ده غلط . وكان يجب تناقش الرئيس أولا » .

ثم قال شمس بدران ان الرئيس عبد الناصر قال للمشير : « تودر تقفل فى ظرف كذا ؟ قال له : أقدر . ولكن التنفيذ كان صعبا عليه . وقد قلت للمشير : ما دام ما تقدرش ، موش كنت تقول للرئيس ، وتأخذ فرصة أكبر ؟ » . المحكمة : اذا كانت الامور تسير بهذا الشكل ، ولا يكون فيه مسئولية ، موش كثير الى حصل لهذا البلد ؟ » (٣٢) .

على أن الفريق محمد فوزى أورد أن صاحب فكرة غلق الخليج هو المشير عبد الحكيم عامر ! . فقد ذكر أنه حدث اجتماع فى بيت عبد الناصر دعا اليه أعضاء مجلس الثورة القديم ، والمهندس صدقى سليمان رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، وحصلت مناقشة فى المسألة سياسيا وعسكريا ، وقد أوضحت هذه المناقشة أن هناك موضوعين منفصلين فى هذه القضية : الموضوع الاول السيطرة على الخليج . والموضوع الثانى : غلق الخليج فى وجه الملاحه الاسرائيلية . وأن معنى السيطرة على الخليج هو وضع قوات مصرية مع استمرار الملاحه الاسرائيلية ، أما غلق المضيق فمعناه منع الملاحه الاسرائيلية ويستتبعها تأمين عملية الغلق بالسيطرة على الخليج فى مواقع شرم الشيخ المختلفة . وقد كان رأى المشير عبد الحكيم عامر « الذى صمم عليه » ، هو الغلق ، وقال كلمة فى هذا الشأن : « انه لا يمكن لقواتنا المسلحة ان تشاهد العلم الاسرائيلى يعبر أمامها » . ولم يصوت ضد هذا القرار سوى المهندس صدقى سليمان .

وقد أوضح الفريق محمد فوزى فى شهادته هذه امام لجنة كتابة التاريخ أن « المطبوع فى ذهنه أن حسابات عبد الناصر كانت تتجه الى الا يتم شىء فى موضوع الخليج ، أى لا يغلق ولا يسيطر ولا حاجة أبدا » ! . وعندما سئل عن تأثير الضغط الذى كانت تقوم به بعض الاذاعات العربية بالنسبة لعملية غلق المضيق ودور الملاحه فيه ، رد بأن الاهداف السياسية الحقيقية وراء هذا الموضوع كانت تنحصر فى نقطتين : ازالة قوات الطوارئ الدولية ، والسيطرة على خليج العقبة ، وليس غلق المضيق . وأن غلق المضيق لم يكن هدفا لغاية تاريخية » . (٣٢ م) .

وهذا الذى أورده الفريق محمد فوزى لا سند له فيه الا قصة الاجتماع السالف الذكر الذى عقد فى بيت عبد الناصر وقد سمع هذه القصة من عبد الناصر نفسه فى عام ١٩٦٨ كما يقول ! . وهذه القصة تتعرض للنقض من أوجه عديدة :

فمن ناحية ، فان احدا من أعضاء مجلس الثورة القديم ، الذين كتبوا مذكراتهم ، لم يذكر شيئا عنها ، ومنهم عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين ، بل يذكر عبد اللطيف البغدادى العكس تماما ، فقد ذكر أنه وحسن ابراهيم كتبوا خطابا الى عبد الناصر يوم ١٧ مايو ، ولكنه أهمله ولم يرد عليه ولو من باب المجاملة ! . وأنه - أى عبد اللطيف البغدادى - كان يرى من الاصوب الا يعلن جمال عن اعتزازه تهديد الملاحه الاسرائيلية فى مضائق تيران ، حتى لا تدفع اسرائيل الى حرب نعتقد اننا غير مستعدين لها ، والا

يهتم جمال بمهاجمة بعض الدول العربية له ان اتخذ هذا الموقف » . كما روى عبد اللطيف البغدادي أن أول اجتماع دار بين عبد الناصر وبينه وبين زميليه كمال الدين حسنين وحسن ابراهيم ، كان في يوم ٢٩ مايو ، أي بعد المؤتمر الصحفي الذي عقده جمال عبد الناصر في اليوم السابق وأبدى فيه تشددا في موقفه بالنسبة للملاحاة الاسرائيلية في مضائق تيران .

ثانيا - أنه حتى لو كان مثل هذا الاجتماع في بيت عبد الناصر صحيحا فان قراراته بغلق المضيق تكون غير ملزمة ، لسبب بسيط هو أن مجلس قيادة الثورة القديم لم يكن يمثل أية سلطة شرعية في البلاد ، ولم يكن له أية أهمية في تقرير مصير البلاد .

ثالثا - أن ما نسب الى المشير عامر من رأى في ضرورة غلق المضيق ، انما هو متعلق بالضرورة باحلال قوات مصرية مسلحة محل قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ . فاذا وضعت هذه القوات ، فان الخطوة التي ستتلوها بالحتم هي غلق المضيق ، وهو ما عبر عنه المشير عامر بكلمته السالفة الذكر التي قال فيها أنه : « لا يمكن لقواتنا المسلحة أن تشاهد العلم الاسرائيلي يعبر أمامها » . وقد ذكرنا من قبل انه كان يستبعد الفكرتين : أى ارسال القوات المصرية ، وغلق الخليج .

رابعا - أما ما ذكره الفريق محمد فوزي من أن هدف غلق المضيق لم يكن هدفا تاريخيا ، وأن « الاهداف السياسية الحقيقية وراء هذا الموضوع تنحصر في نقطتين : ازالة قوات الطوارئ الدولية ، والسيطرة على خليج العقبة ، وليس غلق المضيق » - فهذا الكلام غير صحيح بالمرّة ويعد خطأ تاريخيا جسيما .

وعلى ذلك فلا يمكن الفصل بين عودة القوات المصرية الى شرم الشيخ وبين اغلاق المضيق في وجه الملاحاة الاسرائيلية . فاذا وقع الشرط الاول ، وقع الشرط الثانى . ومن هنا علينا أن نربط بين الرأى المنسوب الى المشير عبد الحكيم عامر بغلق الخليج وبين ذهاب القوات المصرية الى شرم الشيخ . فقد وافق المشير في البداية على فكرة عدم ارسال قوات مصرية الى شرم الشيخ وغلق الخليج ، ولكن عندما تقرر ارسال قوات الى شرم الشيخ ، أصبح من الضروري غلق المضيق .

ومن هنا فان مسئولية غلق مضيق تيران مرتبطة بمسئولية ارسال قوات مصرية الى شرم الشيخ ، مرتبطة أيضا بمسئولية طرد القوات الدولية من

شرم الشيخ ، مرتبطة كذلك بمسؤولية استمرار حشد القوات المصرية فى سيناء رغم تبين عدم وجود حشود اسرائيلية •

وعلى كل حال، فان هذا العرض يبين مدى الهوة التى كانت قائمة بين امكانيات مصر العسكرية ، التى كانت تدفع قيادتها العسكرية الى تجنب ارسال قوات مصرية الى شرم الشيخ وغلق الخليج ، حتى لا تنساق الى حرب ليست مستعدة لها ، وبين طموح قيادتها السياسية - وهو طموح مشروع على وجه التحقيق - لاستعادة حق مصر فى العودة الى شرم الشيخ ، واغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحه الاسرائيلية • كما يوضح ذلك مدى الخطأ الذى وقعت فيه القيادة العسكرية ، ليس فقط بقبول هذا القرار الذى يضع مصر على حافة حرب محققة ، بينما لا تملك الامكانيات العسكرية الكافية لخوضها والانتصار فيها - وانما أيضا بقبول تحديد موعد ضيق جدا لاغلاق الخليج •

وهذا كله يصور مدى الضغط النفسى والسياسى الذى كان يثقل على القيادة السياسية بسبب وجود القوات الدولية فى شرم الشيخ ، ومسرور الملاحه الاسرائيلية فى البحر الاحمر رغم ارادة مصر ، حتى دفعها فى النهاية الى اتخاذ قرارات فوق امكانياتها العسكرية •

على كل حال فقد ترتب على قرار اغلاق مضيق تيران ، ان أخذ الشلل يدب تدريجيا فى خليج العقبة ، وتتوقف حركة الملاحه الاسرائيلية فى البحر الاحمر • فمن ناحية السفن التى كانت راسية فى « ايلات » ، فلم تتحرك • وبالنسبة للسفن القادمة الى الخليج من البحر الاحمر فقد أخذت تبطئ فى سيرها •

وقد تعدى الامر ميناء ايلات الى ميناء العقبة نفسه • فوفقا لتصريحات المسؤولين الاردنيين فى ذلك الميناء ، الذى كان يقع على مدى البصر من ميناء ايلات ، كان من المتوقع ان تصل السفينة الامريكية « جرين ايلاند » ولكنها أرسلت اشارة تقول فيها انها فى طريقها الى احدى الموانئ الاثيوبية • وكان القنصل الامريكى فى بور سعيد قد ابرق اليها بتغيير وجهتها • وفى واشنطن أعلنت الانباء أن ناقلتي بترول ترفعان علم ليبيريا كانتا متجهتين الى اسرائيل بشحنة من البترول الايرانى أخذت تتعمدان التأخير فى طريقهما الى خليج العقبة ، لتجنب القيام باختبار عاجل لحصار الخليج من جانب مصر • وفى خلال الاسبوع الاول من اعلان عبد الناصر اغلاق المضيق ، لم تحاول أية سفينة متجهة الى ميناء ايلات عبور هذا المضيق ! (٣٣) •

٣ - إسرائيل في الطريق

الى قرار الحرب :

وقد سارت الامور بعد ذلك سراعا فى طريق الحرب . فقد علت الاصوات فى الكنيست الاسرائيلى بأن « قرار الجمهورية العربية بشأن اغلاق مضايق تيران يعتبر كاعلان حرب على حكومة اسرائيل » (٣٤) . وأعلن عضو الكنيست زئيف تسور (عن التجمع) أن « اعلان ناصر فى هذا الصباح اغلاق المضايق امام الملاحه الاسرائيلية يعد خطوة خطيرة اخرى تهدد أمن الدولة » ، وانه « لا يمكن التنازل عن حقوق الملاحه فى هذه المضايق ، بل يجب أن تكون مفتوحة لجميع الدول » ، وأن المخرج الى البحر الاحمر ضرورة حيوية لبقاء اسرائيل ، واغلاقه اضرار بسيادة الدولة واعتداء على أراضيها وأمنها » (٣٥) . وأعلن اشكول ، رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، أن الحكومة الاسرائيلية « قد أعلنت اكثر من مرة عن قرارها باستخدام حقها فى حرية الملاحة فى مضايق تيران وخليج ايلات ، والدفاع عنها وقت الحاجة . ان موقف اسرائيل التى تعتبر اغلاق المضايق عملا عدوانيا ضدها ، لا يزال سارى المفعول بنطاقه الكامل » (٣٦) .

وقد بدأت فكرة الحرب فى اسرائيل يوم اعلان عبد الناصر اغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحه الاسرائيلية . وكانت المؤسسة العسكرية فى اسرائيل - كما رأينا - على يقين حتى ذلك الحين بأن مصر لا تريد الحرب ، بل لقد كانت تعتقد بأن مصر لن تقدم على أى رد فعل ازاء أى عمل تتخذه اسرائيل ضد سوريا ، للأسباب التى ذكرناها . ولذلك يذكر « صفران » أنه حين أخذ عبد الناصر فى البداية فى حشد قواته فى سيناء ، فسرت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ذلك بأنه مجرد استعراض أجوف . ومع انها طلبت الى اشكول السماح لها باتخاذ الاجراءات الاحتياطية ، الا انها تمسكت بأن اسرائيل مازالت مطلقة الحرية فى العمل ضد سوريا ! . على أنه حين طلب عبد الناصر من قوات الطوارئ الدولية التمرکز فى قطاع غزة ، ثم طلب سحبها كلية ، وقع الافتراق فى وجهات النظر بين المؤسسة العسكرية والحكومة الاسرائيلية ، وكان الخلاف حول تقييم الموقف الجديد ، والسياسة التى يملها هذا الموقف .

فلقد اصبحت المؤسسة العسكرية الان مقتنعة بأن عبد الناصر ينوى التدخل فى حالة وقوع هجوم على سوريا . وأخذت تفسر هذا التصرف غير المتوقع من جانب عبد الناصر بالعامل السوفيتى ! . وفوق ذلك فقد رأوا أنه

بانسحاب قوات الطوارئ الدولية ، فان الحدود بين مصر واسرائيل لن تعود خالية من نشاط الفدائيين ، ولهذا السبب فمن الضروري لمستقبل أمن اسرائيل الاعيش تحت ظل التهديد ، وانما عليها ان ترد بالقوة على أى خطوة تالية يقدم عليها الفدائيون ، حتى ولو أدى الأمر الى مواجهة واسعة النطاق مع القوات المصرية .

وقد قبلت الحكومة الاسرائيلية من المؤسسة العسكرية اعادة تقييمها لنوايا عبد الناصر ، ووافقت على ان سحب قوات الطوارئ الدولية قد خلق مشكلة أمن جديدة - ولكنها رفضت الانسياق وراء رأى المؤسسة العسكرية بسبب تقديرها للظروف السياسية ، وآثرت اتباع الرسائل الدبلوماسية لاستعادة الوضع السياسى السابق (٣٧) .

على انه فى صباح يوم ٢٣ مايو أوقف اشكول من نومه ، حيث اتصل به الجنرال رابين Rabin ليبلغه بالاخبار التى وردت من القاهرة باغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحه الاسرائيلية . وفى ذلك الصباح ابلغت المؤسسة العسكرية اشكول بأن اقدام على عمل فورى قد أصبح لا مفر منه (٣٨) .

وقد عمد اشكول على الفور الى استدعاء ممثلى الاحزاب المعارضة للتداول ، فالتقى فى تل ابيب بعدد ملحوظ منهم ، من بينهم موسى ديان ، ومناحم بيجن Begin ، وأعضاء اخرون من جاحال Gahal ورافى Rafi ، وقليل من زعماء الماباى Mapai ، منهم جولدا مائير ودافيد هاكوهين Hachoen (رئيس لجنة الشؤون الخارجية والامن بالكنيست) ، كما حضر اعضاء الوزارة الاسرائيلية جميعهم . وقد عالج المجتمعون فكرة تطبيق اسرائيل البند ٥١ من ميثاق الامم المتحدة الذى رأوا انه يعطيها حق الدفاع عن النفس فى حالة اصرار المصريين على الاستمرار فى اغلاق المضائق . ولكن النقاش دار حول الوسيلة ، ومدى الانتظار الذى يمكن ان تقضيه الحكومة الاسرائيلية . وبرزت فكرة ارسال احدى السفن لعبور المضائق كتجربة عملية لمعرفة رد الفعل الذى سيحدث . على أن هذه الفكرة لقيت الاعتراض من القواد العسكريين ، الذين رأوا انها تدع المبادرة فى يد عبد الناصر ، لانها تتيح له الشروع فى هجوم شامل على اسرائيل قبل وصول السفينة الى شرم الشيخ بساعات معدودة . فضلا عن ان عبد الناصر يمكن ان يسمح لتلك السفينة بالمرور ، ثم يتصدى لمنع غيرها من السفن بعد مرور أسابيع قليلة ! .

وفى اجتماع اخر عقدته الوزارة الاسرائيلية فى ذلك اليوم ، صرح موسى كارمل Moshe Karmel وزير المواصلات ، بأن كل ساعة تمر دون القيام بعمل عسكرى ، ستؤدى الى دعم مركز الدكتاتور المصرى ! .

وفى منتصف ليل ٢٤ مايو ، غادر أبا اييان ، وزير الخارجية ، البلاد الى باريس لمقابلة الجنرال ديغول . وفى هذا الاجتماع أبدى أبا اييان الرأى بأن اغلاق المضائق يعد بمثابة اعلان حرب ، وأن حكومته لا تستطيع أن تخلد الى السكينة تجاه قضية اغلاق المضائق ، وأن التأخر فى وضع حد لهذه القضية يعجل من خطر اندلاع الحرب . على أن ديغول لم يكن مقتنعا بوجهة نظر الاسرائيليين ، إذ كانت لديه وجهة نظره الخاصة التى ترى أن العالم يقترب لحد كبير من حرب عالمية ثالثة ، وأن اندلاع الحرب بين اسرائيل والعرب يعجل من وقوع الانفجار الكبير . ولهذا السبب لم يكن يرى فى اغلاق مضيق تيران مشكلة بالغة الخطورة الى درجة التهديد باندلاع نيران الحرب (٣٩) . وتقول جولدا مايير أن ديغول حذر أبا اييان قائلًا انه مهما حدث فلا يجب على اسرائيل أن تبدأ بالخطوة الاولى قبل أن يبدأ الهجوم العربى بالفعل ، وعندما يقع هذا الهجوم فسوف تتحرك فرنسا لانقاذ الموقف . وقد سأله أبا اييان عما يكون الحال لو أن اسرائيل فى ذلك الحين لم يعد لها وجود ليتم انتقاذها ؟ . ولم يرد ديغول على هذا السؤال ، واكتفى بالقول فى وضوح بأن استمرار تأييد فرنسا لاسرائيل يعتمد كلية على ما اذا كانت ستستجيب لهذا الكلام أم لا (٤٠) .

وقد غادر اييان فرنسا الى انجلترا حيث وجد فيها تشجيعا عوض بعض فشله فى باريس . وكان هارولد ويلسون يرى ضرورة القيام بعمل فى هذا الموضوع يستعيد لاسرائيل حرية ملاحقتها فى البحر الاحمر والممرور من المضائق . كذلك زار اييان واشنطن ، التى كان من الواضح ان مفتاح الحل فى يدها . وقد اجتمع بالرئيس جونسون وعاد حاملا تقريرًا مفصلا من نحو ١٥ صفحة حول هذا الاجتماع (٤١) .

وفى يوم ٢٧ مايو عقد مجلس الوزراء الاسرائيلى اجتماعا طارئًا لاتخاذ قرار حاسم بالحرب أو السلم . وكان اشكول قد تلقى مذكرة من الاتحاد السوفيتى تحذره من القيام بأى هجوم ، فى الوقت الذى كان عبد الناصر يتلقى تحذيرا مماثلا من الرئيس الأمريكى لندون جونسون . وقد حضر أبا اييان الاجتماع الوزارى بعد وصوله ، وكان ضد فكرة الحرب . فقد كان رأيه أنه طالما أن اسرائيل لا تمتلك قوة بحرية فى مياه العقبة ، فهى عاجزة عن القيام بهجوم عسكري محدود ، وانما عليها أن تغزو سيناء . فاذا أجبرتها الدول على الانسحاب منها مرة أخرى كما حدث فى حرب ١٩٥٦ ، فإن انتصار اسرائيل فى سيناء يكون بلا ثمرة ! . وروى كيف أجبر بن جوريون يوم ٧ نوفمبر ١٩٥٦ على اصدار الامر بالانسحاب من جميع المواقع التى احتلتها القوات الاسرائيلية . ففيم اذن كانت الجهود التى بذلت حينذاك ، ولأى شئ قتل الجنود ؟ ان اسرائيل تستطيع أن تحقق النصر

فى الحرب ، وقد تدفع فى ذلك ثمننا أكبر ، ثم تضطر فى النهاية الى الانسحاب من الاراضى التى احتلتها دون أن تحصل على شيء ! •

على أن وجهة نظر ايبان لقيت الرفض من المؤسسة العسكرية ، وقد شارك ايجال آلون Yigal Allon ورفاقه فى «أحدوت أفودا» Ahdut Avoda المؤسسة العسكرية فى مخاوفها ، واتخذوا جانب التدخل العسكرى السريع دون إبطاء ، وإن أى تأخير سوف تنجم عنه أخطار كثيرة ، وسيترتب عليه سقوط ضحايا كثيرة • وكان معظم وزراء حزب الماباى من هذا الرأى ، وكذلك كان أشكول • على أن بعض الوزراء أعربوا عن معارضتهم للتدخل العسكرى • وبعض هؤلاء لم يرفض التدخل العسكرى كمبدأ ، ولكنهم كانوا يرون أن الشروط المناسبة لعمل عسكرى ناجح لم تتوفر بعد • والبعض الثالث كانوا يرون ضرورة إدخال تعديل وزارى يؤدى الى تشكيل وزارة قومية شاملة ، وتعيين وزير دفاع جديد ، وذلك قبل التدخل العسكرى • بينما كان البعض الآخر يشك فى احرار النصر ، وقلة منهم كانت تتوقع الاسوأ ، والبعض يشك فى قدرة الجيش • لهذا السبب كانت نتيجة القرار : تسعة الى جانب التدخل العسكرى ، وتسعة ضد هذا التدخل • وقد اضطر مجلس الوزراء الاسرائيلى الى عقد اجتماع آخر يوم ٢٨ مايو ، ولكن الاغلبية اتخذت قرارا بالتريث •

على أن المؤسسة العسكرية فى اسرائيل اعترضت على قرار التريث حين أبلغه لها أشكول • وكانت وجهة نظر القادة أنه من الصعب البقاء والانتظار فى الصحراء لوقت طويل ، وإن معنويات الجيش سوف تتدهور سريعاً ، خصوصاً بعد أن صدرت عدة أوامر • ومن المستحيل الاحتفاظ بروح القتال عالية فى مثل هذه الظروف • وفى أحد المواقع رفض جنود المظلات النزول من الطائرة التى أقلتهم رغم تكرار انذارهم للمرة الثالثة أو الرابعة • كما حصلت بعض حالات فردية هرب فيها الجنود • وبالتالي فإن الانتظار لأبعد من ذلك يعد خطراً من الوجهة العسكرية • وقال القادة العسكريون لأشكول أنه حتى لو حدث أن تدخلت القوى الكبرى لحل الازمة ، فإن ذلك سيؤدى يقضى تماماً على صورة اسرائيل فى عين العرب ، وسيحفزهم على القيام بمزيد من الضغط • كما أنه من غير المقبول ارسال سفن اسرائيلية عبر خليج العقبة تحت الحماية الاجنبية • وانتهوا الى القول بأن الخطر الآن لم يعد يتهدد تيران فقط ، بل أصبح يتهدد الوجود الاسرائيلى ذاته !

ووفقاً لما أورده « لاکور » ، فإن القادة العسكريين غادروا أشكول وهم يحسون بالغم ونفوسهم تملؤها الهواجس والذنر وأخذ استتياؤهم فى الأيام التالية يتزايد ، وسرعان ما سرت الاشاعات عن « زحف وشيك على القدس والقيام بانقلاب عسكرى ! (٤٢) •

ويحرص الكتاب الاسرائيليون والموالون عاطفيا لاسرائيل على انكار دور المؤسسة العسكرية فى صنع السياسة الاسرائيلية ، حتى ليصف «صفران» ذلك بأنه «هراء» (٤٣) . كما يذكر «لاكور» أن اسرائيل ليست مصر أو سوريا ، لأن «الكولونيالات» فيها لا مطامع لديهم فى الحكم ، ولا هم يرغبون فى أن يلعبوا دورا فى السياسة (٤٤) وهذا الكلام يتوقف على تحديد المقصود بالكولونيالات، هل هم الضباط العاملون ام هم الضباط المحترفون سواء أكانوا فى صفوف الجيش العامل أم فى صفوف الاحزاب والحكومة ، كموشى ديان أو ايجال آلون وموشى كارمل واسرائيل جاليلى وشيمون بيريز - خصوصا اذا عرفنا ان حوالى ٤٥ فى المائة من رجال السياسة الاسرائيليين على الاقل - وفقا لاحدى الدراسات - ارتبطوا بالعمل العسكرى بشكل أو بآخر : اما تجندوا فى جيوش أجنبية ، أو كانوا يعملون فى المنظمات الارهابية قبل ١٩٤٨ ، أو خدموا فى جيش اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ (٤٥) .

ومع ذلك ، فمن الثابت أن دور المؤسسة العسكرية فى صنع السياسة الاسرائيلية قد ازداد خلال السنوات السابقة التى تولى فيها ليفى اشكول وزارة الدفاع ورئاسة الوزراء . ويرجع ذلك الى المعارضة التى كان يلقاها اشكول من خصومه السياسيين فى مجال الدفاع .

فمنذ الخلاف الذى وقع بينه وبين جوريون وأدى الى انقسام حزب الماباى عام ١٩٦٥ ، أخذ بن جوريون وأنصاره ممن هم على درجة كبيرة من الخبرة فى شئون الدفاع ، مثل موشى ديان وشمون بيريز وايسرهارل Esser Harel يهاجمون اشكول ويتهمون به بإهمال شئون الأمن القومى . وقد عمد اشكول فى مواجهة هذه الاتهامات الى الاستجابة الى جميع الطلبات التى كانت تقدمها له المؤسسة العسكرية بخصوص اعتمادات الميزانية وأعمال الردع العسكرية المختلفة وغيرها . وفى خلال السنوات الثلاث التى قضاها اشكول وزير الدفاع ، كانت القوات الاسرائيلية قد تطورت وتزايدت عتادها بدرجة سريعة ، وحصلت - فيما حصلت عليه - على صواريخ هوك Hawk و ٤٨ قاذفة من طراز سكاي هوك ، ومئات من الدبابات من طراز باتون Batton فضلا عن غواصتين وكثير من المعدات الأخرى . وفى الوقت نفسه ، أخذت المؤسسة العسكرية فى اتباع أساليب جديدة وخطرة من الأعمال العسكرية فى الاشتباكات المتكررة مع سوريا - مثل استخدام الطيران فى مهاجمة القواعد السورية ، وتوغل الطائرات الاسرائيلية فى عمق الأراضى السورية فى تتبعها لطائرات العدو . ورغم ذلك لم يسكت خصوم اشكول ، حتى شعر زملاؤه فى الوزارة أنه قد مضى بعيدا فى الخضوع لنفوذ قادة المؤسسة العسكرية ، وسلم لهم فى شئون الدفاع ، بل ذهب بعض خصومه السياسيين الى انه لم يعد له رأى فى أى أمر من الأمور بما فيها شئون الدفاع ! (٤٦) .

يتضح من ذلك ، أن دور المؤسسة العسكرية عند قيام أزمة مايو ١٩٦٧ ، كان قد تزايد الى درجة الغاء منصب وزير الدفاع من المناحية الفعلية . ولهذا ليس غريبا ان تمارس المؤسسة الضغط من أجل اتخاذ قرار الحرب ، حتى تذهب الى التلويح بالزحف على القدس والقيام بانقلاب عسكري والاستيلاء على السلطة ، عن طريق اطلاق الاشاعات بذلك !

وقد جاءت اتفاقية الدفاع المشترك بين عبد الناصر والملك حسين بالقاهرة يوم ٣٠ مايو لتزود المؤسسة العسكرية بمزيد من وسائل الضغط . فقد أورد مراسل اليوناني تدبرس في ذلك الحين أن الخبراء العسكريين الاسرائيليين قد اعترفوا بالنتائج السياسية الخطيرة المترتبة على الاتفاق المصري الأردني . وقال ان الاتفاق يطوق اسرائيل التي أصبح ظهرها الآن الى البحر مباشرة . كذلك أورد مراسل رويتر أن الرسميين في اسرائيل قد عقبوا على اتفاقية الدفاع المشترك بأنها ضربة للنفوذ الغربي ، وقال ان « العناصر العسكرية في اسرائيل تضغط لاتخاذ تدابير سريعة » ! (٤٧) .

وهكذا أدى الضغط من جانب العسكريين العاملين والعسكريين السياسيين الى تأليف وزارة الحرب يوم أول يونية ١٩٦٧ ، التي ضمت - فيمن ضمت - كلا من مناحيم بيغن ، الرئيس السابق لمنظمة الارجون الاهدبية ، والمسئول عن مذبحه دير ياسين ، وموشى ديان ، الذي كان قد عاد منذ وقت قريب هو وضباط أركان حربه من بعثة تدريبية طويلة في فيتنام (٤٨) .

وعلى أثر استلام ديان مهام وزارة الدفاع ، حصلت تعديلات في صفوف القادة العسكريين . فقد أصبح الجنرال بارليف Bar Lev نائباً لرئيس الأركان ، وعين الجنرال بن زور Ben Zur (رئيس الأركان السابق ومن المؤيدين لحزب رافى Rafi) مساعدا خاصا لديان . على أن مجيء ديان لم يكن له أثر في قرار الحرب ، الذي اتخذته وزارته الجديدة ، لان هذا القرار كان لابد أن يتخذ بعد تعديل الوزارة على ذلك النحو ، والا فم تآلفت ؟

وفى مساء يوم الجمعة ٢ يونيو ، ظهر ايجال آلون في لباسه العسكري فى اجتماع كبير عقد فى مسرح حابيم Habima فى تل ابيب ، وأعلن أن الحرب لن يمكن تجنبها الا اذا تحقق الآتى : اعادة فتح خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، وتخفيض القوات المربطة على حدود اسرائيل ، والتعهد الصريح بايقاف غارات الفدائيين . ويقول لاکور ان آلون لم يكشف فى تصريحاته أنه كان يعرف ان الحرب سوف تبدأ بعد ثلاثة أو أربعة ايام على الأكثر ! (٤٩) .

ومن الغريب أن قرار الحكومة الاسرائيلية بالحرب لم يكن قرارا رسميا ، وإنما كان قرارا صامتا . فمنذ أن أبرمت اتفاقية الدفاع المشترك بين عبد الناصر والملك حسين ، أصبح معظم الوزراء على قناعة تامة بأن الحرب لم يعد يمكن تجنبها . وحتى أبا اييان انضم الى الصفوف منذ أول يونيو - كما قال فيما بعد - وفى يوم السبت ٣ يونيو ، قدم ديان تقريره للوزارة عن الاستعدادات الحربية . وكان من رأيه أنه لن يمكن إعادة فتح مضائق تيران الا اذا احتلت سيناء بأسرها . وكان قادة الجيش بدورهم يرون أنه لن يمكن الحصول على نتيجة حاسمة الا اذا دمر قلب القوات المصرية المتجمعة فى سيناء . وعلى ذلك أعيد تجميع القوات الاسرائيلية التى كانت فى الجنوب على أساس هذه الخطة . وفى اليوم التالى ٤ يونيو وافقت الوزارة على الخطة العسكرية بدون أخذ الأصوات رسميا - فقد فوض رئيس الوزراء وزير الدفاع فى اصدار الأمر بالهجوم منذ ذلك الحين فى أى وقت يشاءان . وقد اختار ديان يوم ٥ يونية ١٩٦٧ (٥٠) .

٤ - مصر فى الطريق

الى النكسة :

فى الوقت الذى كانت الأمور فى اسرائيل تمضى نحو قرار الحرب الهجومية ، كانت الأمور فى مصر تمضى نحو تفادى القيام بهذه الحرب مهما كان الثمن . وكان هذا هو رأى القيادة السياسية ممثلة فى الرئيس جمال عبد الناصر ، وتلك هى مسئوليتها التاريخية .

وفى الحقيقة أن رأى المؤسسة العسكرية فى مصر كان مماثلا لرأى المؤسسة العسكرية فى اسرائيل . وهو انه اذا كان لا مفر من الحرب ، فلتكن حربا هجومية . وبمعنى آخر أنه اذا كان الاحتفاظ بالمكاسب السياسية الممتلئة فى اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحه الاسرائيلية ، وحرمانها من منفذها الى البحر الأحمر ، من شأنه أن يؤدى حتما الى الحرب ، فلتكن هذه الحرب حربا هجومية تكون المبادرة فيها فى يد مصر . وبالفعل يذكر الفريق مرتجى أن القوات الجوية المصرية كانت قد تلقت أمرا بتوجيه ضربة جوية للعدو يوم ٢٧ مايو ، ثم ألغى هذا الامر (٥١) .

وقد برر الرئيس عبد الناصر قراره بعدم البدء بالضربة الأولى بثلاثة أسباب :

أولا - مراسلات الرئيس الأمريكى جونسون التى تحدث فيها عن ضرورة ضبط النفس ، والتعاون مع الأمم المتحدة ، واستعداده لايفاد نائبه للمباحث مع مصر فى كل الامور والوسائل التى تخرج العالم من الأزمة - وكان أهم هذه الرسائل الرسالة التى تسلمها السفير المصرى يوم ٢٦ مايو يطالب فيها الرئيس الأمريكى مصر بالا تكون البادئة باطلاق النار والا فانها سوف واجه نتائج خطيرة . ويقول عبد الناصر أن مستشار الرئيس الأمريكى طلب السفير المصرى فى وقت متأخر من الليل فى واشنطن ، وأبلغه ان لدى اسرائيل معلومات بأن مصر سوف تهاجمها ، وحذره بأن ذلك سوف يعرض مصر لوضع خطير ، وناشده ضبط النفس ، وقال « انهم يعملون نفس الشئ أيضا مع اسرائيل من أجل ضبط النفس ! »

ثانيا - مطالبة الاتحاد السوفيتى لمصر أيضا بضبط النفس . ويقول عبد الناصر انه فى نفس الليلة التى تسلم فيها السفير المصرى رسالة جونسون ، « طلب السفير السوفيتى مقابلة بصفة عاجلة فى الساعة الثالثة والنصف بعد منتصف الليل ، وابلغنى بطلب ملح من الحكومة السوفيتية بالا نكون البادئين باطلاق النار » .

ثالثا - أن المجتمع الدولى كله كان يعارض البدء بالحرب . وكان حديث الرئيس الفرنسى دييجول واضحا فى أن فرنسا سوف تبنى موقفها على اساس من بدأ باطلاق الرصاصة الاولى ؟ (٥٢) .

على ان هناك بعض الأدلة على « ان عبد الناصر كان قد اتخذ قرار عدم البدء باطلاق النار من قبل ان يتسلم رسالة الرئيس الأمريكى أو مقابلة السفير السوفيتى . فيذكر الفريق مرتجى فى ذكريات المؤتمر الذى عقده المشير عبد الحكيم عامر يوم ٢٥ مايو ، وحضره عبد الناصر ، أنه فى هذا المؤتمر ظهرت نوايا رئيس الجمهورية بالنسبة للضربة الاولى بصفة اكيدة . ان قال : « أعتقد أن الضربة الاولى ستوجهها اسرائيل نحو قواتنا الجوية بهدف الحصول على السيطرة الجوية . ويجب الاستعداد لها » . وقد تدخل الفريق أول محمد صدقى محمود ، قائد القوات الجوية فى ذلك الوقت وقال : « أنا استصوب أن نكون البادئين بالضربة لاننزاع السيطرة الجوية منهم » . فرد عليه عبد الناصر حاسما الموضوع بقوله : « لقد اتخذنا قرارا سياسيا بالا نكون البادئين بالضرب . وعليكم أنتم تفادى ضربة العدو الاولى » (٥٣) .

وقد أورد شمس بدران فى محاكمته ما يؤيد ذلك . فقد ذكر أن الفريق محمد صدقى محمود اعترض على الرئيس عبد الناصر وقال له : «أنا مقدرش،

دى تبقى عملية تعجزنى وتشلنى « ! فرد عليه المشير قائلاً : « تحسب تضرب
الضربة الأولى وتواجه أمريكا ، او تحسب تضرب الضربة الأولى وتواجه
اسرائيل بس » ؟ فقال : « خلاص ، انا موافق » .

وفيما يبدو أن تقديرات القيادة العسكرية لخسائر الضربة الأولى من
اسرائيل كانت تقديرات خاطئة . ففى رد شمس بدران على سؤال للمحكمة قال :
« الضربة الأولى ما كانتش تفرق فى هذا الموقف ، لانه لو كان حصل اننا ضربنا
الضربة الأولى كانت خسائرهم تبقى ١٠ فى المائة ، وبعدين يقوموا بالضربة
الثانية ويعجزونا ١٠٠ فى المائة ! » (٥٤) . وقد ذكر الفريق محمد فوزى ان
تقدير الفريق أول محمود صدقى لخسائر الضربة الأولى كانت ١٥ ٪ ، ولكنه
قال ان « هناك احتمال تكسيح » القوات الجوية . وقد استخدم فى ذلك التعبير
كلمة Cripple (٥٤ م) .

على كل حال ، فان رواية الفريق مرتجى عن نوايا عبد الناصر المبكرة
بالنسبة لعدم البدء بالضربة الأولى تشير الى أن عبد الناصر كان يطمح فى
تفادى الحرب مع اسرائيل ما أمكن ، مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بالمكاسب
السياسية التى حققها من اغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية .
ولذلك حين برزت فى أثناء المؤتمر العسكرى السالف الذكر يوم ٢٥ مايو فكرة
احتمال استخدام السفن الاسرائيلية مضيق العقبة من الممر المجاور للأراضى
السعودية ، ورأى البعض تلغيم هذا الممر ، رفض عبد الناصر هذه الفكرة ،
وأبدى رأيه بأنه اذا حاولت السفن الاسرائيلية المرور من مضيق العقبة المجاور
للأراضى السعودية ، فلا نتعرض لها ، لاننا سنتخذ من هذا المرور مادة للدعاية
اللازمة (٥٥) . ويتضح من الوصف الذى أوردناه لمضيق تيران فيما سلف أن
المرور من الممر المجاور للأراضى السعودية لم يكن عملياً وقديلاً الاستعمال
بسبب الصخور .

على أن عرضنا السابق لاتجاهات المؤسسة العسكرية الاسرائيلية يبين
أن المشكلة كانت تجاوزت فى ذلك الحين قضية المرور من مضيق تيران ، الى
هزيمة اسرائيل فى المنطقة العربية التى حطمتها اجراءات عبد الناصر ، وبالتالى
كانت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ترى فى الحرب انقازاً للوجود الاسرائيلى
ذاته .

ومن الخطأ الفادح تحميل قرار « عدم البدء بالضربة الأولى » ، مسئولية
هزيمة ١٩٦٧ بحجمها المعروف . فالحقيقة أن القوات المسلحة المصرية فى ذلك
الحين ، بعثادها وتدريبها وقيادتها العسكرية ، كانت فى حالة لا تسمح لها

بالتورط فى حرب ، لا مع اسرائيل وحدها ، ولا مع اسرائيل تساندها الولايات المتحدة . وهذا الكلام يمكن استخلاصه بسهولة من كتابات العسكريين الذى اشتركوا فى هذه المعركة ، أو هذه المحنة . ولعل معرفة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية لهذه الحقيقة هو سر تلهفها على المبادرة بالهجوم والدخول فى معركة تصفية حساب مع مصر .

ومن المفيد لوضع قرار عدم البدء بالضربة الأولى فى موضعه الصحيح ، ان نستعرض فى ايجاز شديد أوضاع القوات المسلحة المصرية فى اليوم السابق مباشرة على الحرب (٤ يونية ١٩٦٧) من واقع مذكرات الفريق عبد المحسن مرتجى ، يقول :

« مضى حتى الآن - أى بنهاية يوم ٤ يونيو ١٩٦٧ ، ثلاثة اسابيع على رفع درجات الاستعداد للقوات وفتحها تعبويًا فى سيناء ، ولم تستقر الأوضاع بعد ، ولم تنته القيادة العليا الى قرار حاسم محدد وواضح . فمره يركز الجهود الرئيسى للدفاعات فى القطاع الأوسط ، وأخرى يوجه الاهتمام الى الغردقة فترسل لها القوات البرية والبحرية والجوية . ومرة ، وبناء على تدخل الزعامة السياسية يتحول الاهتمام الى شرم الشيخ ثم الى القطاع الشمالى ! ثم تتوهم القيادة العليا بناء على نصيحة تقدم لها أن القطاع الجنوبي لا يقل أهمية عن غيره ان لم يكن يفوقها ، فتأخذ بفكرة الهجوم المدرع المكثف المعادى من هذا الاتجاه . وفى كل مرة ترسل القوات وتعزز وتجري تحركات بالعرض وبالطول فى انحاء سيناء دون توقف ودون هدف . واستدعى كل هذا تغييرا فى القيادة وتعديدا فى المهام . والقيادة العليا تتمركز فى القاهرة ، وقد أخذت على عاتقها التخطيط والتنسيق والمتابعة على مستوي الدول المشتركة - مصر والأردن وسوريا والعراق - رغم أنها لا تمتلك العناصر القادرة على القيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل » .

ثم يتحدث الفريق مرتجى عن القوات الاحتياطية التى « دفعت الى الميدان بمجرد تعبئتها ووصل تعدادها الى أكثر من نصف اجمالى الأفراد المدرع ، حيث بلغ عدد أفراد الاحتياط ١٠٣٩ ضابطا و ٦٥٠ ٨٠ رتبة أخرى من جملة ١٣٠٠٠ مقاتل » - فيقول ان معظم أفراد الاحتياط لم ينل أى حظ من التدريب من سنين طويلة ، ومع ذلك كانت الوحدات الاحتياطية « تدخل فى التقديرات كما لو كانت كاملة العتاد والعدة » ! ، وبعضهم لم تتح له الفرصة لارتداء الملابس العسكرية ، ووصل الى الميدان بملابسه المدنية ! .

أما عن أوضاع القوات البرية ، فيقول انها تعرضت لانتقالات لامبرر لها أثرت على كفاءتها وهددت طاقتها : « وحدات تأخذ أوضاعها فى الأماكن

المخصصة لها ، وتتفهم مهامها وتلم بطبيعة الأرض وبأوضاع القوات المجاورة وموقف العدو امامها ، وتنفذ اجراءات المعركة بالكامل ، ولكن لا تلبث أن تصدر لها الاوامر لترك اماكنها الى اماكن جديدة غربية عليها . . . وأماكنها القديمة تخصص لوحدة جديدة بنفس الحجم . ووحدات تقطع مئات الكيلو مترات دون أن تستقر على حال . . . وفضلا عن ذلك فقد دفعت القيادة العليا بكل القوات المتيسرة الى سسـيناء دون الاحتفاظ باحتياطيات كافية خارج مسرح القتال يمكن استخدامها فى مجابهة المواقف الطارئة .

« أما القوات البحرية ، فقد توزعت على البحر المتوسط والبحر الأحمر . وقد أرسل القسم الأكبر منها والاكثر فاعلية الى البحر الأحمر تحت تأثير فكرة خاطئة تتوهم أن عمليات اسرائيل سوف توجه ضد شرم الشيخ والغردقة ، فبقى هذا القسم الرئيسى دون استغلال ، بينمابقى القسم الآخر الذى احتفظ به فى البحر المتوسط يمثل « قطعا غير صالحة أساسا للعمل بسبب كفاءتها الفنية ، ولا تفوقا معيننا على البحرية الاسرائيلية ، مما جعلها لا تتحرك ساكنا فى مراحل القتال الاولى . وبذلك فقدت القوى البحرية تفوقها البحرى الذى كانت تمتلكه قبل الحرب .

ثم يتناول الفريق مرتجى أوضاع القوات الجوية والدفاع الجوى ، فيذكر أن عدد الطائرات الصالحة للقتال من مقاتلات ومقاتلات قاذفة كان يبلغ ١٧٠ طائرة ، ومن القاذفات ٩٦ من مختلف الانواع وكان عدد الطيارين أقل من عدد الطائرات والخدمة الأرضية الفنية لم تكن على المستوى المطلوب فى جميع الحالات ، ووحدات اصلاح المطارات والممرات كان ينقصها معدات الاصلاح الحديث .

ولم تسلم وحدات وأطقم التوجيه من العجز ، كما أن الدفاع المضاد للطائرات على المطارات لم يكن كافيا ، وبعض المطارات تركت بلا أسلحة مضادة للطائرات ، وإذا وجدت تكون قاصرة على الرشاشات التى لا تصلح الا للهجوم المنقض المنخفض ، هذابالاضافة الى أن وسائل الانذار كانت متخلفة ، والرادارات لا تكشف عن طائرات معادية تطير على ارتفاع أقل من خمسمائة متر . ووحدات الدفاع الجوى من المدفعية المضادة للطائرات ، التى أُنيط بها الدفاع عن الأغراض الحيوية فى البلاد والقواعد الجوية والمطارات وأماكن تجمع الوحدات والديابات . لم تكن كافية ، فقد كان من المأمول أن تصل الى ٢٧ كتيبة صواريخ نيران موزعة على قطاعات القناة والدلتا والقاهرة والاسكندرية وأسوان ، ولكنها لم تكتمل قبل نهاية شهر مايو ١٩٦٧ .

يضاف الى ذلك أنه كان على رأس القوات المسلحة المصرية من يشغل أكثر من منصب ، ويكلف بأكثر من نشاط من الأنشطة الحيوية فى الدولة ، ويشترك فى أعمال سياسية ورقابية أبعدته عن ممارسة القيادة العسكرية على أعلى مستوى . وكان قادة القوات على مختلف المستويات يختارون على أساس الولاء وليس الكفاءة ، وعندما أصبحت الحرب وشيكة أعيد النظر فى هذا الاختيار ، ولكن بعد أن سبق السيف العزل ، ودون أن يتساح للقيادة الجديد الوقت الكافى للدراسة واتخاذ اجراءات المعركة .

فضلا عن ذلك ، فعلى الرغم من تعيين قائد للجبهة تحته جميع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية ، الا أن قرار تعيينه للجبهة حوى فى اطاره قيودا كاملا على أى تصرف له ، اذ قضى هذا الأمر بالألا يتصرف فى شئ قبل الرجوع الى القيادة العليا فى حالة عدم وجود نائب القائد الأعلى فى المركز الامامى ، أما فى حالة وجود نائب القائد الأعلى فى المركز الامامى ، فيكون هو المسيطر على الأمور . ويذكر الفريق مرتجى مثالا على ذلك ، الاجتماع الذى عقد لقادة فروع القوات المصرية يوم ٢٥ مايو وحضره عبد الناصر . فقد عرض المشير فكرة خطة تعرضية لعزل منطقة ايلات والاستيلاء عليها ، ولكن عند الناصر أظهر عدم اقتناعه بالنسبة للهدف المرجو من هذه العملية ، وتساءل : هل مثل هذه العملية تتساوى من حيث النتائج مع سقوط غزة مثلا فى يد العدو ؟ . ثم أشار على الخريطة الى شرم الشيخ ، وأبدى ملاحظة بأنه تنقصها القوات خصوصا الاسلحة المضادة للدبابات ، وسأل الفريق مرتجى ، قائد الجبهة ، عن سبب سكوته على شرم الشيخ : « أليست تحت قيادتك » ؟ ، فرد عليه قائلا : « أنا جزء من القيادة العليا ، ولا أقود الا عن طريقها » ! وكان يقصد بذلك - كما يقول - اظهار أنه « قائد بلا فاعلية ، أو مع ايقاف التنفيذ » . فأسرع المشير عبد الحكيم عامر بالتدخل قائلا : « أيوه ، هو جزء من القيادة ، ونحن كلنا سنقوم بالمعركة » .

أما جهاز المخابرات الحربية ، فقد عاب عليه الفريق مرتجى أنه كان يطلب منه « التركيز على الداخل أكثر من الخارج . فالمطلوب بالدرجة الأولى هو تأمين النظام وعدم الخروج عليه . ولذلك يوجه مجهوده للجري وراء الضباط وغيرهم متقصيا أحوالهم » . وقال أن الجهاز خفى عليه الكثير من أسرار العدو ، مما كان مصدر أخطاء كبيرة أثرت على وضع الخطط الحربية ، وعلى رأسها خطة الدفاع الجوى الذى بنى على مدى طيران محدود لطائرات العدو ، وثبت أنها دون الحقيقة بمراحل (٥٦) .

يتضح من ذلك أن الخطأ الأكبر للقيادة السياسية لم يكن فى مجرد قرار عدم البدء بالضربة الاولى ، وانما كان فى قرار سحب قوات الطوارئ الدولية

من شرم الشيخ - وهو القرار الذى تداعت بعده كل الاحداث حتى وصلت الى ٥ يونيو ، دون أن تكون القوات المسلحة المصرية فى الوضع القتالى اللازم الذى يمكنها من استرداد حق مصر فى حرمان الملاحة الاسرائيلية من المرور فى مضيق تيران الى البحر الأحمر أو خليج العقبة .

ومن المحقق ان القيادة المصرية اتخذت هذا القرار فى ارتجال وتسرع ودون أن تدرك أبعاده ، بدليل أنها حين أدركت هذه الأبعاد سارعت الى محاولة ايقاف الرسالة التى تقرر فيها سحب القوات ، لاتاحة فسحة من الوقت حتى يتكشف الموقف - على حد قول القيادة - ولكن المحاولة فشلت ، وسلمت الوثيقة قبل وصول اخطار ايقاف تسليمها . وهكذا أصبحت مصر أمام الواقع (٥٧) .

ومنذ ذلك الحين ، أخذت القيادة المصرية تحسب اول عبثا ايقاف تداعى الاحداث . ولكنها كانت تضطر الى ذلك اضطرارا . فقد اضطرت أولا الى ارسال قوات مصرية الى شرم الشيخ نتيجة لاخلاء هذا الموقع من القوات الدولية ، حتى تسبق اسرائيل الى أى أطماع لها فى المنطقة . ثم اضطرت (ثانيا) الى اتخاذ قرار باغلاق خليج العقبة ومضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، لان وجود القوات المصرية فى شرم الشيخ قد سبب مصر الذريعة التى كانت تتذرع بها فى وجود القوات الدولية فى السماح للملاحة الاسرائيلية بالمرور فى خليج العقبة والبحر الأحمر ، وأصبح عليها أن تمارس حقها الشرعى فى السيطرة على مياهها الاقليمية وحرمان اسرائيل من المرور فى مضيق تيران ، أو تواجه العار وتفقد زعامتها فى المنطقة العربية .

وقد وضع هذا القرار مصر على حافة الحرب بالفعل . ولكن بدلا من أن تمضى القيادة السياسية الى نهاية الشوط ، وتستجيب لمنطق الاحداث ، وتضرب الضربة الأولى لاحتراز عنصر هام من عناصر الفوز ، آثرت التوقف والتنازل طوعا عن هذا العنصر الهام للعدو ، وهى تعلم أن العدو يهوى ضربته لا محالة !

وللأسف الشديد فان المؤسسة العسكرية فى مصر لم تكن بنفس القوة التى كانت عليها المؤسسة العسكرية فى اسرائيل ، والا لاضطرت القيادة السياسية الى اتخاذ قرار الحرب ، كما اضطرت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية لحكومتها الى اتخاذ هذا القرار !

وهذه مفارقة غريبة . فلقد كان النظام فى كل من البلدين - مصر واسرائيل - نظاما عسكريا يختفى تحت قشرة مدنية رقيقة ، تتخذ فى مصر شكل النظام

الشمولى ، وفى اسرائيل شكل النظام الليبرالى . وكانت القشرة الديموقراطية فى مصر رقيقة جدا تظهر من تحتها بوضوح دكتاتورية عبد الناصر المستندة الى المؤسسة العسكرية بالدرجة الاولى . بينما كانت فى اسرائيل قشرة سميكة تخفى تحتها سيطرة المؤسسة العسكرية . فكيف حدث أن لعبت المؤسسة العسكرية فى بلد ينتهج النهج الليبرالى ، كاسرائيل ، دورا أكثر فاعلية فى هذا المصدد من الدور الذى لعبته المؤسسة العسكرية فى بلد ينتهج النظام الشمولى ، كمصر ؟ بل كيف ذهبت المؤسسة العسكرية فى بلد ليبرالى كاسرائيل الى حد التلويح بانقلاب عسكرى ، بينما لم نسمع فى مصر عن أى تلويح من هذا النوع فى سبيل الضغط من اجل الضربة الاولى ؟

ربما كان السبب فى ذلك هو أن عبد الناصر لم يكن كإى دكتاتور يستند الى المؤسسة العسكرية فى بلده ، وانما كان زعيما واسع الشعبية تؤيده كافة الجماهير فى مصر والبلاد العربية ، وقد منحه ذلك وضعاً مؤثراً خاصاً بالنسبة للمؤسسة العسكرية فى مصر ، لم يكن يملكه أشكول فى تل أبيب ، ولم يكن عبد الناصر فى حاجة أصلاً للاستناد الى الجيش ، لولا أن نظام الحكم الذى أثره كان يعطى للجيش هذا الوضع بالفعل . وهذا هو السبب فى اذعان المشير عبد الحكيم عامر وكل القادة العسكريين للقرار الذى اتخذه عبد الناصر بالانتظار وتلقى الضربة الاولى ، بينما تمرد القادة الاسرائيليون على قرار التريث الذى اتخذه حكومة أشكول يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ .

ومن المحقق ان عبد الناصر كان فى مأزق خطير . فقد كان يواجه ، من جانب ، التحذير الأمريكى الذى وجهه اليه الرئيس جونسنون يوم ٢٦ مايو بعدم البدء بالضربة الاولى ، والا فانه سيواجه نتائج خطيرة . ثم التحذير الذى أعلنته الحكومة الفرنسية يوم ٢ يونية بان « الدولة التى ستكون البائدة باطلاق الرصاصه الاولى فى أى مكان ، لن تنال موافقة فرنسا » ، ومن باب أولى تأييدها . ثم الطلب السوفيتى يوم ٢٦ مايو بعدم البدء باطلاق النار — ولكنه من جانب آخر كان يعلم علم اليقين أن اسرائيل تعد للهجوم ، وكانت نسبة هذا الاحتمال فى رأيه عند بحث موضوع غلق خليج العقبة فى بيته يوم ٢٢ مايو ، تبلغ ٥٠٪ ، فتصاعدت الى ٨٠٪ فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا ، ثم تصاعدت الى ١٠٠٪ عندما أعلن غلق خليج العقبة بالنسبة للسفن الاسرائيلية يوم ٢٣ مايو ، وجرت التغييرات السياسية التى تمت فى اسرائيل فى أول شهر يونية وأدت الى تأليف وزارة الحرب الاسرائيلية . وفى الاجتماع الذى عقده يوم ٢ يونيو حذر قادته من أن ضربة العدو سوف لا تتأخر فى خلال ٤٨ ساعة الى ٧٢ ساعة ، على أساس كل ما كانت تشير به دلائل الحوادث والتطورات ، وأنه يتوقع ان يكون « العدوان يوم الاثنين ٥ يونيو وأن توجه الضربة الاولى الى القوات الجوية » (٥٨) .

وحين يصل اليقين بعبد الناصر الى هذا الحد ، فان التصرف السليم كان يقتضى أن يجنب قواته المسلحة الضربة الاولى باحدى وسيلتين :

اما التراجع التكتيكي ، بتأجيل قرار اغلاق خليج العقبة في وجه الملاحه الاسرائيلية ، حتى يسلب من اسرائيل الذريعة لتوجيه الضربة الاولى ويتيح لقواته المسلحة الفرصة للاستعداد وخوض المعركة في ظروف افضل .

واما البدء بالضربة الاولى مهما كانت المخاطر ، بالاستناد الى التأييد السوفيتى الذى كان سيناله حتما بحكم ظروف الصراع العالمى التى لم تكن فى ذلك الحين لتدع للاتحاد السوفيتى مجرد التفكير فى خذلان مصر . ولندكر فى هذا الصدد حرب اكتوبر ، التى بدأتها القيادة السياسية فى مصر ، دون علم الاتحاد السوفيتى ، وتحت ظروف علاقات بين البلدين اقل توطدا بعد قرار انتهاء خدمة الخبراء السوفييت فى مصر — فقد سارع الاتحاد السوفيتى الى مساندة مصر واقام جسره الجوى فى مواجهة الجسر الجوى الأمريكى لاسرائيل ، لتزويد مصر بالسلاح اللازم .

على أن عبد الناصر اختار الحل المستحيل ، وهو الانتظار وتلقى الضربة الاولى . فقطع بقراره هذا نصف الطريق الى الهزيمة من قبل ان تطلق اسرائيل طلقة واحدة ! .

والحزن فى الامر ، هو أن تحذير عبد الناصر يوم ٢ يونية لقيادته العسكرية بان اسرائيل سوف تضرب الضربة الاولى فى خلال ٤٨ — ٧٢ ساعة ، لم يكن له أى اثر عسكرى يخفف من حجم الهزيمة ، من ناحية اتخاذ الاجراءات الفعالة التى تسمح للقوات المسلحة ، وعلى رأسها القوات الجوية ، بتفادى الضربة الأولى ، وتوجيه الضربة المضادة الانتقامية .

فيذكر الفريق عبد المحسن مرتجى ، قائد جبهة سيناء ، أن تنبؤ عبد الناصر بالضربة الأولى الاسرائيلية ، ويوم نشوب القتال ، « لم يبلغ الى القيادات الميدانية ، ولم يخرج عن حيز المجتمعين فى المؤتمر (مؤتمر القيادة السياسية والعسكرية العليا) . ولذلك لم يكن له أى صدق فى وسط القوات ، ولم تتخذ له اية استعدادات خاصة » !

ويتول الفريق مرتجى انه بعد الحرب سأل المشير عبد الحكيم عامر عن سبب عدم الأخذ بوجهة نظر رئيس الجمهورية فى ميعاد نشوب القتال ، فأجاب بأنه « لا يعرف فى عبد الناصر انه كاهن أو أن الوحي ينزل عليه ، أو أن عنده من صفاء الروح والشفافية ما يجعله يتنبأ مسبقا بالاحداث » ! .

واستطرد المشير عامر قائلاً ان عبد الناصر سبق وتنبأ في عام ١٩٥٦ ، بعد تأميم قناة السويس ، بأن الموقف الدولي لن يسمح للانجليز والفرنسيين ان يشنوا هجوماً على مصر بسبب هذا التأميم . وكان هذا التنبؤ ضد رأى المخابرات الحربية التى تجمع لديها من المعلومات عن تحركات الانجليز والفرنسيين ما يوحى بان الهجوم على مصر مرجح جداً بل انه مؤكد .

ثم تساءل المشير عبد الحكيم عامر قائلاً : « لو كان عبد الناصر واثقاً حقاً من وقوع الحرب يوم ٥ يونيو ، فهل كان يسمح للوفد العراقى برئاسة رئيس الوزراء العراقى طاهر يحيى ، ومعهم حسين الشافعى ، بان يطلعوا لزيارة القوات العراقية فى الجبهة ، ويعرض حياتهم للخطر ؟ » .

ثم قال المشير عبد الحكيم عامر انه لم يأخذ كلام عبد الناصر على حمل الجد : وهل معقول ، اذا أخذت رأى الرئيس على أنه حقيقة لا بد أن تقع ، أن أطلب من جميع القادة فى سسيناء أن ينتظرونى فى مركز القيادة المتقدم فى سيناء يوم ٥ يونيو ، وأن أعرض حياتى ومعنى قائد الطيران والقادة الآخرون للخطر ؟ » (٥٩) .

وهذا الدفاع من جانب المشير عبد الحكيم عامر دفاع واه ، على الرغم مما قد يبدو من وجاهته . فلم يكن التنبؤ بأن اسرائيل سوف تقوم بالضربة الأولى فى حاجة الى كاهن أو نبي يوحى اليه ، أو ولى من أولياء الله يملك صفاء الروح وشفافية النفس ، وانما كانت كل المقدمات تؤدى اليه . ولو كانت القيادة العسكرية على مستوى الكفاءة اللازم ، وكانت المخابرات الحربية متفرغة لعملها الحقيقى ، لتوصلت الى هذه « النبوءة » بسهولة بمحض الوسائل التقليدية الدنيوية ، دون حاجة أصلاً الى الوسائل الخارقة والمسالك الروحية ! .

وعلى كل حال ، فقد ضربت اسرائيل ضربتها بالفعل صبيحة يوم الاثنين ٥ يونية ١٩٦٧ ، التى حطمت بها السلاح الجوى المصرى ، وقلبت الميزان العسكرى لصالحها بصورة حاسمة . وأخذت قواتها تتسابق لاحتلال سيناء . وفى يوم ٧ يونية أجرت تحريك قوة مظلية مع قوة بحرية احتلت شرم الشيخ ومضائق تيران (٦٠) .

وقد أغلق عبد الناصر القناة ، ولكن انسحاب القوات المصرية من سيناء ، أعاد الى اسرائيل السيطرة بصفة مطلقة على المضائق ، فى ظروف أفضل بالنسبة لها : فلم تعد قوات الطوارئ الدولية هى التى تؤمن الطريق لها الى البحر الاحمر ، بل أصبحت القوات الاسرائيلية ذاتها هى التى تتولى هذه المهمة والمسئولية ، وعادت الملاحة الاسرائيلية فى البحر الاحمر تمارس نشاطها من جديد .

حواشي الفصل الخامس :

- (١) محاضرات الكنيست ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، الدورة الثانية ١٥/٩/١٩٦٦ - ١٩٦٧/١٠/١٩٦٧ « القاهرة : مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام ١٩٧١ ».
- (٢) الفريق صلاح الدين الحديدي : شاهد على حرب ٦٧ ، ص ٦٥ - ٦٦ « دار الشروق ١٩٧٤ » .
- (٣) الملك حسين : حربنا مع إسرائيل ص ٢٧ « بيروت : دار النهار للنشر ١٩٦٨ » .
- (٤) خطاب عبد الناصر يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ « مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : وثائق عبد الناصر يناير ١٩٦٧ - ديسمبر ١٩٦٨ » .
- (٥) الملك حسين : المرجع المذكور ص ٢٧ .
- (٦) محاضرات الكنيست ، المرجع المذكور ص ٦٢٥ - ٦٢٦ ، خطاب عبد الناصر في مركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية « وثائق عبد الناصر ص ١٧١ وما بعدها » .
- (٧) محاضرات الكنيست ، المرجع المذكور ص ٦٢٥ - ٦٢٦ .
- (٨) التقرير السنوي للأمن العام عن أعمال المنظمة ١٦ يونيو ١٩٦٦ - ١٥ يونيو ١٩٦٧ « الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الثانية والعشرين ، الملحق رقم ١ » .
- (٩) الفريق صلاح الدين الحديدي : المرجع المذكور ص ٨٦ .
- (١٠) الفريق عبد المحسن مرتجى : الفريق مرتجى يروي الحقائق ص ٥٥ « بيروت : دار الوطن العربي » .
- (١١) حديث شمس بدران لجلال كشك « الجمهورية ٤ سبتمبر ١٩٧٧ » .
- (١٢) الفريق محمد فوزي : شهادة للتاريخ « الأخبار ١٣ يونيو ١٩٧٧ » .
- (١٣) الفريق عبد المحسن مرتجى : المرجع المذكور .
- (١٤) نفس المصدر ص ٥٤ .
- (١٥) بيلياف وآخرون : إطلاق الحمامة ، ٥ يونيو ، ترجمة ماهر عسل ص ٣٣ - ٣٤ « دار الكاتب العربي » .
- (١٦) حديث شمس بدران لجلال كشك ، المرجع المذكور .
- (١٧) خطاب عبد الناصر يوم ٩ يونيو و ٢٣ يوليو ١٩٦٧ « وثائق عبد الناصر ، المرجع المذكور » .
- (١٨) حديث شمس بدران لجلال كشك ، المرجع المذكور .

(١٩) الملك حسين : المرجع المذكور ص ٢٨ ، ولكنه يذكر ان هذه ايضا كانت المعلومات العربية .

(٢٠) الفريق عبد المحسن مرتجى : المرجع المذكور ص ٥٤ - ٥٥ .

Safran, op. cit P. 306.

(٢١)

(٢٢) حديث شمس بدران لجلال كشك ، المرجع المذكور .

(٢٣) وثائق عبد الناصر ، المرجع المذكور ص ٢٢٣ .

(٢٤) نفس المصدر ، خطاب عبد الناصر يوم ٢٩ مايو ١٩٦٧ .

(٢٥) نفس المصدر ، خطاب عبد الناصر يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ .

(٢٦) نفس المصدر ، خطاب عبد الناصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٧ .

(٢٧) انظر محاكمة شمس بدران « الاهرام في ٢٥ فبراير ١٩٦٨ » .

(٢٨) الفريق عبد المحسن مرتجى : المرجع المذكور ص ٦٥ .

(٢٨) م الفريق محمد فوزى : شهادة للتاريخ ، الاخبار ١٣ يونيه ١٩٧٧ .

(٢٩) الاهرام في ٢٠ مايو ١٩٦٧ .

(٣٠) الفريق عبد المحسن مرتجى : المرجع المذكور ص ٦٧ - ٧٠ .

(٣١) نفس المصدر ص ٧٠ - ٧٣ .

(٣٢) الاهرام في ٢٥ فبراير ١٩٦٨ .

(٣٢ م) الفريق محمد فوزى : المرجع المذكور .

(٣٣) الاهرام في ٢٩ مايو ١٩٦٧ .

(٣٤) كلمة جبر معدى عن القائمة الدرزية الاسرائيلية « محاضر الكنيست
جلسة ٢٣ مايو ١٩٦٧ » .

(٣٥) محاضر الكنيست ، جلسة ٢٩ مايو ١٩٦٧ .

(٣٦) نفس المصدر ، جلسة ٢٩ مايو ١٩٦٧ .

Safran, op. cit. P. 307-8.

(٣٧)

Laqueur, Walter, The Road to War,

(٣٨)

1967, The Origins of the Arab -

Israeli conflict, P. 123 (London, 1968)

Ibid, P. 125-126, 123

(٣٩)

Golda Meir, op. cit. P. 345.

(٤٠)

Laqueur, op. cit. P. 134-138.

(٤١)

Ibid, P. 139—140, 142-4, 146-8.

(٤٢)

Safran, op. cit. P. 304

(٤٣)

Laqueur op. cit. P. 148.

(٤٤)

(٤٥) أنيس صايغ : رجال السياسة الاسرائيليون ص ١٨ ، ٢٤ — ٢٢٣
« بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، سلسلة حقائق وأرقام
رقم ٣٣ » .

Safran, op. cit. P. 305.

(٤٦)

(٤٧) الجمهورية في أول يونيه ١٩٦٧ .

(٤٨) بدير دستريا : من السويدس الى العقبة ، ترجمة يوسف مزاحم ص ١٨٤
« بيروت : دار العربية » .

Laqueur, op. cit. P. 155—156.

(٤٩)

Ibid, P. 155, 157-8.

(٥٠)

(٥١) الفريق عبد المحسن مرتجى : المرجع المذكور ص ٤٣ ، ٨٤ .

(٥٢) خطاب عبد الناصر يوم ٩ يونيو ، ٢٣ يوليو ١٩٦٧ .

(٥٣) الفريق عبد المحسن مرتجى : المرجع المذكور ص ٨٠ — ٨١ .

(٥٤) محاكمة شمس بدران « الاهرام في ٢٥ فبراير ١٩٦٨ » .

(٥٤) م الفريق محمد فوزى : شهادة للتاريخ ، الاخبار يوم ١٥ يونيو ١٩٧٧ .

(٥٥) الفريق عبد المحسن مرتجى : المرجع المذكور ص ٨٠ .

(٥٦) نفس المصدر ص ٥٨—٥٩ ، ٧٩—٨٠ ، ١١٩—١٢٣ ، ٢٠٩—٢١١ . انظر

في تأكيد ذلك شهادة الفريق محمد فوزى في الاخبار ١٢ يونيو ١٩٧٧ .

(٥٧) نفس المصدر ص ٦٥ — ٦٦ .

(٥٨) خطاب عبد الناصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٧ « وثائق عبد الناصر ، المرجع

المذكور » .

(٥٩) الفريق عبد المحسن مرتجى : المرجع المذكور ص ١٠٩ .

(٦٠) صالح مهدي عماش ، الفريق : رجال بلا قيادة حول اسرائيل ص ٤٨

« بغداد : منشورات دار الثورة ١٩٧٠ » .

من حرب يونيه ١٩٦٧ إلى المعاهدة المصرية - الإسرائيلية

١ - ظهور أهمية

باب المندب

حتى نشوب حرب يونية ١٩٦٧ ، كان الصراع على البحر الأحمر بين مصر واسرائيل يتخذ له محورين : الاول ، خابج العقبة . والثاني ، قناة السويس . أما المحاور الثالث ، وهو باب المندب ، فقد كان غائبا عن الانظار تحت السيطرة البريطانية على عدن . وفي بداية الصراع ، حين تمكنت اسرائيل من احتلال ميناء أم الرشراش في يوم ١٠ مارس ١٩٤٩ ، والحصول بذلك على منفذ على البحر الأحمر استطاعت مصر إلغاء الوجود الاسرائيلي في ايلات عن طريق السيطرة على شرم الشيخ ، ومنع الملاحة الاسرائيلية من المرور في مضيق تيران . وبذلك انتقل الصراع الى شرم الشيخ ، وانصرف هم السياسة الاسرائيلية الى فك السيطرة المصرية عليه لتحرير ملاحتها في البحر الأحمر . وقد تمكنت من ذلك على مرحلتين : الاولى ، في وجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ من يوم ٤ مارس ١٩٥٧ الى ٢٣ مايو ١٩٦٧ . والثانية ، بعد حرب يونية ١٩٦٧ في وجود القوات الاسرائيلية ذاتها في شرم الشيخ وتأمينها طريق الملاحة الاسرائيلية عبر مضيق تيران الى البحر الأحمر .

على أنه في اللحظة التي ظنت إسرائيل فيها أنها قد تخلصت من اعتراض مصر لها في البحر الأحمر ، وإن وجودها في شرم الشيخ قد أصبح يحقق لملاحتها الأمن المطلق — كانت ظروف الصراع السياسى في المنطقة العربية بين حركة القومية العربية والاستعمار البريطانى ، تهىء لمصر نفس الظروف والأوضاع التى مكنتها فى يناير ١٩٥٠ من فرض الحصار البحرى على إسرائيل — ليس عن طريق شرم الشيخ فى هذه المرة ، وإنما عن طريق مدخل البحر الأحمر الجنوبى ، أى عن طريق مضيق باب المندب .

ذلك أن قيام جمهورية جنوب اليمن الشعبية فى عدن يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ — أى بعد أقل من نصف عام من حرب يمنية — ، بالإضافة الى الوضع المصرى فى اليمن الشمالية ، قد وفر لمصر عمقا استراتيجيا بالغ الأهمية ، وأتاح للبحرية المصرية الفرصة للعمل ضد الملاحه الاسرائيلية فى عمق البحر الأحمر من قواعد بعيدة عن مدى الطيران الاسرائيلى ، والقيام فى باب المندب بنفس الدور الذى كانت تقوم به فى شرم الشيخ ، وهو منع الملاحه الاسرائيلية من النفاذ الى البحر الأحمر .

وعلى هذا النحو ، وكما ان الوجود المصرى فى شرم الشيخ قيسل حرب ١٩٥٦ قد ألغى الوجود الاسرائيلى فى « ايلات » ، فان الوجود المصرى فى مضيق باب المندب فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ سوف يلغى الوجود الاسرائيلى فى شرم الشيخ وايلات معا .

٢ — حادث الباخرة

كورال سى :

وقد تبدت بوادر الخطر على الملاحه الاسرائيلية من ناحية باب المندب فى حادث خطير وقع يوم ١١ يونية ١٩٧١ ، هو مهاجمة زورق مسلح مجهول الناقلة بترول ليبيرية ضخمة كانت متجهة الى إسرائيل عند باب المندب وطبقا للمصادر الاسرائيلية فان ناقلة البترول « كورال سى Coral Sea » (٧٨ ألف طن) التى ترفع علم ليبيريا ، وتحمل شحنه من بترول الخليج الغربى الى إسرائيل ، كانت تعبر مضيق باب المندب قرب جزيرة « بريم » ، (وهى احدى الجزر التابعة لليمن الديمقراطية الشعبية ، وتتوسط المدخل الجنوبى للبحر الأحمر) ، حين تعرضت لهجوم قذائف مدفع بازوكا Bazooka

(وهو مدفع مضاد للدبابات) يحمله زورق سريع مجهول ، اتجه في أعقاب القذف الى جزيرة « بريم » . وقد أدى الهجوم الى اشتعال النار في الناقله واصابتها ببعض الاضرار ، ولكن ربانها اليوناني تمكن وبهارته الذين يبلغ عددهم ٣٥ ، منهم ٢٣ اسرائيليا من اخماد النيران .

وقد فرضت اسرائيل حظرا على انباء الحادث لمدة ٢٤ ساعة ، ثم أعلنت شركة « يام » الاسرائيلية اول نبأ عنه في بيان عرضت فيه وصفا للحادث ، ولم تحدد جنسية البترول الذي تحمله الناقله الى ميناء ايلات ليتم نقله عبر خط انابيب البترول الاسرائيلي الجديد الى ميناء عسقلان على البحر المتوسط ، ليعاد تصديره الى أوروبا .

وقد أعلنت جولدا ماير في اجتماع لمجلس الوزراء الاسرائيلي عقب الحادث أن اسرائيل « ترى الخطورة الجسيمة التي تمثلها محاولة اغراق الناقله الليبيرية الضخمة » ، وهددت بأن اسرائيل سوف تتخذ الاجراءات الضرورية لتأمين حرية الملاحة الى موانئها . ثم اصدر مجلس الوزراء الاسرائيلي عقب الاجتماع بيانا ذكر فيه أن اسرائيل تنظر نظرة خطيرة الى ذلك الاعتداء (١) .

ومع أن فدائيي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هم الذين ارتكبوا الحادث — كما عرف فيما بعد (٢) . الا أن الحكومة الاسرائيلية اعتبرت حكومة اليمن الديموقراطية « مسئولة » عن الحادث ، ووجهت اليها انذارا عن طريق حكومة ليبيا وعدد من المنظمات الدولية . وكانت اليمن الديموقراطية قد أعلنت على لسان بعض زعمائها عقب الاستقلال ، أنها سوف تحكم سيطرتها على مضيق باب المندب من جزيرة بريم ولن تسمح لاسرائيل بالملاحة في هذا المضيق (٣) .

كذلك أعلن العسكريون الاسرائيليون — وفقا لوكالة الانباء الفرنسية — أنهم يعتبرون هذا الهجوم « اخطر ضربة تعرضت لها الملاحة التجارية الاسرائيلية حتى الان ، وأن هذه الضربة لايعادلها الا قرار عبد الناصر في مايو ١٩٦٧ باغلاق مضيق تيران » (٤) .

٣ — محاولات اسرائيل

للوصول الى باب المندب :

وقد انطلقت اسرائيل في اعقاب هذا الحادث لمعالجة امنها بطريقتين الخاصة . فلقد رأينا في بداية هذه الدارسة كيف أن اطماعها في الوصول الى

البحر الاحمر ، قد قادتها الى انتهاك الهدنة واحتلال ميناء أم الرشراش .
ثم قادتها رغبتها في حماية ملاحتها في البحر الاحمر الى الاشتراك في العدوان
الثلاثي عام ١٩٥٦ واحتلال شرم الشيخ وعدم الانسحاب منه الا بعد ان
ضمنت تسليمه للقوات الدولية . ثم قادتها رغبتها في اعادة فتح مضيق تيران
بعد اغلاقه في وجه الملاحة الاسرائيلية يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ ، الى شن حرب
هجومية على مصر واحتلال شرم الشيخ . وقد كانت الخطوة التالية الآن هي
التواجد الاسرائيلي في مضيق باب المندب ، وهذا ما هبت لتحقيقه بعد
حادث الباخرة « كورال سي » .

فلم تكذ تمضي بضعة أشهر على هذا الحادث ، حتى كان رئيس أركان
حرب القوات الاسرائيلية الجنرال حاييم بارليف يزور أثيوبيا للتباحث مع
قائد البحرية الاثيوبية حول « تأمين » مدخل البحر الاحمر للبلدين . وطبقا
لما أوردته جريدة الاهرام القاهرية في ذلك الحين ، فان الجنرال بارليف عرض
خلال هذه المباحثات تقديم دعم كبير للبحرية الاثيوبية يسمح بوجود ضباط
وجنود البحرية الاسرائيلية عند المدخل الجنوبي للبحر الاحمر .

ومن المعروف أن المدخل الجنوبي للبحر الاحمر يقع تحت السيطرة
الكاملة لكل من : الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية
الشعبية ، وجمهورية الصومال ، والصومال الفرنسي الذي كانت توجد
به قاعدة جيبوتي الفرنسية . وينتهي الساحل الغربي للبحر الاحمر جنوب
شواطئ أثيوبيا قبل مدخل باب المندب بقليل حيث تبدأ شواطئ الصومال
الفرنسي وجمهورية الصومال .

وقد انطلقت المباحثات من نقطتين محددتين : الأولى ، حاجة القوات
الاثيوبية لشراء شبكة رادار تقيمها على ساحلها الشرقي على البحر الاحمر ،
لاكتشاف ثوار ارتريا ، الذين كانوا يهربون السلاح عبر البحر ويتلقون
تدريباتهم في جزيرة بريم .

ثانيا : حاجة الاستراتيجية الاسرائيلية الى السيطرة الاسرائيلية على
جنوب البحر الاحمر ، خشية أن تتمكن البحرية العربية من اغلاق هذا
البحر في وجه الملاحة الاسرائيلية أو امام السفن المتجهة الى اسرائيل ، مما
يهدد بالقضاء على خط انابيب البترول الذي أقامته اسرائيل من ايلات الى
عسقلان (وكان مقدرا أن ترتفع طاقته الى ٦٠ مليون طن في عام
١٩٧٤) .

وقد تعهد الجنرال بارليف خلال هذه المباحثات بقيام اسرائيل بتدريب القوات البحرية الاثيوبية مجانا ، ومدها بزوارق الدورية وبعض زوارق الصواريخ ، وتقديم شبكة الرادار التى تقام على مدخل البحر الاحمر ، وقيام ضباط وجنود البحرية الاسرائيلية بتشغيل هذه الاجهزة والاسلحة حتى اتمام تدريب قوات البحرية الاثيوبية عليها .

وكان الهدف من الاتفاق — بالاضافة الى هذه المزايا — ان يحقق الآتى :

أولا : ايقاف أى اتجاه عربى مستقبلا الى ان تكون للبحرية العربية انيد العليا فى البحر الاحمر .

ثانيا : تأمين الوجود الأمريكى فى البحر الاحمر .

ثالثا : مواجهة الوجود البحرى المصرى فى البحر الاحمر والوجود السوفيتى فى المحيط الهندى .

على أن مصر لم تلبث ان تحركت لايفاف هذه المحاولة الاسرائيلية . فقد نشر الخبر فى جريدة « الاهرام » فى شكل يحمل أهمية قصوى ، وحدثت ضجة ترتب عليها ان اصدرت وزارة الاعلام الاثيوبية بيانا أنكرت فيه المحاولة الاسرائيلية انكارا تاما وأعتبرتها من نسج الخيال (٦) .

٤ — التحرك المصرى الى

جنوب البحر الأحمر :

على أن وزارة الحربية المصرية لم تلبث ان تحركت لمواجهة احتمالات الموقف فى جنوب البحر الأحمر . ففى يوم ٤ نوفمبر ١٩٧١ صدرت تعليمات بتشكيل لجنة عسكرية من أربعة ضباط ، أحدهم ليبي ، للتوجه الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بهدف استكمال وتناول المعلومات العسكرية فى المنطقة واستيضاح مدى النشاط الاسرائيلى فيها ، واستطلاع مجموعة الجزر العربية الموجودة بمنطقة جنوب البحر الاحمر والتابعة لجمهورية اليمن الديمقراطية ، والوقوف على حقيقة الموقف بها .

وقد وصلت اللجنة ، التي أحيطت مهمتها وسفرها بسرية تامة ، الى عدن يوم ٧ نوفمبر ١٩٧١ ، وكانت ترتدى ملابس مدنية . وأجرت لقاءات واتصالات مع كبار المسؤولين اليمنيين ، وقامت خلال يوم ٨ نوفمبر بزيارة واستطلاع جزيرة « بریم » ، وساحل عدن الجنوبي ، ومضيق باب المندب . وبعد ذلك استطلعت جزر الحنيش و « زقر » ، وأبو عيل ، و « قمران » ، وساحل الجمهورية العربية اليمنية يوم ١٣ نوفمبر . كما تم استطلاع ميناء عدن ومنشأته .

وكان من رأى السيد على ناصر محمد ، رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، أن إسرائيل لها نوايا للسيطرة على منطقة جنوب البحر الأحمر ، وأن هذا يهم الدول العربية بالمنطقة ، ولذا يجب اتخاذ موقف موحد في هذا الشأن ، وأنه يرى ضرورة اشتراك الصومال والسودان في الدراسة المشتركة . على أنه من ناحية أخرى أظهر أن بلاده تتعرض لمؤامرات رجعية واستعمارية تستهدف اسقاط نظام الحكم التقدمي فيها ، الأمر الذي يعيقها عن القيام بواجبها حيال الصراع العربى الاسرائيلى ، لان جهودها حاليا مركزة على الدفاع عن حدودها ضد أعمال السلاطين والمرتقة .

وقد اتضح للجنة أنه ليس لدى أية جهة مسئولة في البلاد معلومات كافية ومحددة عن الموقف بالمنطقة أو الجزر التابعة لها ، وأن كل اهتمام المسؤولين موجه للامن الداخلى والمشاكل الداخلية . وقد أفاد هؤلاء بأن الفزول على بعض الجزر أو الاقتراب منها غير مأمون ، خاصة وليست لديهم معلومات عنها منذ أربع سنوات .

كذلك اتضح للجنة أن جميع الجزر العربية التى تطالب جمهورية اليمن الديمقراطية بتبعيةها لها ، تقع جميعها على مسافات متباعدة من ساحل البلاد ، ويواجه معظمها ساحل الجمهورية العربية اليمنية ، فيما عدا جزيرة سقطرة التى تقع بالمحيط الهندى . كما لا يوجد لجمهورية اليمن الديمقراطية سيطرة أو أى وجود على هذه الجزر ، الا مجرد وجود رمزى ومحدود بكل من جزيرة بریم وقمران .

وبالنسبة لجزر جبل الطير وأبو عيل (أبو على) فقد ذكر الجانب اليمنى أن اثيوبيا لها وجود على هذه الجزر العربية بواسطة بريطانيها منذ تاريخ الاستقلال . وثبتت اللجنة من دراسة الوثائق التى أمكن الحصول عليها من أمانة ميناء عدن ، أنه يوجد أفراد اثيوبيين على هاتين الجزيرتين لإدارة وتشغيل الفنارات .

وبالنسبة لجزيرة الحنيش الكبرى والحنيش الصغرى ، فقد اتضح من واقع الاستطلاع الجوى ، بالإضافة الى ما ذكره المسئولون في عدن ، أنه لا يوجد عليهما أى وجود . أما « الزبير » فليس لليمن أى وجود عليها .

وقد توصلت اللجنة الى أن تدخل اسرائيل ضد جزيرة « بریم » ذات الموقع الجغرافى الهام ، أمر مستبعد ، الا فى حالة الارتكاز على مجموعة الجزر الاثيوبية أو الساحل الاثيوبى . ويمكن ، فى حالة ثبوت وجود اثيوبى على بعض الجزر اليمنية (جبل الطير وأبو عيل) ، ونظرا للتعاون القائم بين اسرائيل واثيوبيا (ميناء مصوع وعصب وجزر دهلك) أن تقوم اسرائيل عند الضرورة بتنفيذ أعمال تعرضية ضد السفن العربية . وانه من المرجح أن تكون قائمة بالفعل بتنفيذ بعض أعمال المراقبة والانذار ، مستخدمة فى ذلك سفن وزوارق الصيد ، وعددا من الزوارق المسلحة .

ومن خلال الزيارات المختلفة التى قامت بها اللجنة العسكرية الخاصة فى عامى ٧١ و ٧٣ أمكن تقييم مواقف الدول بمنطقة جنوب البحر الاحمر على النحو الآتى :

أولا - بالنسبة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، أعطت تسهيلات بحرية للاتحاد السوفيتى فى كل من جزيرتى بزيم وسوقطره وميناء عدن . ولدى المسئولين فى عدن اقتناع بكفاية المعونات السوفيتية . وهى تعطى تسهيلات بحرية لبعض القطع البحرية المصرية فى ميناء عدن بالثمن . ولا يمكن الاستغناء عن هذه التسهيلات من وجهة النظر المصرية .

ثانيا : بالنسبة لموقف الجمهورية العربية اليمنية ، أبدت استعدادا كبيرا للتعاون فى جميع المجالات مع مصر ، ولكن موقفها يعبر عن المصالح الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية ، وبالتالي المصالح الغربية فى تلك المنطقة .

ثالثا : بالنسبة لاثيوبيا ، على الرغم من اعلانها المتكرر أنها لا تعطى اسرائيل أى تسهيلات عسكرية فى الجزر والساحل الاثيوبى ، الا أن هذا لا ينفى القرائن الدالة على نشاط استطلاعى اسرائيلى متقطع فى منطقة جنوب البحر الاحمر يرتكز على الساحل الاثيوبى ، كما تشير الدلائل الى وجود مخطط للتعاون بين اثيوبيا والولايات المتحدة واسرائيل لتأمين السفن الاسرائيلية فى منطقة البحر الاحمر (قيام مدمرة أمريكية وناقلة ليبرية وسفينة نقل اسرائيلية بانقاذ ركاب سفينة غرقت يوم ٢ يوليو ١٩٧٣) .

رابعاً : بالنسبة لموقف المملكة العربية السعودية ، تحافظ على موقف تقليدى يقوم على عدم اتمام نفسها بشكل مباشر فى الصراع حول جنوب البحر الاحمر . وتمارس حركتها فى هذا المجال من خلال الجمهورية العربية اليمنية . كما تتجنب اى عوامل تهدد مصالحها نتيجة لقيامها بدور فعال فى مواجهة الملاحة الاسرائيلية فى جنوب البحر الاحمر .

خامساً : بالنسبة للسودان ، ترى السودان ان دورها ثانوى بالنسبة لمنطقة جنوب البحر الاحمر . وعلى ذلك فان دور السودان يقتصر على تقديم تسهيلات بحرية او جوية فى المطارات والموانئ السودانية ، لاي قوات مصرية تتمركز فيها للتعرض لخطوط الملاحة البحرية الاسرائيلية عبر البحر الاحمر .

سادساً : بالنسبة للصومال ، امكانية تجاوبه مع تقديم تسهيلات لتتمركز بعض القطع البحرية المصرية فى موانئه البحرية ، وان كان موقعه الجغرافى لا يخدم قفل باب المندب بشكل مباشر . (٧) .

٥ - حقيقة الاحتلال الاسرائيلى

لبعض جزر اليمنية :

فى تلك الاثناء ، كانت حاجة اسرائيل الى البترول ، التى تضاعفت من مليون او مليونين عام ١٩٥٠ الى ٣٥ مليون طن فى عام ١٩٧٣ ، قد جعلتها تتجه الى احتلال بعض الجزر اليمنية الواقعة على مداخل مضيق باب المندب .

ففى يوم ١٩ مارس ١٩٧٣ ، كشفت مجلة «تايم» TIME الامريكية عن احتلال اسرائيل لبعض جزر جنوب البحر الأحمر ، وقالت انها علمت ان اسرائيل قد ارسلت بعض الوحدات المتمايزة من الكوماندوز الاسرائيليين لاحتلال بعض هذه الجزر المهجورة على بعد ٨٥ ميلا تقريبا من باب المندب . وانها انشأت فى احدى هذه الجزر ، وهى جزيرة « زقر » Zuqar قاعدة للراديو والرادار . وقالت المجلة ان هذه الجزيرة ، التى تبلغ مساحتها ٧٠ ميلا مربعا وتخلو من المياه ، هى احدى مجموعة جزر الحنيش Hanish التى تقع على بعد ٢٠ ميلا من ساحل اليمن . وان الكوماندو الاسرائيليين الذين احتلوا الجزيرة يتكلمون العربية بطلاقة ، ولا يرتدون

الملابس العسكرية ، ولا يرفعون اعلاما ، ويتم تناوبهم كل ثلاثة أشهر عن طريق وحدات الاسطول التى تاتى فى جنح الليل . وذكر ان هذه القاعدة تدار منذ ثمانية اشهر !

ثم قالت مجلة « تايم » أنه على الرغم من الاحتياطات التى اتخذتها اسرائيل لعدم تسرب نبأ هذه القاعدة ، الا أن هذا الاحتلال افنضح لليمنيين عن طريق أحد الجواسيس الاسرائيليين ، ويدعى باروخ زكى مزراحى ، الذى اعترف بذلك تحت ضغط التعذيب غالبا (٨) .

لم تكن مجلة « تايم » وحدها هى التى كشفت هذا النبأ ، فقد ترددت من قبل ذلك أنباء عن احتلال اسرائيل لبعض جزر البحر الاحمر ، من مصادر عديدة ، أهمها واشنطن ، مما اثار ضجة فى البلاد العربية ، ودعا الامين العام المساعد للجامعة العربية فى ذلك الحين ، الدكتور سيد نوئل ، الى الاتصال بسفيرى اليمن الشمالية والجنوبية لطلب معلومات من حكومتيها عن هذا الموضوع . كما أخذت الجهات المختصة فى الامانة العامة فى وضع تقرير حول مصرى الجزر العربية فى البحر الاحمر ، وعمل دراسة حول تصورها الجامعة العربية للاستراتيجية العربية فى البحر الاحمر (٩) . وفى اول أبريل ١٩٧٣ عقدت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية اجتماعا بحث فيه الوضع العربى فى جزر البحر الاحمر ، وفكرة عقد مؤتمر للدول العربية الست المطلعة على هذا البحر (١٠) .

وقد اتجهت اصبح الاتهام فى ذلك الحين الى اثيوبيا ، التى تربطها باسرائيل علاقة وثيقة ، فقد كتبت جريدة « ١٤ أكتوبر » العذنية تقول أن احتلال اسرائيل لهذه الجزر « تم تحت التزامات تعاقدية مع إحدى الدول الافريقية المجاورة » . وأوضحت الجريدة أن حديث مجلة « تايم » الامريكية عن احتلال هذه الجزر على مضيق باب المندب « هو تغيير فى الصيغة القانونية للوجود الاسرائيلى فى هذه الجزر » . ووصف محمد صالح العولقى ، وزير خارجية اليمن الجنوبية ، نبأ احتلال الجزر بأنه « تمهيد وتهينة للرأى العام العربى والعالمى لتقبل الوجود الاسرائيلى كأمر واقع » (١١) . وأعلن الوفد المصرى فى لجنة خبراء العرب للبحار ، المنعقدة فى القاهرة فى ذلك الحين ، أن اسرائيل تحاول السيطرة على مدخل البحر الأحمر عن طريق اثيوبيا ، ونبه الى الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر (١٢)

على أن الحكومة الاثيوبية انكرت أنها تنازلت لاسرائيل « عن أى جزء من من الأرض الاثيوبية » . وفى الحديث الذى دار بين محمود رياض الامين

العام للجامعة العربية وبين وزير خارجية اثيوبيا ، فى هذا الصدد ، اكــد
الوزير الاثيوبى استعداد حكومته « لا ستقبال وفد من الجامعة العربية لزيارة
السواحل والجزر الاثيوبية فى البحر الاحمر ، لاثبات أن بلاده لم تعط اسرائيل
أية قواعد عسكرية فيها » (١٣) .

وفى يوم ١١ يوليو ١٩٧٣ أعلن القاضى عبد الرحمن الايربانى ، رئيس
المجلس الجمهورى فى اليمن الشمالية ، لعدد من الصحفيين المصريين ، عدم
وجود أية قوات أجنبية فى الجزر اليمنية فى البحر الأحمر ، باستثناء جزيرة
« أبو على » التى تنازل عنها الانجليز عند انسحابهم من الخليج عام ١٩٦٨ الى
اثيوبيا . كما نفى القاضى الايربانى الأنباء التى ترددت عن وجود عسكري
اسرائيلى فى الجزر اليمنية ، وأكد أن حماية الجزر واجب وطنى ، وأنه طلب
معوونة عدة دول عربية لتمكين قوات اليمن الشمالية من مواجهة الالتزامات
المرتتبة على الوضع فى تلك المنطقة (١٤) .

وقد وضعت هذه التصريحات الستار حول هذه القضية ، ولكنها لم
تسهمها بصورة حاسمة . فهل قامت اسرائيل حقيقة باحتلال جزيرة « زقر »
واقامت فيها قاعدة للرادار — كما كتبت مجلة « تايم » الامريكية ، أم أن
القصة كلها كانت محض خيال ؟ .

من حسن الحظ أن المعلومات التى سمحت السلطات المصرية بنشرها
اخيرا تلى الضوء على هذه القضية . فعلى أثر ذبوع الاخبار عن احتلال
اسرائيل للجزر اليمنية ، قامت السلطة المصرية بايفاد لجنة عسكرية خاصة
الى منطقة جنوب البحر الأحمر ، وذلك فى خلال الفترة من ٣٠ ابريل الى ١٤
مايو ١٩٧٣ . وقد تألفت اللجنة من أحد قادة التشكيلات البحرية الرئيسية
وثلاثة مختصين آخرين فى التخطيط من القيادة العامة للقوات المسلحة . وكل
ذلك فى اطار الجامعة العربية .

وقد توجهت اللجنة الى عدن حيث تولى وزير الاعلام عبد الله الخامرى
التحدث معها باسم الدولة . وكان رأيه الذى عبر به عن موقف الدولة الرسمى ،
استبعاد جزيرة بريم ومنطقة الساحل المؤدى اليها من مجال عمل اللجنة ، وأن
عمل اللجنة يجب أن ينصب على الجزر الخالية من السكان أو من المشاكل
السياسية . وقال انه تم الاتفاق مع الجمهورية العربية اليمنية على حل مشكلة
الجزر وتأمينها بقوات مشتركة من الدولتين ، دون المساس بموقف اثيوبيا فى
كل من « جبل الطير » وأبو عيل . وتضمن اتفاقهما حماية الجزر الخالية وهى :
زقر والحنيش الكبرى والحنيش الصغرى . والح على وجوب عدم اثاره

مشاكل سياسية أو متاعب مع أية أطراف أخرى في المنطقة . وأنه على هذا الأساس يمكن التعاون مع لجنة الجامعة العربية !

وفى يوم ٣ مايو ١٩٧٣ توجهت اللجنة الى تعز حيث أبدى المسؤولون استعدادهم للتعاون مع اللجنة، والموافقة مقدما على أى مقترحات تقدمها حول تأمين الجزر العربية وحمايتها . وقد قامت اللجنة باستطلاع ودراسة الجزر العربية والسواحل اليمينية القريبة منها بطريق الاستطلاع الجوى والبحرى والتصوير ، وتم تغطية المجال الحيوى لكل من جزر : جبل الطير ، ومجموعة جزر الزبير ، وجزيرة أبو عيل ، وجزيرة زقر ، والحنيش الكبرى والحنيش الصغرى ، وجزيرة بريم ، كما تم استطلاع الساحل اليمنى تفصيلا حتى رأس سباب المندب عند رأس الشيخ سعيد .

وقد تأكدت اللجنة من عدم وجود عسكري اسرائيلى على جميع الجزر العربية بجنوب البحر الاحمر . ولكنها تبينت شواهد تؤكد قيام أطراف أخرى سبق وصولها الى جزيرة « زقر » عن طريق البحر الأحمر ، والاقامة فيها لفترات قصيرة ! .

كما تبينت أن جميع الجزر العربية غير محتلة بأى عناصر عربية من دولتى اليمن ، وهى خالية من أى وجود فيما عدا أطعم تشغل الفئران الموجودة بكل من جزيرة الطير وجزيرة أبو عيل - وفيما عدا جزيرة قمران ، التى استردتها الجمهورية العربية اليمنية من اليمن الديمقراطية ، وبريم التى يتواجد فيها السوفيت .

كذلك تبينت اللجنة شواهد تشير الى أن هناك نشاطا استطلاعيا يجرى بواسطة عائمات سريعة فى منطقة الممر الملاحي عند جزيرة « أبو عيل » ، وخاصة فى مواعيد مرور السفن بالمنطقة . ومن المرجح أن تكون بعض العناصر تؤدى ذلك لصالح اسرائيل . ومن الشواهد التى تم رصدها استغلال اسرائيل للتسهيلات التى تقدمها اثيوبيا لسفن الصيد الاسرائيلية فى مينائى مصنوع وعصب فى القيام بالاستطلاع .

وقد تم تحديد المطالب الأساسية التى يجب أن يركز عليها العمل العربى فى هذه المنطقة ، فى خلق وجود يمنى مناسب على الجزر اليمينية الهامة ، وتوفير نظام انذار بحرى وجوى يربط الجزر بالمناطق الحيوية على الساحل اليمنى . وفى النهاية توفير تجميع بحرى وجوى لتأمين المنطقة تحت قيادة مشتركة فى مكان ما على الساحل اليمنى (١٥) .

٦ - شرم الشيخ بعد

حرب يونيو ١٩٦٧

على كل حال ، فإن شعور اسرائيل بالخطر من ناحية باب المنسحب ، لم يصرفها بطبيعة الحال عن الاهتمام بשרم الشيخ الذي تحتله منذ حرب ١٩٦٧ . فقد أقامت طريقا برياً ساحلياً يوصل بين ميناء ايلات وشرم الشيخ ، وأخذت ساستها يعلنون عن عزمهم على الاحتفاظ بשרم الشيخ . فقد أعلن موسى ديان في سبتمبر ١٩٦٩ أنه : « لن تكون ايلات هي حدودنا الجنوبية ، وإنما شرم الشيخ » . وفي سبتمبر ١٩٧٠ أعلن إيجال آلون ، نائب رئيسة وزراء اسرائيل ، أن هناك أربع مناطق لن تنسحب منها اسرائيل عند اقرار أية تسوية ، منها منطقة شرم الشيخ . وفي يوم ٢٣ يناير ١٩٧٠ قدم زعيم حزب المابام ، مائير يعري ، أمام اللجنة السياسية مشروعاً للسلام ، وقد تضمن : « ضمان حرية الملاحة في قناة السويس ومضائق تيران ، وضمان تواجد اسرائيلي بشكل أو بآخر في شرم الشيخ » (١٦) .

وفي يوم ٨ فبراير ١٩٧١ ، وبعد جولة للمبعوث الدولي بدأت منذ ٥ يناير ، قدم لكل من اسرائيل ومصر مذكرتين يتضمنان أسس اتفاقية السلام المطلوبة دولياً وعربياً . وقد تضمنت انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة ، على أن يرافق الانسحاب عدة إجراءات منها : « ترتيبات أمن عملية في منطقة شرم الشيخ تضمن حرية الملاحة في مضائق تيران » . على أن اسرائيل أعلنت في مذكرتها « ليارنج » يوم ٢٦ فبراير ١٩٧١ أنها « لن تنسحب الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ » . وأعلنت جولدا مائير في خطابها أمام المؤتمر الوطني لحزب العمال الاسرائيلي الحاكم يوم ٤ ابريل ١٩٧١ أن اسرائيل لن تتخلى عن شرم الشيخ ، وانها ترفض ضمانات الدول الكبرى ، وترفض الضمانات الدولية للحدود الامنة المعترف بها ، بما في ذلك فكرة القوات الدولية على الحدود . وقد عبر موسى ديان عن موقف اسرائيل بالنسبة لשרم الشيخ في عبارة بليغة يقول فيها : « اني افضل شرم الشيخ دون سلام ، على السلام بدون شرم الشيخ » (١٧) .

ومن الطريف أن جولدا مائير طالبت مصر بأن تدرك أهمية شرم الشيخ لاسرائيل كما تدرك اسرائيل أهمية قناة السويس لمصر : « اننا ندرك أهمية قناة السويس بالنسبة لمصر ، ولكن مصر يجب أن تدرك قيمة شرم الشيخ بالنسبة لاسرائيل . ان شرم الشيخ لا أهمية لها بالنسبة لمصر ، ولكنها مهمة بالنسبة

لنا ولا تصالاتنا البحرية مع الشرق » . ولم يكتف الاسرائيليون بالمطالبة بشرم الشيخ ، بل طالبوا بطريق برى من ايلات الى شرم الشيخ . ففى يوم ٢٧ مارس ١٩٧٣ أعلن شيمون بيريز ، وزير المواصلات الاسرائيلى ، اثناء حفل افتتاح ورشة طيران جديدة فى شرم الشيخ ، أنه لن يحصل انسحاب من شرم الشيخ ، وينبغى انشاء المستوطنات على طول القطاع الساحلى « (١٨) .

ولقد كان من الطبيعى أن تصطدم هذه الأطماع الاسرائيلية فى شرم الشيخ بالسيادة المصرية على هذه المنطقة . وكما أن احتلال اسرائيل شرم الشيخ فى حرب ١٩٥٦ قد اضطر مصر الى السكوت على مرور الملاحه لاسرائيلية فى مضيق تيران ، فان احتلال اسرائيل شرم الشيخ فى حرب ١٩٦٧ اضطر مصر الى نفس الشئ ، ففى رد مصر على « مذكرة يارنج التى قدمها يوم ٨ فبراير ١٩٧١ ، قبلت التعهد بضمان حرية الملاحة فى مضيق تيران وفقا لمبادئ القانون الدولى ، والقبول بوضع قوة سلام دولية فى شرم الشيخ » (١٩) . وعندما أشار مدير تحرير مجلة « النيوزويك » الأمر يكية فى حديث مع السادات يوم ٤ ابريل سنة ١٩٧٣ ، الى قول جولدا ماير : « ان الداعى الوحيد لامن اسرائيل فى سيناء هو منطقة شرم الشيخ » ، وأن هذا القول يستحق الاستكشاف من جديد ، أجاب السادات قائلا : « سنوافق على أى شئ بالنسبة لشرم الشيخ ، وعلى ضمان حرية الملاحة . ولكن لن نوافق على احتلال اسرائيل . اننا سنعطىها للمجتمع الدولى تحت أية صيغة يرونها مقبولة ، الى الخمسة » الكبار فى مجلس الامن بما فيهم الصين ، بقواتهم أو بقوات محايدة وتحت ضمانتهم . ماذا تستطيع أن تطلبه منى اكثر من ذلك ؟ . ولكن أن تبقى اسرائيل راضية غادية كما يحلو لها فى منطقة شرم الشيخ ، فذلك أمر ليس محل نقاش (٢٠) .

على أن التعتت الاسرائيلى لم يلبث أن أدى الى نتيجته الطبيعية فى يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، وهى الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة .

٧ — البحر الأحمر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ،

وفرض الحصار على باب المندب

يتضح مما سبق ان خطة فرض الحصار على مضيق باب المندب ، لحرمان الملاحه الاسرائيلية من المرور فى البحر الاحمر ، كانت جزءا أساسيا من خطة الحرب ضد اسرائيل . وكان الغرض من ذلك اهدار نظرية الأمن الاسرائيلى

التي أصبحت تنهسك بوجود الاحتلال الاسرائيلي لشرم الشيخ . وقد شرح اللواء عبد الغنى الجمسى ، رئيس هيئة العمليات ، ذلك بقوله : « لقد كان العدو يركز على أن شرم الشيخ تستحكم في تجارته وبتروله ، وانه لن ينسحب منها لهذا السبب ، فكان القرار الحكيم الذى اتخذ في هذا الشأن هو . مرضى انحصار البحرى على اسرائيل من المدخل الجنوبى للبحر الاحمر ، حتى تشعر اسرائيل بأنه رغم وجودها فى شرم الشيخ ، الا أن هذا الوجود لاقيمة له اذا كنا نتمكن من التأثير عليها من باب المندب » (٢١) .

وطبقا لما أورده اللواء حسن البدرى ، فإن الخطة دخلت دور التنفيذ في اوائل شهر اكتوبر ١٩٧٣ حين أعلن عن تنفيذ المناورة السنوية للقوات البحرية المصرية التى تجرى كل عام فى نفس الموعد ، باعتبارها جزءا من المناورة الكبرى للقوات المسلحة . فقد تحركت غواصات البحر الاحمر تحت ستار اجراء بعض الاصلاحات الضرورية فى احدى موانى الباكستان ، وكان قد تم الاتفاق على ذلك مسبقا مع السلطات الباكستانية . ثم تحركت مدمرات البحر الاحمر الى منطقة عملياتها عند باب المندب . وتم ذلك تحت ستار اجراء زيارة ودية لدول المنطقة (٢٢) .

وبمجرد أن نشبت الحرب ، فرضت مصر الحصار البحرى على باب المندب . وقد شارك فى فرض الحصار غواصتان ومدمرتان تابعتان للبحرية المصرية ، بالإضافة الى زوارق طوربيد وزوارق مسلحة تابعة لبحرية دولتى اليمن الجنوبية والشمالية . (٢٣) وقد صرح الفريق فؤاد أبو ذكرى ، قائد القوات البحرية المصرية يوم ١١ ديسمبر ١٩٧٣ ، بأن اغلاق مضيق باب المندب فى وجه الملاحه الاسرائيلية والسيطرة على منافذه بواسطة القطع البحرية المصرية ، قد تم بالتعاون مع الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٢٤) . وقال ان القوات البحرية المصرية قامت بمهام الزيارة والتفتيش والاعتراض للسفن التجارية فى جنوب البحر الاحمر منذ بدء العمليات، وكانت اسرائيل تستخدم ٢٤ سفينة تجارية شهريا لنقل بترول ايران عبر باب المندب ، فمنع دخولها ، كما كانت تنقل ٦ مليون طن من بترول خليج السويس الى ايلات لسد احتياجاته البترولية . وقد بلغ من كفاءة تنفيذ المخطط العسكرى للتعرض لخطوط المواصلات البحرية أنه لم تدخل أو تخرج سفينة واحدة من ميناء ايلات حتى توقيع اتفاقية فصل القوات ! (٢٥) .

وقد اعترفت الدراسة التى قام بها معهد ليونارد ديفز بجامعة جيروزاليم بنجاح الحصار المصرى لباب المندب فقالت :

« ان السفن الحربية التى تملكها مصر ، بالاضافة الى ما أمكنها الحصول عليه من تسهيلات من الدول العربية بالمنطقة ، قد جعلت مصر قادرة على حصار مضيق باب المندب . وقد عجزت اسرائيل ، التى لم تكن تملك سوى وحدات ضعيفة بالبحر الاحمر ، عن فك الحصار ، حيث لم يكن فى مقدور القوات المتمركزة بهذه المنطقة العمل بأعلى البحار » . ثم قالت : « ان التغيير الجذرى الذى حدث فى البحر الاحمر ، وفشل اسرائيل فى تجميع قوة بحرية قى هذه المنطقة ، قد مهد الطريق لحصار اسرائيل بوساطة البحرية المصرية فى حرب الغفران » (٢٦) .

أما عن الحرب فى البحر الاحمر ، فوفقا لما ذكره الفريق أبو زكري ، فقد قصفت الوحدات البحرية مناطق بعيدة عن قواعدها ، ولم تعترضها وحدة بحرية اسرائيلية واحدة . ومن هذه المناطق شرم الشيخ ، والتى تعتبرها اسرائيل قاعدة هامة لتأمين الملاحة عبر مضيق تيران ، وتكرر القصف عدة مرات بالصواريخ الموجهة وغير الموجهة . وقال « انه تم قصف شرم الشيخ ورأس محمد ورأس سدر فى اليوم الاول للعمليات .

وفى الدراسة التى تقدمها فى الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عن « دور القوات البحرية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ » ، عقد مقارنة هامة بين المهام التى قامت بها البحرية المصرية فى حرب أكتوبر ، وتلك التى كلفت بها فى حرب يونية ١٩٦٧ ، فقال ان البحرية المصرية فى عام ١٩٦٧ « لم تكن مكلفة بمهام هجومية ، على الرغم من توفر الوحدات ذات القدرات القتالية المؤثرة ، مثل الغواصات ولنشآت الصواريخ والمدمرات . وانما كانت القوات البحرية مكلفة أساسا بالدفاع عن السواحل والموانئ وتنفيذ الهدف السياسى الخاص بالسيطرة على الملاحة بمدخل خليج العقبة فى ظروف احتمال اشتعال الموقف العسكرى . وهكذا لم يتوفر عنصر المبادأة ، وهو أساسى فى الحروب البحرية . وبالتالي كان التركيز على تجميع قوة بحرية متوازنة بهذه المنطقة لتنفيذ القرار السياسى ، خاصة بعد ما أذيع عن أن بعض الدول البحرية قد قررت الدخول الى خليج العقبة بالقوة ، وكسر القيود التى أعلنتها مصر . ولقد نفذت القوات البحرية هذه المهمة الشاقة بكفاءة عالية وسيطرت تماما على مشارف خليج العقبة . ومما يثبت أن القوات المصرية كانت على درجة عالية من الكفاءة القتالية أنه عقب وقف القتال عام ١٩٦٧ تم تدمير مدمرة القيادة الاسرائيلية ايلات بسهولة تامة بالصواريخ البحرية الموجهة ، وكان غرق ايلات درساً قاسياً لاسرائيل أكد لها أن القوات البحرية المصرية بعد وقف القتال كان لديها قدرات وامكانيات لم يتم استغلالها فى تلك الجولة » .

ثم قال الفريق فرؤاد أبو ذكرى أن القوات البحرية قد خططت لحرب أكتوبر وفقا للأسلوب العلمى السليم وخاضت معاركها بكفاءة قتالية ممتازة وروح معنوية عالية ، مستثمرة فى ذلك ما بذل من جهد شاق فى التدريب والاعداد لهذه المعركة (٢٧) . وقد كان ذلك صحيحا فى ضوء ما أثبتته تطورات الحرب ونتائجها .

وفى الحقيقة أن الوحدات البحرية المصرية فى حرب أكتوبر لم تكف عن عملياتها فى البحر الاحمر مما سبب خسائر كبيرة لاسرائيل . فقد قامت ببحر حقل الألغام فى خليج السويس مع بداية العمليات ، مما أدى الى غرق ناقلة بترول للعدو حمولتها ٤٦ ألف طن ، ومعها لنش انقاذ حاول مساعدتها وعادت البحرية الاسرائيلية الى استخدام ممر داخلى ضيق لا يسمح بالمرور الا للسفن الصغيرة فقط ، ولكن السلاح البحرى المصرى بث كمائن الألغام فى المنطقة مما سبب اصابة ناقلة بترول أخرى حمولتها ألفا طن . وكان استخدام الألغام فى خليج السويس سلاحا وأسلوبا جديدا فى القتال استخدمته القوات البحرية المصرية ضد اسرائيل (٢٨) .

وقد اشترك سلاح الطيران المصرى فى قصف المواقع الاسرائيلية على ساحل البحر الاحمر . ولحرماتها من الاستفادة من بترول سيناء ، قصف مناطق آبار البترول على شاطئ خليج السويس فى بلاعيم (٢٩) . كما قصفت منطقة أبو رديس على ساحل البحر الاحمر ورأس سدر (٣٠) . كما شملت عمليات جنود الصاعقة المحمولة بطائرات الهليكوبتر جبهة عريضة امتدت من شرم الشيخ الى شمال سيناء ، ولم يكن الا بعد الثفرة حين حاولت مجموعة من الوحدات الاسرائيلية البحرية الخاصة بالكوماندوز فى البحر الاحمر الاقتراب من الشاطئ المصرى ، ولكنها اضطرت الى الانسحاب بعد أن اشتبكت معها البحرية والمدفعية المصرية (٣١) .

٨ - رفع الحصار المصري

على باب المندب

على كل حال ، فبتوقف القتال ، تبدأ صفحة جديدة فى ملحمة المواجهة المصرية - الاسرائيلية التاريخية فى البحر الاحمر . فقد رأينا كيف خاضت اسرائيل حرب ١٩٦٧ بسبب اغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، وقد أسقطت حرب أكتوبر ١٩٧٣ الاهمية الاستراتيجية لهذه المضائق بعد أن

تمكنت البحرية المصرية بكفاءة من اغلاق مضيق باب المندب . ومع وقف القتال أخذت اسرائيل توجه جهودها لرفع الحصار المفروض على باب المندب وبدأ بالتالى صراع آخر فى هذا الميدان الجديد .

فى المرحلة الاولى من محادثات الكيلو ١٠١ المشهورة على طريق القاهرة - السويس بين مصر واسرائيل ، ركزت اسرائيل فى الاجتماع الاول الذى عقد يوم ٢٨ أكتوبر على فك الحصار المصرى عن باب المندب ، الى جانب المحافظة على وقف النيران وترتيب تبادل أسرى الحرب (٢٢) .

وقد استعانت اسرائيل بالولايات المتحدة للتدخل لانهاء هذا الحصار على باب المندب . ولم تتأخر الولايات المتحدة عن طرح الموضوع فى أثناء المباحثات التى جرت بين الدكتور هنرى كيسنجر والرئيس السادات . وفى يوم ٧ نوفمبر كان موضوع حصار مصر لباب المندب أحد الموضوعات الرئيسية التى دار البحث فيها خلال الاجتماع المنطلق بين الجانبين (٢٣) .

على أن اتفاقية وقف اطلاق النار التى وقعت يوم ١١ نوفمبر لم تحقق على بند يشير الى حصار باب المندب . فقد رفضت مصر رفع الحصار بصورة قطعية قبل انسحاب القوات الاسرائيلية من الجيب فى المنطقة الغربية لقناة السويس . وقد علقت جولدا مايير ، التى كانت تزور بريطانيا يوم ١٢ نوفمبر على ذلك قائلة « وقف اطلاق النار يجب أن ينطوى على رفع الحصار على باب المندب ، وان وقف القتال يعنى وقف اطلاق النار فى البر والبحر والجو » على أن مصر أبلغت الجنرال أنزيو سيلاسفو ، قائد قوات الطوارئ الدولية ، أن إعادة طرح موضوع باب المندب قبل الانسحاب من ثغرة الدفرسوار فى الضفة الغربية للقناة ، من شأنه أن ينسف اتزانية ١١ نوفمبر والمساعي السلمية المبذولة . وفى مقابلة صحفية يوم ١٢ نوفمبر ، رفض المتحدث باسم الحكومة المصرية الرد على سؤال المراسلين عما اذا كانت حكومته تفكر فى رفع الحصار عن مضائق باب المندب .

على أن الولايات المتحدة كانت تتخذ اجراءات أخرى لفك الحصار وفرض الامر الواقع . فقد علق أحد المسؤولين فى وزارة الخارجية الامريكية على عدم وجود بند خاص فى اتفاقية وقف اطلاق النار بشأن رفع الحصار عن باب المندب ، بأن ذلك « لا يشكل أى عائق ، وأن الحصار لم يعتبر اجراء رسميا ، وبالتالي فلم يتطلب بندا خاصا !

وفى اليوم التالى لتوقيع الاتفاقية ، كانت الولايات المتحدة تحرك سفنها فى بحر العرب نحو البحر الاحمر . وقد حذرت مصر الولايات المتحدة

من مغية الاقدام على محاولة فك الحصار بالقوة ، وهددت باستخدام الاجراءات اللازمة عند الضرورة . وفى وقت لاحق حذرت صحيفة « برافدا » السوفيتية من أن التحركات الامريكية فى المحيط الهندى وبحر العرب ، تعد تحديا للرأى العام العالمى ، وأنها اجراء يقصد به زيادة حدة التوتر فى الشرق الاوسط وجنوب شرقى آسيا .

ولكن الولايات المتحدة مضت فى اجراءاتها ، وفى الاسبوع الاخير من نوفمبر ١٩٧٣ ، عبرت مضيق باب المندب الى البحر الاحمر مدمرتان أمريكيتان بحجة زيارة ميناء مصوع . وكان هذا الاجراء بمثابة اختبار لمدى جدية العرب فى فرض الحصار . وقد احتجت حكومة عدن على هذا الاجراء الامريكى لدى الامم المتحدة والجامعة العربية ، واعتبرته تعديا على سلامة وأمن دول المنطقة . كما اعتبرت « الاهرام » هذا الاجراء بمثابة استعراض للعضلات تقوم به السفن الحربية الامريكية بصد الضغط على حكومة عدن والدول العربية الاخرى فى المنطقة ، ولكن الولايات المتحدة مضت فى طريقها قدما . فقد أعلن جيمس شلزنجر ، وزير الدفاع الامريكى ، فى مؤتمر صحفى عقده يوم ٣٠ نوفمبر ، أن وجود السفن الامريكية فى المحيط الهندى « سيصبح أوسع وأكثر تنظيما من الماضى » . وأعلنت الولايات المتحدة أن القوة الامريكية المرابطة فى المحيط الهندى بقيادة حاملة الطائرات الامريكية هانكوك Hancock ستغادر المنطقة لتحل محلها قوة بحرية أخرى بقيادة حاملة الطائرات « أوريسنى Orisany »

وأخيرا رفع الحصار عن باب المندب فى هدوء وبدون اعلان رسمى يوم ٩ ديسمبر ١٩٧٣ . وفى يوم ١١ ديسمبر تلقت وكالة « سانا » السورية للانباء برقية من مصادرها فى الكويت ، ذكرت أن سفنا اسرائيلية عبرت يوم ٩ ديسمبر ١٩٧٣ مضيق باب المندب بحراسة قطع بحرية تابعة للاسطول الامريكى السابع ، فى طريقها الى ميناء ايلات الاسرائيلى (٣٤) . وبذلك انتهت قصة حصار مضيق باب المندب ، وفتح الطريق للسفن الاسرائيلية فى البحر الاحمر مرة أخرى الى ميناء ايلات .

اما بالنسبة لقناة السويس فلها قصة أخرى . فمنذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ ظلت القناة مسرحا للعمليات الحربية حتى أكتوبر ١٩٧٣ ، وبالتالى فقد ظلت مغلقة فى وجه الملاحة الاسرائيلية والدولية . وقد تعرض المجرى المائى للقناة أثناء تبادل اطلاق النيران الى تساقط العديد من القنابل والمفرقعات والصواريخ التى لم تنفجر ، والمواد الناسفة وحقول الألغام ، هذا

بالإضافة الى السفن التجارية والكراكات والوحدات البحرية المتوسطة من
معديات ولنشات وغيرها مما غرق فى مجرى القناة (٣٥) .

وكانت اسرائيل ، منذ بسطت سيطرتها على الضفة الشرقية للقناة ، قد
أخذت بين الفينة والفينة تتحدث عن « حقوق لها فى القناة على أساس
الفتح » ! ، ورأت تعطيل أية اجراءات تستهدف تطهير القناة من السفن التى
غرقت فيها أثناء العدوان ، بهدف حمل مصر على قبول مرور سفنها وبضائعها
فى القناة حال تطهيرها . وفى رد أبا اييان على السفير جونار يارنج المبعوث
الشخصى لسكرتير عام الامم المتحدة لحل مشكلة الشرق الاوسط ، عام ١٩٦٨
تحت بند « حرية الملاحة فى المياه الدولية » ، أوضح فى جلاء أنه « عندما
تفتح القناة ، يجب أن تفتح بلا قيد ولا شرط ، وبدون تمييز بين سفن كافة
الدول ، بما فى ذلك سفن اسرائيل » (٣٦) .

وفى يوم ٤ فبراير ١٩٧١ اقترح الرئيس السادات انسحابا جزئيا تقوم
به اسرائيل ، يليه اعادة فتح القناة للملاحة الدولية . ولكن جولدا مايير
أعلنت أمام مؤتمر حزب العمال فى القدس يوم ٤ أبريل ، أنها مستعدة
لمناقشة اعادة فتح القناة للملاحة بشرط أن تكون لجميع الدول ومنها
اسرائيل (٣٧) .

وهذا الذى أعلنته جولدا مايير هو نفس ما عبرت اسرائيل به عن
موقفها الرسمى من مبادرة المبعوث الدولى جونار يارنج ، ردا على مذكرته
اللتين أشرنا اليهما يوم ٨ فبراير ١٩٧١ . وفى رد اسرائيل يوم ٢٦ فبراير
الذى ضمنته شروطها للسلام ، جاء فى البند السادس أن يكون هناك « تعهد
صريح من جانب مصر بضمان حرية المرور للسفن والبضائع الاسرائيلية
فى قناة السويس » (٣٨) .

وفى غضون عام ١٩٧١ ، جرت مباحثات مصرية - أمريكية حول اعادة
فتح القناة للملاحة ، لم تكلل بالنجاح ، وفى أوائل عام ١٩٧٢ قدمت الولايات
المتحدة مقترحات وافقت عليها اسرائيل فى فبراير ١٩٧٢ ، باجراء محادثات
غير مباشرة لاعادة فتح القناة . ولكن مصر أعلنت فى ٢٤ مارس أن الوساطة
جزء لا يتجزأ من مصر ، وبالتالي فليس لديها استعداد للدخول مع أى طرف
آخر فى جدل حول اعادة فتح القناة ، وستظل ملتزمة باتفاقية سنة ١٨٨٨ .
وأن فتح القناة مرتبط بإزالة آثار العدوان (٣٩) .

٩ - انتهاء المواجهة المصرية

- الاسرائيلية في البحر الأحمر

ومع عبور القوات المصرية قناة السويس في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، وقيام علاقات جديدة بين مصر والولايات المتحدة ، أخذ المسرح السياسى يتجهياً لوضع جديد . فقد تم الاتفاق على اعادة قناة السويس للملاحة الدولية . وورد ضمن المبادئ الخمسة لفصل القوات ، والتي أسفرت عنها المحادثات بين الرئيس السادات والدكتور هنرى كيسنجر يوم ١٢ يناير ١٩٧٤ أن فتح قناة السويس موضوع ارادة مصرية بحتة . وفى ٩ فبراير بدأت هيئة القناة فى عمليات التطهير ونزع الالغام من مجرى القناة . وفى يوم ٢٢ فبراير أعلنت القوات المصرية سيطرتها الكاملة على جميع مناطق الضفة الغربية للقناة (٤٠) .

وفى أول سبتمبر ١٩٧٥ وقعت مصر واسرائيل اتفاقية فك الاشتباك الثانى فى سيناء ، وقد ورد بالمادة السابعة بها أنه « سيسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة الى اسرائيل ومنها بالمرور فى قناة السويس » (٤١) .

وقد علق الدكتور بطرس بطرس غالى على هذه المادة قائلاً ان ذلك « ليس الا عودة الى الوضع الذى كان سائدا فيما بين سنتى ١٩٥٧ و ١٩٦٧ ان كانت مصر تسمح بمرور البضائع الاسرائيلية غير العسكرية بشرط أن تكون محمولة على سفن غير اسرائيلية » (٤٢) .

على أن القضية - كما رأينا من خلال عرضنا لحصار مصر لاسرائيل - تتوقف على ما هو المقصود بالشحنات غير العسكرية . فقد اتجه التشريع المصرى نحو التشدد فى تفسير هذا المصطلح ، اذ ادخل بمرسوم ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣ ، الشحنات الغذائية . وكان هذا المصطلح يشمل بمقتضى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ « النقود والسبائك الذهبية والفضية والاوراق المالية » وغيرها مما كانت السلطات المصرية وقتذاك تعتبره شحنات عسكرية لأنه يقوى من ساعد العدو . فهل استمر هذا التشدد فى تحديد الشحنات العسكرية فى ظل العلاقات الجديدة مع الولايات المتحدة ، التى كانت تعارض أبدا الحصار على هذا النحو ؟ هذا هو السؤال .

على كل حال ، فقد انتهت المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الاحمر باتفاقيتى كامب ديفيد يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ بين مصر واسرائيل ،

بشهادة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية . فقد ورد بالاتفاقية الثانية ،
وعنوانها : « اطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل » ، ما يلى :

« وقد اتفق الجانبان على المسائل الاتية :

(د) حرية مرور السفن الاسرائيلية فى خليج السويس وقناة السويس
على أساس اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول .
واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة أمام جميع الدول
لحرية الملاحة وحرية المرور البرى البرى والطيران فوقها .

« وتتمركز قوات الامم المتحدة فى :

« (ب) فى منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور فى مضيق تيران .
ولن يتم سحب هذه القوات الا فى حالة موافقة مجلس الامن على سحبها
بالاغلبية المطلقة » .

« وبعد أن يتم توقيع اتفاقية السلام واثرا اتمام الانسحاب المرحلى ،
تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل بها فى ذلك : الاعتراف الكامل ، متضمنا
علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية ، وانهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع
القيود على حرية انتقال البضائع والاشخاص » (٤٣) .

على اننا نلاحظ أن النص الانجليزى يخلو تماما من مصطلح « المرور
البرىء الوارد فى النص العربى . إذ ينص فقط على حرية الملاحة والطيران
The Strait of Tiran :
فوق المضيق والخليج دون تعويق أو تعليق :
and the Gulf of Aqaba are international Waterways to be open to all
nations for unimpeded and nonsuspendable freedom of navigation
and overflight.

كما يختلف النص فى الاتفاقية بخصوص شرم الشيخ وقناة السويس عما
ورد فى المشروع المصرى المقدم لمؤتمر كامب ديفيد . فقد ورد فى المادة الثانية
أن « اقامة سلام عادل ودائم يستلزم الوفاء بما يلى :

« ثالثا : تطبيق مبدأ المرور البحرى على الملاحة فى مضائق
تيران » .

« سابعاً : انتهاء المقاطعة العربية . وضمان حرية المرور فى قناة
السويس طبقا لاحكام اتفاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٨ والاعلان الصادر
من الحكومة المصرية فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ » (٤٤) .
وفيما يتصل بقناة السويس ، فنلاحظ ان نص اتفاقية كامب ديفيد لم
يتعرض للاعلان الصادر من الحكومة المصرية فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ ، المشار
اليه فى المشروع المصرى . وكان هذا الاعلان يقضى ببعض الترتيبات

بخصوص الشكاوى الخاصة بالتمييز في المعاملة وتلك المتعلقة بلائحة القناة ، حيث كان على الطرف الشاكي التقدم الى هيئة قناة السويس أولا ، فاذا لم يحل النزاع يعرض على محكمة تحكيم مكونة من عضو يرشحه الشاكي وعضو ترشحه الهيئة وعضو ثالث يختاره الاثنان ، فاذا تعذر الاتفاق يقوم رئيس محكمة العدل الدولية باختيار العضو الثالث وحين تصدر قرارات محكمة التحكيم حسب رأى أغلبية أعضائها تكون ملزمة للأطراف . كما نص اعلان ٢٤ أبريل ١٩٥٧ على أن « تسوى المنازعات والخلافات الناشئة عن اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ أو هذا البيان طبقا لميثاق الأمم المتحدة وتحال الخلافات الناشئة بين الأطراف حول تفسير أو تطبيق نصوص اتفاقية سنة ١٨٨٨ الى محكمة العدل الدولية اذا لم تحل » (٥) .

ومعنى هذا التجاهل من وثيقة كامب ديفيد لاعلان ٢٤ أبريل ١٩٥٧ ، رغم أن المشروع المصرى يتضمنه ، هو — فيما يبدو — رفض اسرائيل لاسلوب تسوية الخلافات المتبع فيه والذي لم يعد يعكس علاقات القوى الجديدة ، المتأثرة باحتلال اسرائيل لسيناء منذ عام ١٩٦٧ .

وتد أغفلت معاهدة السلام بين مصر واسرائيل أيضا ذكر اعلان الحكومة المصرية فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ . فقد ورد فى الفقرة الاولى من المادة الخامسة : « تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها ، بحقوق المرور الحر فى قناة السويس ومداخلها فى كل من خليج السويس والبحر الابيض المتوسط وفقا لاحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول . كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الاشخاص والسفن والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها معاملة لا تتسم بالتمييز فى كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة » . ولا شىء عن الاعلان السالف الذكر .

أما فيما يختص بمضايق تيران ، فنلاحظ أن المشروع المصرى قد قبل «تطبيق مبدأ المرور البحرى على الملاحة فيها . ويقصد «بالمرور البحرى» هنا «المرور البرى» وفتا «لاتفاقية البحر الاقليمى والمنطقة المتاخمة » فى جنيف عام ١٩٥٨ — نظرا لان مضائق تيران تعتبر جزءا من المياه الإقليمية . وبذلك يكون المشروع المصرى قد اعترف بالمادة ١٦ فى فقرتها الرابعة من اتفاقية جنيف السالفة الذكر (التى ظهر فيها التأثير الاسرائيلى فى مؤتمر البحار الدولى سنة ١٩٥٨) وورد بها أنه « يجب عدم وقف المرور للسفن الاجنبية فى المضائق المستعملة للملاحة الدولية بين جزء من البحر العام وجزء آخر من البحر العام أو البحر الاقليمى لدولة أجنبية » .

وقد حددت المادة ١٤/٤ من الاتفاقية السالفة الذكر «المرور البرى» بأنه « يكون بريئا اذا لم يضر بالسلم وحسن النظام وأمن الدولة الساحلية » . ومن الطبيعى أن يترك تقدير ذلك للدولة الساحلية ، بحيث يمكنها أن تعتبر مرور السفن المتجهة الى غيرها استفزازا لها يضر بأمنها ، اذا كانت فى حالة حرب معها (٤٦) . ومن الطبيعى أيضا أن انتهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل يجعل مرور السفن الاسرائيلية فى المضائق مرورا بريئا ، ويحظر عليها منعه ، ولكن يبقى حق مصر قائما فى منع هذا المرور فى حالة الحرب ، لانه يصبح « غير برى » .

على أن النص الذى أوردته اتفاقية كامب ديفيد السالفة الذكر اعتبر مضيق تيران وخليج العقبة « ممرات دولية مفتوحة أمام الدول البحرية الملاحة » . كما أغفل تماما مصطلح « المرور البرى » الذى يقترن بحقوق الدولة على مياهها الإقليمية . وبذلك لم يعد هناك أى اعتراف لمصر بحقوق إقليمية على هذه المياه ، تتيح لها وقف المرور فيها فى أية ظروف ! .

وقد أوردت معاهدة السلم بين مصر واسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ هذا النص ، بتفصيل أكثر . فجاء فى المادة الخامسة منها ، فقرة ٢ ، « يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوى . كما يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من وإلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة » .

على أن الجانب المصرى تدارك فى البروتوكول ، ما فاتته فى اتفاقية كامب ديفيد أو فى هذه المادة الخامسة . فقد استطاع أن يدرج فى البروتوكول الخاص « بعلاقات الطرفين » وهو الملحق الثالث للمعاهدة — المادة الثامنة عن « المياه الإقليمية » . وتنص على أنه : « مع مراعاة أحكام المادة ٥ من معاهدة السلم ، يقر كل طرف بحق سفن الآخر فى المرور البرى فى مياهه الإقليمية طبقا لقواعد القانون الدولى » ! .

على أننا نلاحظ فى المادة الخامسة أيضا الوضع المتساوى لاسرائيل مع مصر فى « اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية » حيث تستخدم المادة عبارة : « يعتبر الطرفان . . الخ » . مع أن المضيق يقع فى المياه الإقليمية لمصر ، ولا يقع فى المياه الإقليمية للطرفين ، كما هو الحال مثلا بين مصر والمملكة العربية السعودية . ومن حق مصر وحدها أن تقرر وليس من حق اسرائيل أن تقرر معها ! . والسبب فى هذا الوضع المتساوى

لإسرائيل لا يرجع فقط الى احتلالها لهذه المنطقة منذ عام ١٩٦٧ ، وإنما يرجع أيضا الى أن وضع مصر العسكرية على مضيق تيران وخليج العقبة بعد المعاهدة ، لم يعد وضعاً ميسيراً ، وبالتالي لم يعد يفضل وضع إسرائيل ذاتها من هذه الزاوية !.

نقدت أقرت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ما ورد في اتفاقية كامب ديفيد من مرابطة قوات الأمم المتحدة في منطقة شرم الشيخ ، ولكنها وسعت نطاق هذه المنطقة لتشمل جميع منطقة ساحل خليج العقبة ، ثم الامتداد بعد ذلك شمالاً حتى البحر الأبيض المتوسط ، في شكل منطقة عازلة على تخوم الحدود الدولية مع إسرائيل . وفي هذه المنطقة لا يكون لمصر حتى التواجد العسكري ، وإنما ترابط فيها قوات الأمم المتحدة .

فوفقاً للمادة الثانية من الملحق الأول من « البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن » ، وهى المادة الخاصة « بتحديد الخطوط النهائية والمناطق » — قسمت سيناء الى ثلاث مناطق طويلة تمتد من الغرب الى الشرق ، أى من قناة السويس الى الحدود الدولية . وهى على النحو الآتى :

المنطقة « أ » ، وهى على شكل قطاع طولى يمتد ، بخط احمر ، من البحر المتوسط شمالاً الى شرم الشيخ جنوباً ، ويسير بحذاء قناة السويس وخليج السويس . وقد حددت القوة العسكرية المصرية فى هذه المنطقة بفرقة مشاة ميكانيكية واحدة .

المنطقة « ب » ، وهى على شكل قطاع أوسط فى سيناء ، هو أكبر المقاطعات ، وتنحصر بين المنطقة « أ » والمنطقة « ج » . وتحددت القوة العسكرية المصرية فيها « بوحدات حدود مصرية من أربع كتائب مجهزة بأسلحة خفيفة » وعددها أربعة آلاف ، ومهمتها حفظ الأمن والنظام .

أما المنطقة « ج » ، وهى التى تهمنا فى هذا التقسيم ، فهى المنطقة التى أشرنا إليها ، والممتدة على خليج العقبة والحدود الدولية بين مصر وإسرائيل . وتمثل قطاعاً طولياً يمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالاً الى شرم الشيخ جنوباً ، على طول الحدود المصرية الإسرائيلية والساحل الغربى لخليج العقبة . وتمثل منطقة عازلة « تتمركز فيها قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط » . وترابط قوات الأمم المتحدة فى « منطقة شرم الشيخ » وفى « جزء من المنطقة فى سيناء التى تقع فى نطاق ٢٠ كيلو متراً تقريباً من البحر المتوسط وتتأخم الحدود الدولية » (٤٧) .

ومن ذلك يتضح أنه اذا كانت تسوية العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ قد أسفرت عن حرمان مصر من التواجد العسكرى فى منطقة شرم الشيخ فان تسوية عدوان يونية ١٩٦٧ قد أسفرت عن حرمانها من التواجد العسكرى فى هذه المنطقة وفى منطقة خليج العقبة كلها . وبذلك اختفى الوجود العسكرى المصرى من ساحل خليج العقبة كله .

خاتمة :

على كل حال فمن الواضح ان ابرام هذه التسوية كان البديل الوحيد لحرب تحرير لم تعد مصر تملك امكانياتها العسكرية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، نظرا لخلافاتها مع الاتحاد السوفيتى ، مصدر السلاح الوحيد الذى يهيىء امكانية هذه الحرب . ولأن المورد الغربى (الاوروبى والأمريكى) للسلاح ، الذى اتجهت اليه مصر بعد ذلك لم يكن ليسمح بمثل تلك الحرب ضد اسرائيل .

وقد كان من الممكن أن يغنى الضغط الدولى عن مثل تلك الحرب التحريرية ، لحمل اسرائيل على الانسحاب من سيناء وبقيّة الاراضى العربية المحتلة فى حرب يونية ١٩٦٧ ، لو كان هناك التزام من جانب الدول باحترام وتنفيذ مبادئ القانون الدولى العام ، الذى يمنع الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة من الاستيلاء على أراضى الدول الأخرى بالقوة . ولكن هذه المبادئ ، فى العصر النووى بعد الحرب العالمية الثانية ، حلت محلها قواعد التوازن الدولى بين القوتين النوويتين الكبيرتين ، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ولم يحدث منذ الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية فى عدوان يونية ١٩٦٧ ، أن هيأت ظروف هذا التوازن الدولى الفرصة لفرض هذا الانسحاب على اسرائيل !.

وقد كان البديل الوحيد للضغط الدولى ، فى حالة اخفاقه ، هو وجود جبهة عربية متحدة ذات قوة عسكرية مؤثرة ، يمكنها فرض الحل العسكرى اذا تعذر فرض الحل السلمى ، وتحمل اسرائيل على الانسحاب من الأرض العربية المحتلة . ولكن مثل هذه الجبهة لم تكن قائمة بسبب مشاكل الحدود والخلافات الايديولوجية بين البلاد العربية والحروب الناشبة بينها على اتساع مساحة العالم العربى ، فضلا عن غياب حد أدنى من الاتفاق على حل للقضية الفلسطينية ، حتى داخل فصائل المقاومة الفلسطينية ذاتها .

أما البديل الاخير ، فقد تمثل فى رأى الذى طرحته مجموعة الدول العربية التى أطلقت على نفسها اسم « جبهة الصمود والتصددى » .

وجوهره فرض الانسحاب من الاراضى العربية على اسرائيل ، وحملها على رد حقوق الشعب الفلسطينى ، عن طريق الضغط الدولى فى مؤتمر جنيف ، وبناء القوة العربية الذاتية المؤثرة . ولكن تحقيق ذلك ، فى ضوء الظروف التى ذكرناها ، كان يتطلب وقتا يصعب تحديده ، تبقى خلاله الارض العربية فى يد عدو لا يخفى طبيعته العنصرية الاستيطانية ، ولانواياه فى اهتزامها ، ويعمل بكل طاقته على تغيير تركيبها الاجتماعى والاقتصادى عن طريق المستوطنات وطرد السكان ، ويحاول فرض امر واقع يصعب تغييره بمضى السنين .

وعلى كل حال ، وسواء صحت وجهة النظر التى قادتها دول الصمود والتصدى ، أو صحت وجهة نظر الادارة المصرية باخراج الاسرائيليين من الاراضى العربية — فهذا امر متروك لحكم التاريخ بعد انتشار غبار الاحداث — الا أن الحقيقة التى اسفرت عنها تسوية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، فيما يتصل بموضوع هذا الكتاب — هى التى تمثلت فى انتهاء المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر ! .

نعم ، كانت تلك هى نهاية المواجهة بين مصر واسرائيل فى البحر الأحمر . وقد انتهت بتحقيق مطامع اسرائيل فى البحر الأحمر بشـكل لم تكن تحلم به عند قيام الدولة اليهودية فى مايو ١٩٤٨ . فلم يعد فى وسعها فقط المرور فى مضيق تيران ، بل وصار من حقها المرور فى قناة السويس . ولقد كانت مطامع اسرائيل فى البداية تنحصر بالدرجة الاولى فى النفاذ الى البحر الأحمر عن طريق ميناء ايلات الى خليج العقبة ومضيق تيران ، ولم يكن المرور من قناة السويس يسبب لها هما كبيرا الا فيما يتصل بسهولة نقل سلعها من موانئها على البحر المتوسط الى الساحل الشرقى لافريقيا والبحر الأحمر . ولذلك ففى حين أن أحدا فى اسرائيل — كما يقول موشى ديان — لم يكن يعتقد فى أن بحث حق المرور فى قناة السويس يمكن أن يخرج عن نطاق الوسائل الدبلوماسية ، الا أن مسألة حرية الملاحة فى مضيق تيران كانت تدخل فى اطار الحرب أو السلام !

على أن حرب يونية ١٩٦٧ حققت لاسرائيل ما لم تكن تحلم به . فقد حملت قواتها الى شاطئ قناة السويس ، وأخضعت شبه جزيرة سيناء كلها للاحتلال الاسرائيلى . وعندئذ أخذت اسرائيل فى انتهاز الفرصة لمكى تفتح المنفذ الثانى لتجارتها فى البحر الأحمر ، وهو قناة السويس . ولكن هذا المنفذ كان مرتبطا بانتهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل وعقد معاهدة سلام ، وفقا لمعاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ التى تعطى لجميع الدول حق

المرور مادامت ليست في حالة حرب مع الدولة صاحبة القناة ، وهي مصر .
وهذا ما وفرت شروطه اتفاقية كامب ديفيد الثانية في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ،
ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

وقد بقي مضيق باب المندب ، الذي أصبح يمثل الخطر الوحيد على
أمن الملاحة الاسرائيلية في البحر الاحمر ، وقد رأينا أطماع اسرائيل في
التواجد العسكري فيه بشكل ما لضمان أمن ملاحتها . ومن الطبيعي أن
اتفاقيتي كامب ديفيد قد نقلت مسؤولية المواجهة مع اسرائيل فيه الى الدول
العربية الواقعة على شواطئه . لذلك لا غرابة ، مع بوادر واتجاهات الاتفاق
بين مصر واسرائيل ، أن أخذت جمهورية اليمن الشمالية في اقامة التحصينات
اللازمة في جميع الجزر اليمنية التابعة لها في جنوب البحر الاحمر ،
وتحسين وسائل المواصلات اليها لتموينها ، وذلك : « بهدف حمايتها من أية
اعتداءات قد تقوم بها اسرائيل لمحاولة السيطرة على مواقع مؤثرة وفعالة
ليحريتها ، ولتأمين الملاحة الاسرائيلية مع تهديد الملاحة العربية والامن
العربي بصورة مباشرة » . وهو ما انتهت منه في سبتمبر ١٩٧٨ (٤٨) .

ولا غرابة أيضا أن اتجه ميزان القوى في الصراعات المحلية بين
القوى التقدمية الدائرة في جمهورية اليمن الجنوبية ، الى تغليب كفة القوى
المتشددة المطالبة بمزيد من الاستقطاب نحو الاتحاد السوفييتي بانقلاب
يوليو ١٩٧٨ .

على أنه لما كانت الدول العربية الواقعة على ساحل البحر الاحمر لا تملك
أي منها - فيما عدا مصر - القوة البحرية الكافية لمواجهة اسرائيل في البحر
الاحمر ، فإن اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ،
التي كانت محصلة العوامل المحلية والدولية التاريخية والسياسية السالفة
الذكر ، تكون قد أخرجت من الساحة العربية ضد اسرائيل أكبر قوة بحرية
ضاربة في البحر الاحمر ، ومهدت لاسرائيل التمتع بالحرية والامن للملاحتها في
هذا البحر لأمد غير محدود .

حواشي الفصل السادس :

- (١) الاهرام في ١٤ يونيه ١٩٧١ ، انظر أيضا مجلة
TIME, March 19, 1973
- (٢) معين أحمد محمود : اسرائيل والبحر الاحمر « مجلة شئون فلسطينية
يونيو ١٩٧٣ » .
- (٣) بيمر دستريا : المرجع المذكور ص ١٩٩ .
- (٤) الاهرام في ١٤ يونيه ١٩٧١ .
- (٥) المقدم الهيثم الايوبى : اغلاق مضايق تيران ، السبب والذريعة « شئون
فلسطينية ، المرجع المذكور » .
- (٦) الاهرام في ١٥ سبتمبر ١٩٧١ .
- (٧) اللجنة الفرعية العسكرية لتسجيل تاريخ ثورة ١٩٥٢ ، الهيئة الفنية ،
عبد آ. ح. صلاح الدين فهمى : استراتيجية البحر الاحمر في اطار حرب اكتوبر عام
١٩٧٣ .
- (٨) TIME, March 19, 1973
- (٩) الاهرام في ١٤ مارس ١٩٧٣ .
- (١٠) سجل العالم العربى ، وثائق - أحداث - آراء سياسية « مجلد ابريل
سبتمبر ١٩٧٣ ص ١١٧١ - بيروت : دار الابحاث والنشر » .
- ابريل ١٩٧٣ » .
- (١١) نفس المصدر ، مجلد يناير - مارس ١٩٧٣ ص ٧٦ .
- (١٢) نفس المصدر ، مجلد ابريل - سبتمبر ١٩٧٣ ص ١١٧٨ .
- (١٣) نفس المصدر ص ١١٦٥ - ١١٧٨ .
- (١٤) نفس المصدر ص ٧٧٣ .
- (١٥) اللجنة الفنية العسكرية : المرجع المذكور .
- (١٦) محمد فيصل عبد المنعم و ابراهيم كروان : التوسع الاسرائيلى ، عرض
وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلى ، يونيه ١٩٦٧ - اكتوبر ١٩٧٣ « مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام » .
- (١٧) د. عبد العظيم رمضان : تاريخ قيام وسقوط مبادرة يارنج « الطليعة ،
ابريل ١٩٧٣ » .
- (١٨) المقدم الهيثم الايوبى : المرجع المذكور .
- (١٩) د. عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .
- (٢٠) المقدم الهيثم الايوبى : المرجع المذكور ، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس
محمد أنور السادات في الفترة من يناير الى ديسمبر ١٩٧٣ ص ١١٤ - ١١٥ «الهيئة
العامة للاستعلامات» . ومن المؤسف أن هيئة الاستعلامات تلاعبت في هذا الحديث
الصحفى وحذفت منه الجزء الخاص بموافقة الرئيس السادات على ضمان حرية
الملاحة في شرم الشيخ . مع أن المقصود بالمجموعة المذكورة أن تكون لها صفة
توثيقية .
- (٢١) اللواء محمد عبد الغنى الجمسى : عمليات اكتوبر ، وكيف خططنا لها ،
وكيف نفذناها « وزارة الحربية : الرجال والمركة اكتوبر ١٩٧٢ - اكتوبر ١٩٧٤ » .

٢٢ - لواء حسن البدرى وآخرون : حرب رمضان : الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٣ ، الطبعة الثانية ص ٢٣٤ « الشركة المتحدة للنشر والتوزيع » .

(٢٣) الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، وقائع وتفاعلات « بيروت : سلسلة كتب فلسطينية عدد ٥٩ ، اكتوبر ١٩٧٤ » ص ١٣٤ ، حاشية ٤٤٦ .
(٢٤) نقلا عن نفس المصدر .

(٢٥) الفريق فؤاد أبو ذكري : البحرية المصرية وحرب الغفران « الاهرام في ٨ اكتوبر ١٩٧٦ » .

(٢٦) نقلا عن : الفريق فؤاد أبو ذكري : دور القوات البحرية في حرب اكتوبر ١٩٧٣ « الندوة الدولية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، القاهرة ٢٧ - ٣١ اكتوبر ١٩٧٥ المجلد الاول ، القطاع العسكرى ص ٩٨ » .

(٢٧) نفس المصدر ، ص ٩٢ - ٩٣ ، ٩٩ .

(٢٨) الفريق فؤاد أبو ذكري : كيف نجحت القوات البحرية في تحقيق مهامها « وزارة الحرب : المرجع المذكور ص ٤٣٨ - ٤٣٩ » .

(٢٩) بيان عسكرى رقم ١٨ يوم ٨ اكتوبر ١٩٧٣ « نفس المصدر » .

(٣٠) بيان عسكرى رقم ٢٩ في ١١ اكتوبر ، رقم ٣ في ١٢ اكتوبر ، ورقم ٤٢ في يوم ١٦ اكتوبر .

(٣١) بيان عسكرى رقم ٥١ في ٢١ اكتوبر .

(٣٢) لواء حسن البدرى وآخرون : المرجع المذكور ص ٢٥٠ .

(٣٣) السياسة الدولية يناير ١٩٧٤ ص ٢٤٧ . ويتضح من ذلك عدم صحة بعض المصادر التي ذكرت ان الولايات المتحدة لم تستجب لدعوة التدخل من الجانب الاسرائيلى لانهاء الحصار على باب المندب « الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ص ١٣٤ » على أساس ان جهودها كانت متجهة وقتذاك الى توقيع اتفاقية لوقف النار بين العرب واسرائيل ، ولم تكن معنية بالقضايا الجانبية الثانوية نسبيا . وفي الواقع ان حصار باب المندب لم يكن قضية ثانوية ، بل قضية أساسية ، وفي صلب المباحثات .

٣٤ - الحرب العربية - الاسرائيلية الرابعة ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٣٥) مشهور أحمد مشهور ، المهندس : الصورة المستقبلية لقناة السويس

« السياسة الدولية » ، ابريل ١٩٧٥ » .

٣٦ - نص الرد موجود في المجلة المصرية للقانون الدولى ، مجلد ١٤ سنة

١٩٦٨ ، نقلا عن : د. وحيد رافت : المرجع المذكور .

(٣٧) وزارة الخارجية المصرية، الكتاب الابيض : مبادرة السلام التى قام بها

الرئيس محمد أنور السادات ١٩٧١ - ١٩٧٧ ص ١٩ ، نبيه الاصفهانى : حركة

التاريخ على شاطئ القتال « السياسة الدولية ، نفس المصدر » .

(٣٨) د. عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .

(٣٩) نبيه الاصفهانى : المرجع المذكور .

(٤٠) نفس المصدر .

(٤١) انظر نص الاتفاقية فى الكتاب الابيض الذى اصدرته وزارة الخارجية

المصرية تحت عنوان : « مبادرات السلام التى قام بها الرئيس محمد أنور السادات

١٩٧١ - ١٩٧٧ (الطبعة الاولى ١٩٧٩) » .

(٤٢) د. بطرس غالى : تقديم ملف اتفاقية فك الاشتباك الثانى فى سيناء

- ١٦٣ -

((م ١١ - المواجهة المصرية الاسرائيلية))

في مجلة « السياسة الدولية » ، عدد أكتوبر ١٩٧٥ .
(٤٣) انظر نص الوثيقة الثانية من وثائق كامب ديفيد تحت عنوان « اطار
الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل » ، في الكتاب الابيض الذى أصدرته وزارة
الخارجية المصرية بعنوان : « معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وملحقاتها »
ص ١٥ - ١٧ (المطبعة الاميرية ١٩٧٩) .

Department of State, U.S.A. The Camp (م٤٣)
David Summit, September 1978. Washington, D.C. 20520

(٤٤) انظر نص المشروع المصرى فى الكتاب الابيض المصرى : مبادرات
السلام ٠٠ الخ ص ٢٦٥ - ٢٦٨ . ومما يؤسف له ان يقع هذا الكتاب الرسمى
فى خطأ مطبعى جسيم ٠٠ فقد وردت به عبارة « الاتفاقية الفلسطينية » بدلا من
عبارة « اتفاقية القسطنطينية » !! ، ولذلك يحسن بالقارئ الاطلاع على النص فى
الامرام يوم ١٩ سبتمبر ١٩٧٨ . كذلك يورد الكتاب مصطلح « المرور البرى » فى
الفقرة « د » ، التى أوردها فى المتن (ص ١٥٥) على هذا النحو « المرور
البرى » ! وهذه الاخطاء فى الكتب الرسمية لم يسبق لها مثيل ، وننبه لخطورتها
الفادحة .

(٤٥) انظر المذكرة المصرية الخاصة بالملاحه فى القناة فى ٢٤ ابريل ١٩٥٧ فى :
(٤٦) انظر دكتور محمد حافظ غانم : المرجع المذكور ص ٣٥٩ - ٤٧٠ ،
د . نبيل احمد حلمى : الحدود الدولية وتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية
(السياسة الدولية ، عدد ٥٧ - يوليو ١٩٧٩) .
(٤٧) انظر الخريطة رقم ١ الخاصة بالحدود الدولية وخطوط المناطق ،
وكذا نصوص معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، فى الكتاب الابيض المصرى :
معاهدة السلام ٠٠ الخ ص ٤٦ ، ٥٢ - ٥٣ ، ٧١ - ٨١ .
د. مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٦٢٣ - ٦٢٧ .
(٤٨) الجمهورية فى ١٩ سبتمبر ١٩٧٨ ، نقلا عن جريدة الانباء الكويتية .

مراجع الكتاب

(أولا) مصادر أصلية

١ - وثائق رسمية :

اتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية ، فبراير - يوليو ١٩٤٩ ،
نصوص الامم المتحدة ، وملحقاتها (بيروت : منشورات مؤسسة
الدراسات الفلسطينية - سلسلة الوثائق الاساسية - ١٩٦٨) .

— اتفاقية فك الاشتباك الثانى فى سيناء (ملف) (السياسة الدولية
أكتوبر ١٩٧٥) .

— التقرير السنوى للامين العام (للامم المتحدة) عن أعمال المنظمة
من ١٦ يونية ١٩٦٦ الى ١٥ يونية ١٩٦٧ (الجمعية العامة ،
الوثائق الرسمية ، الدورة الثانية والعشرين ، ملحق ١) .

.. الرجال والمركة ، أكتوبر ١٩٧٣ - أكتوبر ١٩٧٤ (القاهرة :
وزارة الحربية) .

— الكتاب الابيض المصرى عن : « القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤
(المطبعة الاميرية ١٩٥٥) .

— الكتاب الابيض المصرى عن : « مبادرات السلام التى قام بها
الرئيس محمد أنور السادات ١٩٧١ - ١٩٧٧ (الطبعة الاولى
١٩٧٩) .

— الكتاب الابيض المصرى عن : معاهدة السلام بين مصر واسرائيل
وملحقاتها ، والاتفاق التكميلى الخاص باقامة الحكم الذاتى
الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان فى واشنطن فى ٢٦
مارس ١٩٧٩ (المطابع الاميرية ١٩٧٩) .

— مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات فى الفترة
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٣ (اصدار الهيئة العامة للاستعلامات)

— مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ،
المجلد الاول (القاهرة - اصدار مصلحة الاستعلامات) .

— مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية من الدورة الاولى
حتى الدورة الثالثة والثلاثين من ٤ يونيو ١٩٤٥ الى ٢٥ يوليو
١٩٦٠ (القاهرة : اصدار جامعة الدول العربية) .

— محاضر الكنيسست ، ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، الدورة الثانية من
١٥/٩/١٩٦٦ الى ٤/١٠/١٩٦٧ (القاهرة : اصدار مركز
الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالاهرام ١٩٧١) .

— محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة
المصرية وحكومة المملكة المتحدة مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥٢
(القاهرة : اصدار وزارة الخارجية الملكية ١٩٥١) .

— محاكمة شمس بدران (الاهرام ٢٥ فبراير ١٩٦٨) .

— مصرفى هيئة الامم المتحدة ، ١٩٤٧ (القاهرة : اصدار الحكومة
المصرية ١٩٤٨) .

— ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ، جزءان (القاهرة :
اصدار مركز دراسات الشرق الاوسط ، الهيئة العامة
للاستعلامات) .

— ملف وثائق فلسطين ، المجلد الاول (القاهرة : اصدار الهيئة
العامة للاستعلامات) .

١٤ — النشرة التشريعية ١٩٥٣ (القاهرة : اصدار وزارة العدل)

١٥ — وثائق عبد الناصر ، يناير ١٩٦٧ - ديسمبر ١٩٦٨ (القاهرة
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام) .

— الوقائع المصرية ١٩٥٠ .

٢- وثائق تاريخية :

- أنتوني ناتنج : مذكرات أنتوني ناتنج (الاهرام من ٥/١ - ١٢/٥/١٩٦٧) .

- سجل العالم العربى ، وثائق - أحداث - آراء سياسية :

• (أ) مجلد يناير - مارس ١٩٧٣ .

• (ب) مجلد ابريل - سبتمبر ١٩٧٣ .

• (بيروت : دار الابحاث والنشر) .

- شمس بدران : حديث شمس بدران لجلال كشك (الجمهورية ٤ سبتمبر ١٩٧٧) .

- صلاح الدين الحديدي ، الفريق : شاهد على حرب ١٩٦٧ (القاهرة : دار الشروق ١٩٧٤) .

- عبد الله التل : كارثة فلسطين ، مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس (القاهرة ١٩٥٩) .

- عبد المحسن مرتجى ، الفريق : الفريق مرتجى يروى الحقائق (بيروت : دار الوطن العربى) .

- موسى ديان : يوميات معركة سيناء ، ترجمة ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة (القاهرة ١٩٦٦) .

- محمد فوزى ، الفريق : شهادة المتاريخ (الاخبار ١١ / ١٦ يونية ١٩٧٧) .
٣ دوريات :

- الاهرام ١٩٥٠ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ .

- الجمهورية ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

- روز اليوسف ١٩٥١ .

— السياسة الدولية ١٩٦٧ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ .

— المصرى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ .

ثانياً (دراسات

— أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية (القاهرة : دار المعارف ١٩٥٥) .

— أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى ، الجزء الثالث (القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبي) .

— أنيس صايغ ، الدكتور : رجال السياسة الاسرائيليون (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، سلسلة حقائق وأرقام ٣٣) .

— بيليايف وآخرون : اطلاق الحمامة ، ٥ يونيو ، ترجمة ماهر عسل (القاهرة : دار الكاتب العربى) .

— توماس ، هيو : خبايا السويس (الاهرام من ٥ - ٧ سبتمبر ١٩٦٦) .

— الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع : خليج العقبة ومضيق تيران (القاهرة : الاهرام ١٩٦٧) .

— جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تعريب على حيدر الركابى (دمشق ١٩٤٦) .

— حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين (القاهرة : لجنة لتأليف والترجمة والنشر ١٩٣) .

— الحزب العربية الاسرائيلية الرابعة ، وقائع وتفاعلات (بيروت : سلسلة كتب فلسطينية ٥٩ - ١٩٧٤) .

— حسن البدرى ، اللواء ، وآخرون : حرب رمضان ، الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٣ ، الطبعة الثانية (القاهرة : الشركة المتحدة للنشر والتوزيع) .

- حسن البدرى ، اللواء : الحرب فى أرض السلام ، الجولة العربية الاسرائيلية الاولى (القاهرة - بيروت : دار الوطن العربى والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٦) .
- دستريا ، بيير : من السويس الى العقبة ترجمة يوسف مزاحم (بيروت : دار العربية) .
- روبرتسون ، تيرنس : أزمة ، القصة السرية لمؤامرة السويس ، ترجمة خيرى حماد (القاهرة : دار المعارف ١٩٦٥) .
- ساشر ، هوارد مورلى : تاريخ الشعب اليهودى ، الجزء الرابع (ترجمة المخابرات العامة المصرية) .
- سامى هداوى والدكتور يوسف صايغ : ملف القضية الفلسطينية (بيروت : أبحاث فلسطينية ٧) .
- سايكس ، كرسنوفر : مفارق الطرق الى اسرائيل ، تعريب خيرى حماد (بيروت : دار الكتاب العربى ١٩٦٦) .
- صالحي مهدى عماش ، الفريق : رجال بلا قيادة حول اسرائيل (بغداد ١٩٧٠) .
- صلاح العقاد ، الدكتور : قضية فلسطين ، المرحلة الحرجة ١٩٤٥ - ١٩٥٦ (القاهرة ١٩٦٨) .
- صلاح العقاد ، الدكتور : مأساة يونيو ١٩٦٧ ، حقائق وتحليل (القاهرة : مكتبة الانجلو ١٩٧٥) .
- طه المجذوب ، اللواء : أضواء على نشأة وتطور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية (القاهرة : مطبعة أكاديمية ناصر) .
- عبد البارى عبد الرازق نجم : خليج العقبة ومضاييق تيران (الموصل : ١٩٦٥) .

- عبد الملك عودة ، الدكتور : إسرائيل وأفريقيا ، دراسة فى العلاقات الدولية (القاهرة ١٩٦٤) .
- عبد الوهاب الكيالى ، الدكتور : المطامع الصهيونية التوسعية (بيروت : دراسات فلسطينية ٣ ، ١٩٦٦) .

- على محمد على : إسرائيل والشرق الاوسط (القاهرة : كتب قومية عدد ٢٥١) .

- القضية الفلسطينية ، ندوة القانونيين العرب فى الجزائر (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٦٨) .

- محمد حافظ غانم ، الدكتور : مبادئ القانون الدولى (القاهرة : مؤثر النهضة المصرية ١٩٦٨) .

- محمد فيصل عبد النعم وابراهيم الكروان : التوسع الاسرائيلى ، عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلى ، يونية ١٩٦٧ - اكتوبر ١٩٧٣ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام) .

- محمد كمال عبد الحميد ، عميد أركان حرب : معركة سيناء وقناة السويس (القاهرة : اصدار جمعية الوعى العربى) .

- مصطفى الحفناوى ، الدكتور : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧) .

- مصطفى مؤمن ، الدكتور : قوة الطوارئ الدولية ودورها فى قضية السلام (القاهرة ١٩٦٠) .

- الندوة الدولية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ بجامعة القاهرة من ٢٧-٣١ اكتوبر ١٩٧٥ ، المجلد الاول ، القطاع العسكرى . (القاهرة : ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ١٩٧٦) .

- يونان لبيب ، الدكتور : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا ١٩٠٦ (القاهرة : المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثالث عشر ١٩٦٧) .

مصادر ومراجع اجنبية

١ — وثائق غير منشورة :
Public Record Office, F.O. 371, 80397 (1950)

٢ — دوريات :
TIME, March 1973.

٣ — وثائق ودراسات منشورة :
— Department of State: The Camp David Summit,
September 1978 P. 10 Department of State, USA. Wash-
ington, D.C. 20520

— Laqueur, Walter, The Road to War, 1967
The Origin of The Arab-Israeli Conflict
(London 1968).

— Meir, Golda, My Life
(A Dell Book, New York 1975)

— Nabya Asfahany, Afro-Arab Cooperation:
Political and Financial Developments
(Istituto Affari Internazionali Papers 1977).

— Safran, Nadav, From War to War, The Arab-Israeli Confrontation
(New York, Pegasus 1969).

— Truman, H.S., Years of Trial and Hope, Mermoirs, Vol. II P.189-190
(U.S.A. Signed Books 1965).

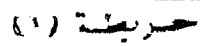
— Weizman, Chaim, Trial and Error
(London, Hamish Hamilton 1950)

— Year book of The United Nations, 1950.

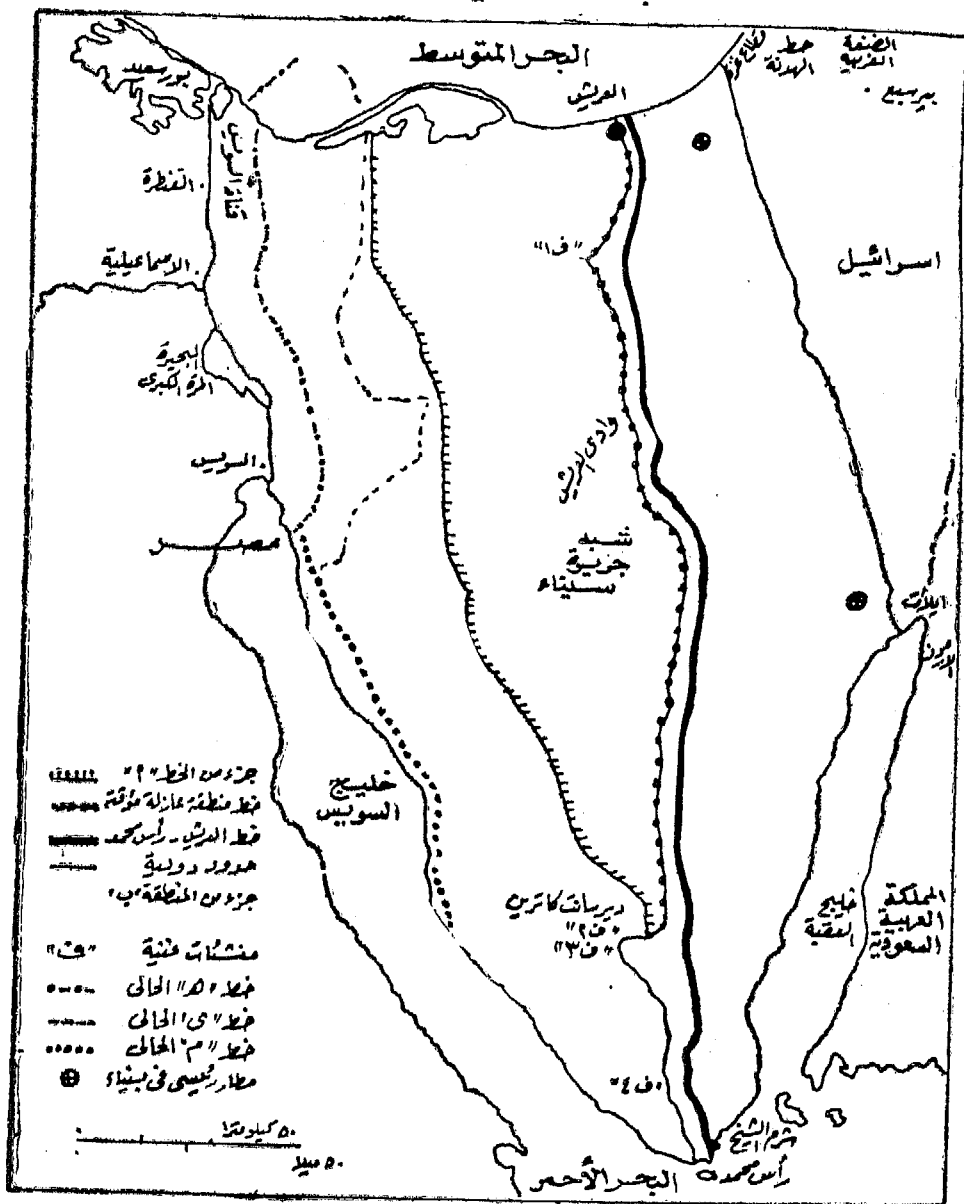
من أهم الأعمال العلمية للمؤلف

مؤلفات :

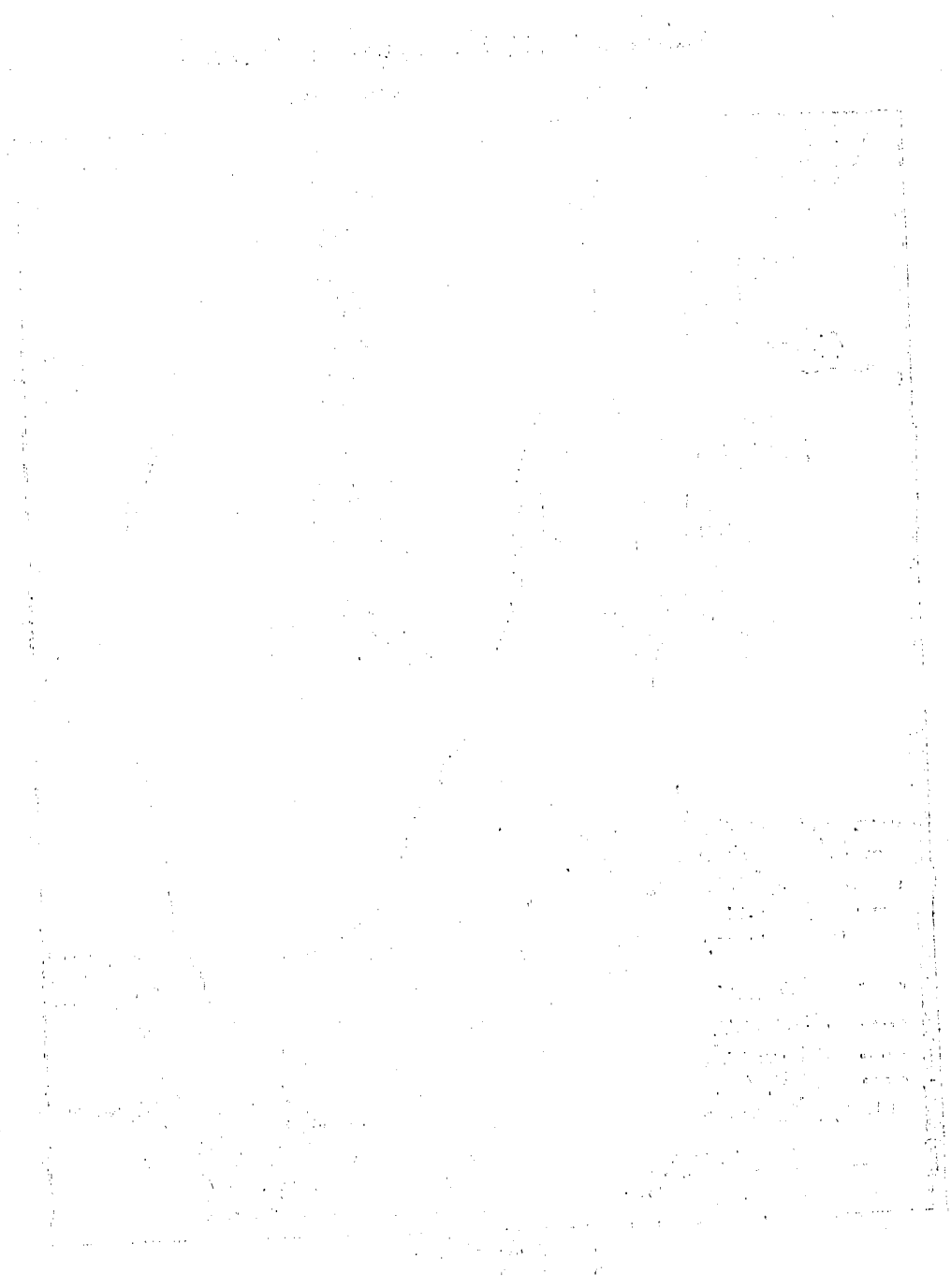
- تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ — ١٩٣٦
(دار الكاتب العربى — ١٩٦٨ — القاهرة)
 - تطور الحركة الوطنية في مصر ، من ١٩٣٧ — ١٩٤٨ (جزءان)
(دار الوطن العربى — ١٩٧٣ — بيروت)
 - الصراع الاجتماعى والسياسى في مصر ، من ثورة ٢٣ يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤
(مكتبة مدبولى — ١٩٧٥ — القاهرة)
 - عبد الناصر وأزمة مارس
(دار روز اليوسف — ١٩٧٦ — القاهرة)
 - الجيش المصرى فى السياسة ، ١٨٨٢ — ١٩٣٦
(الهيئة المصرية العامة للكتاب — ١٩٧٧ — القاهرة)
 - صراع الطبقات فى مصر ، ١٨٣٧ — ١٩٥٢
(المؤسسة العربية للدراسات والنشر — ١٩٧٨ — بيروت)
 - الصراع بين الوفد والعرش ، ١٩٣٦ — ١٩٣٩
(المؤسسة العربية للدراسات والنشر — ١٩٧٩ — بيروت)
 - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو
(مكتبة مدبولى ١٩٨١)
 - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر ١٩٤٩ — ١٩٧٩
(دار روز اليوسف — ١٩٨٢) القاهرة .
 - الاخوان المسلمون ، التنظيم السرى وحادث المنشية
(دار روز اليوسف — تحت الطبع)
- كتب مترجمة :
- تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ — ١٨٨٢ ، تأليف جون مارلو
(الهيئة المصرية العامة للكتاب — ١٩٧٦)

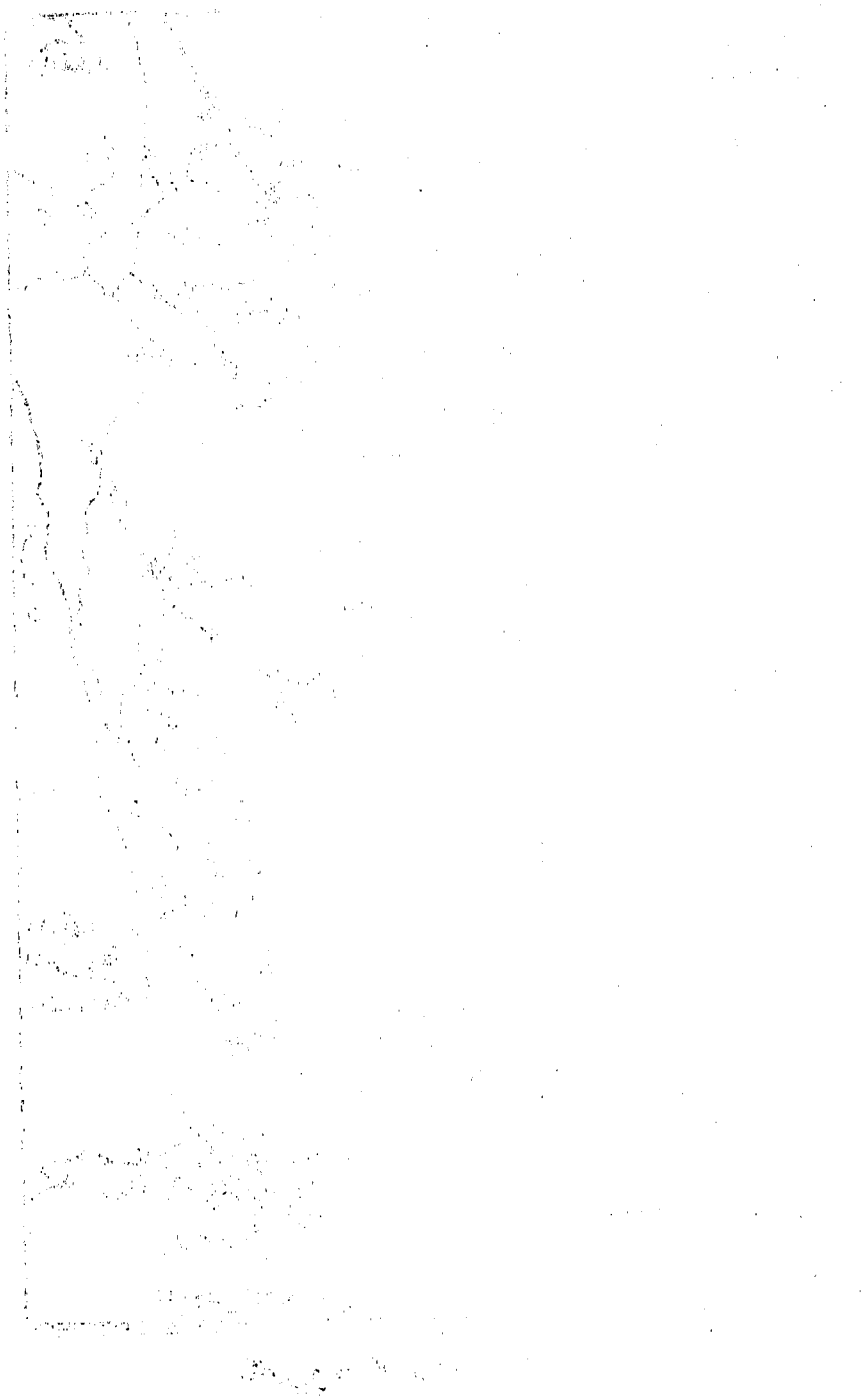


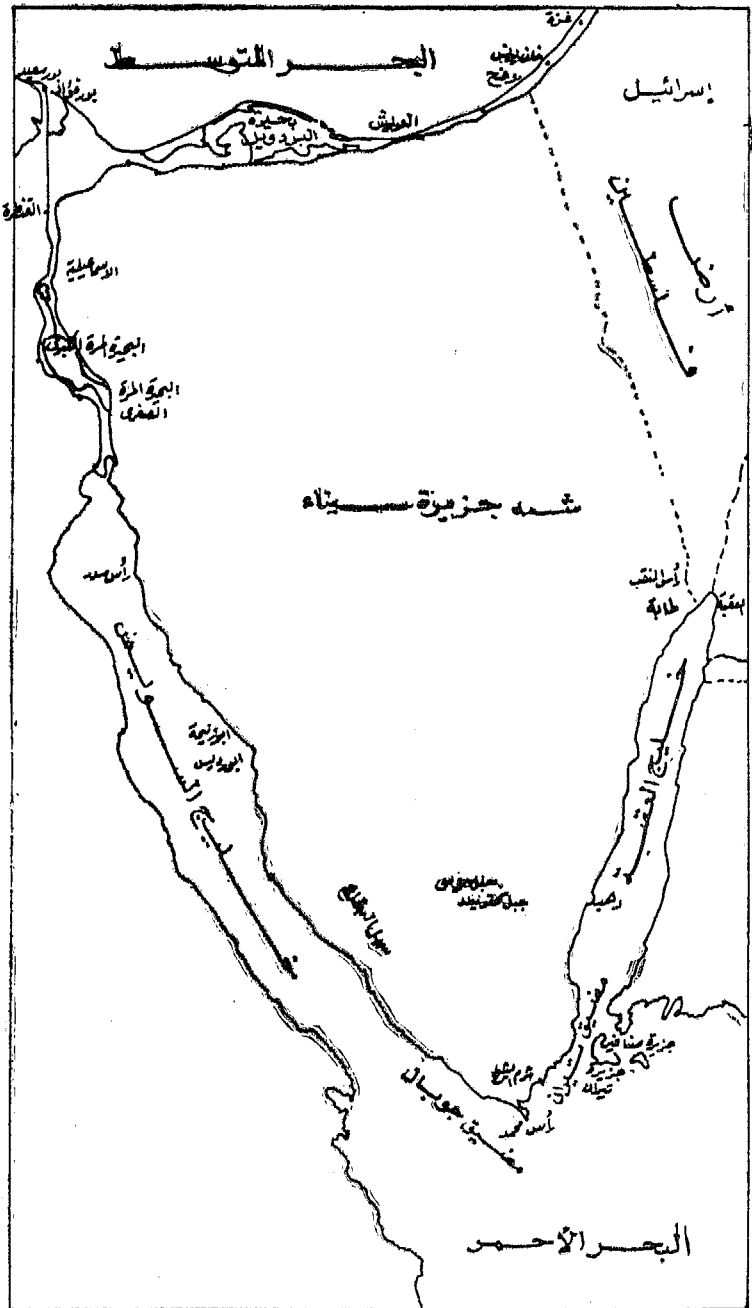
خريطة رقم ٢ : الجملوط والمناطق السائرة بعد الانسحاب
المبدئي لخط العريش - رأس محمد



خريطة (۲۲)







شبه جزيرة سيناء (٥٠) مليون ١,٧٥١ خريطة

الفهرس

[illegible]

- ٤ - مصر فى الطريق الى النكسة ١٢٢
(حواشى الفصل الخامس) ١٣٢

الفصل السادس : من حرب يونية ١٩٦٧ الى المصاهرة المصرية -

- الاسرائيلية ١٣٥
١ - ظهور أهمية باب المنذب ١٣٥
٢ - حادث الباخرة « كورال سى » ١٣٦
٣ - محاولات اسرائيل للوصول الى باب المنذب ١٣٧
٤ - التحرك المصرى الى جنوب البحر الاحمر ١٣٩
٥ - حقيقة الاحتلال الاسرائيلى لبعض الجزر اليمنية ١٤٢
٦ - شرم الشيخ بعد حرب يونية ١٩٦٧ ١٤٦
٧ - البحر الاحمر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وفرض الحصار على باب المنذب ١٤٧
٨ - رفع الحصار المصرى عن باب المنذب ١٥٠
٩ - انتهاء المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الاحمر ١٥٤
خاتمة ١٥٩
(حواشى الفصل السادس) ١٦٢
مراجع الكتاب ١٦٥
الخرائط ١٧٣

1914

1915

1916

1917

1918

1919

1920

1921

1922

1923

1924

1925

1926

1927

1928

1929

1930

1931

1932

1933

1934

1935

1936

1937

1938

1939

1940

1941

1942

1943

1944

1945

1946

1947

1948

1949

1950

1951

1952

1953

1954

1955

1956

1957

1958

1959

1960

1961

1962

1963

1964

1965

1966

1967

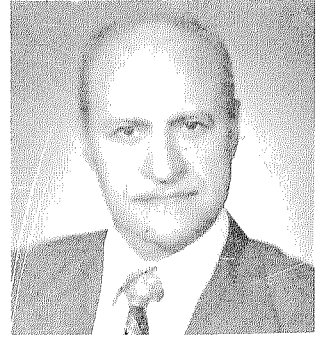
رقم الايداع

٨٢/٢١٢٦

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

مطابع

مؤسسة
الكتاب



المواجهة المصرية - الاسرائيلية في البحر الاحمر

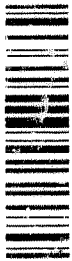
لأول مرة تقوم هذه الدراسة التاريخية باللغة العربية لتلقى الضوء على ملحمة الصراع التاريخية التي دارت في البحر الاحمر بين مصر واسرائيل ، منذ ان كان البحر الاحمر مجرد اطماع تراود الفكر الاستراتيجي الصهيوني ، الى ان تحققت هذه الاطماع بالكامل ! وقد لعبت مصر الدور الرئيسي في هذا الصراع بحكم سيطرتها على المنفذین الشماليين للبحر الاحمر : قناة السويس ومشيق تيران ، من جهة ، وبحكم انها صاحبة اكبر قوة بحرية عربية ضاربة في البحر الاحمر من جهة اخرى . فضلا عن الدور التاريخي لمصر في تلك الفترة ، كزعيمة لحركة القومية العربية ضد الامبريالية والصهيونية .

وقد كتب هذه الدراسة التاريخية الدكتور عبد العظيم رمضان ، استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بجامعة المنوفية ، والكاتب السياسي المعروف . وقد كتبها من منطلق الفكر القومي التقدمي ، وبلاستناد الى اوثق المصادر التاريخية ، وحدث الوثائق الرسمية العربية والاجنبية .

وللمؤلف اعمال تاريخية كثيرة في تاريخ مصر ، منها « تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٤٥ » (ثلاثة مجلدات) و « الجيش المصرى في السياسة » ، و « عبد الناصر وازمة مارس » ، و « صراع الطبقات في مصر » ، و « الصراع بين الوفد والعرش » .

((الناشر))

Bibliotheca Alexandrina



0331229

طبع بمطابع روز اليوسف

التمن ١٠٠ قرش